قضايا معاصرة

د. عبد الهادي خلف

بناء الدولة في البحرين

المهمة غير المنجزة

د. عبد الهادي خلف

بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOC.ORG

ترجمة:
عبد النبي العكري

دار الكنوز الأدبية

بناء الدولة في البحرين : المهمة غير المنجزة

State-Building in Bahrain - An Unfinished Business

ترجمة: عبد النبي حسن العكري

مراجعة: نجوى خلف

الطبعة الثانية ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة

دار الكنوز الادبية

بيروت ــ لبنان

ص. ب / ٧٢٢٦ ــ ١١

هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦

Dar Al-Konooz Al-Adabiya

Beirut – Lebanon / P. O . Box : 7226 / 11

Telefax : 01 / 739696

E . Mail : alkonooz2003@hotmail.com

إهـــــــــداء

إلى اللورد افبري

مع تقديري

المحتويات

المقدمة ٩
الفتح ١٨
ادوات الحكم ٣٣
بناء الوطن : عملية غير منجزة – ١ ..... ٥٠
"التجربة" الدستورية ٦١
بناء الوطن : مهمة غير منجزة – ٢ ..... ١٠٣
المشية العوجاء ١٢٢
ملاحظات ختامية ١٣٤
مـــلاحـــــق ١٥٧
أ – العريضة النخبوية ١٩٩٢ ..... ١٥٩
ب – العريضة الشعبية في ١٩٩٤ ..... ١٦٢
ج – العريضة النسائية في في ١٩٩٥ ..... ١٦٦
د – هيئة مجلس الوزراء الحالية ١٩٩٩ ..... ١٦٩
ه – مبيعات وشحنات الاسلحة الاميركية ١٩٨٧-٩٧ ..... ١٧١

المقدمة

تظهر التقارير الأخبارية على إمتداد سنوات أن البلاد تعيش مواجهات متجددة منذ ١٩٩٤ ومواجهات بين قوى المعارضة وقوى الحكومة. وهي مواجهات اتخذ بعضها أشكالا عنيفة في بعض الأحيان. يصور الناطقون باسم الحكومة الصراع الدائر بأنه عبارة عن سلسلة من أعمال الشغب والفوضى والإرهاب من قبل عصابات إرهابية مؤلفة من مجموعات من الشباب الشيعي المضلل اذي تدعمه وتشجعه جهات أجنبية. أما مجموعات المعارضة فتصف الصراع الدائر بأنه إنتفاضة شعبية تهدف إلى إعادة الحكم الدستوري الديمقراطي. وبينما لا يتفق المراقبون والصحفيون والباحثون تماماً مع الحكومة أو مع خصومها فإن التفسير المعتاد لدى كثيرين من هؤلاء يبدأ بالإشارة إلى الاستقطاب الاثني لوصف مظاهر الصراع الدائر بأنه احتجاج من الأغلبية الشيعية المحرومة ضد الأقلية السنية الحاكمة ذات الامتيازات.

أحاول في البحث التالي أن أبين أنه في حين يبدو التجانب السني الشيعي طاغياً في بعض الأحيان فإنه ليس إلا واحد من بين عدد من

التجاذبات. فمن المتفق عليه إن التراتبية الاثنية المتأصلة والبارزة في أي مجتمع اثني تضعف الأبعاد الاجتماعية والسياسية الأخرى للاستقطاب الإجتماعي. إلا إن هناك تراتبية ضمن كل طائفة وضمن كل مجموعة إثنية استناداً إلى المقومات الاجتماعية والاقتصادية مثل الثروة والمكانة الاجتماعية والنسب والتعليم والمهنة. و سنرى لاحقاً أن هذه المقومات منفردة أو ملتحمة مع مقومات أخرى قد قادت، في ظروف تاريخية محددة، إلى تحييد تأثير العوامل الاثنية في التجاذب السياسي في البلاد. وبالرغم من عدم الاعتراف بها رسمياً فإن جميع هذه المقومات الأولية منها والفرعية بما فيها تلك التي ذكرتها سابقاً ستستمر في تشكيل الهويات السائدة وفي إعطائها أبعادها الاجتماعية والسياسية ومن ثم في تحديد الانتماءات وفي تحديد أسس الصراع وتوصيف حلوله المحتملة.

يظهر تاريخ التجاذب السياسي في البحرين بأن هذه الهويات محل تغيير مستمر، ويعاد تعريفها وأنها تتأقلم مع الظروف المتغيرة، ونظراً لمكوناتها الغامضة والمتحولة، فإنه لا يمكن التنبؤ بأهمية أو عدم أهمية أي منها إذ ستظل هذه الأهمية موضوعاً ومجالاً لعمل الناشطين السياسيين على إختلاف أشكالهم.

من جهة أخرى فإن التركيز على بعد واحد في الهوية الاثنية في إطار مجتمع متعدد الاثنيات يمثل مشكلة تحليلية جديدة. وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة عندما تصبح الهوية الاثنية مندغمة عضوياً مع أشكال غير اثنية من الهيمنة والتمايز والتراتبية (ايكيستين ١٩٨٧)

استخدمت الأسرة الخليفية الحاكمة في البحرين عدداً من الأدوات السياسية الأخرى بالإضافة إلى إستخدامها للأداة الاثنية بعد أن

ســـاهمت فـــي إعـــادة صياغتها بشكل ملائم. إلاّ ان قدرة الأسرة الخليفية الحاكمة على البقاء في وجه تحديات متكررة يعود جزئياً وليس كـــلياً إلى براعـــتها في أســـتخدام إمكانياتها لتحريك العنصر الاثني. لـــذا قـــد تـــبدو مهمة هذا البحث هي الإبتعاد عما يعتبره البعض بديهياً، والـــتركيز بدلاً من ذلك على إيضاح إن ما يجري هو أعراض تجاذب ســـياســـي وإجتماعي أكثر مما هو انقسام إثني. يسعى هذا البحث ، إذن، إلى استكشاف خلفية هذا التجاذب وتقديم أنماط التعاطي معه.

إحدى فرضياتي الأولية هنا أن الخمسين سنة الماضية من سياسة الـــتجاذب لـــم تـــتمحور حول الاثنية وحدها فكما هو الحال مع معظم إنعكاســـــات الاســـتقطاب الاجتماعي فإن سياسة التجاذب قد تشكلت عـــن طريق تفاعل عديد من العوامل الأصلية والمساعدة. ويعود السند الأساس لفرضية الاثنية التي يطرحها الكثيرون إلى عام ١٧٨٣ عندما غـــزا آل خـــليفة وعـــدد من القبائل السنية القادمة من الجزيرة العربية الـــبحرين. تـــبع ذلك الغزو تسعة عقود من الاضطرابات قبل أن يفرض آل خـــليفة أنفسهم كسادة لا منازع لهم على الجزر ذات الأغلبية الشيعية وقـــتها. أما العقود التالية فلقد تميزت بنمط من العلاقات التي تســـود، عـــادةً ، بين الغازي الأجنبي والسكان الأصليين المنهزمين. ومع فرض الاصـــلاحات الـــبريطانية فـــي العشرينات من القرن العشـــرين وتراكم التحولات في الاقتصاد المحلي إثر اكتشاف النفط في البحرين، فقد بدأت الـــبلاد فـــي الابـــتعاد تدريجيا عن الحكم السياسي القبلي الفج الذي كان ســـائداً في العقود الســـابقة.

وكما هو الحال بالنسبة لبقية الزعماء القبليين في الضفة العربية من الخـــليج فقـــد وقع آل خليفة منذ بداية القرن التاسع عشر على عدد من الاتفاقيات مع بريطانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات فقد تم الاعتراف بهيمنة

بريطانيا العظمى السياسية والاقتصادية والعسكرية على مجمل المنطقة مقابل اعترافها بالأنظمة القبلية القائمة. من أجل تقفي أثر هذه الاتفاقية محليا فسوف أغامر بالاختلاف مع ما هو مألوف. أود أن أطرح أنه قد تم بناء الهويات الجمعية القائمة هنا أقوى منها في أي من أي مكان في المنطقة بسبب تدخل الدولة ويعود الفضل في ذلك إلى الدور المباشر للإداريين البريطانيين. وانطلاقا من الأولويات الاستراتيجية البريطانية وعلى خلفية النزاعات مع شيعة فارس ووهابيي الجزيرة العربية إضافة إلى النزاعات فيما بينهم، فقد ترتب على ذلك تدعيم نظام آل خليفة. إن محصلة هذه السياسات المتبعة منذ عام ١٨٦٩ هو إدخال هذه البلاد في عملية لم تنته بعد وهي خلق شعب من خلال بناء جماعة متخيلة حسب تعبير عنوان بنيديكت أندرسون.

بعد عرض تاريخي سريع سوف أتعرض لخلفيات تمظهر عدد من النزاعات السياسية التي حدثت خلال العقود السبعة الماضية. وفي هذا الجزء من بحثي فسوف استند إلى استنتاجات فؤاد خوري (١٩٨٠-١٩٨٣) ولكنني في ذات الوقت سأجادل مع وضد بعض الفرضيات التي قدمها في بحثه الهام والمتعمق عن البحرين. وستشمل مناقشتي عرضا للتشطير العمودي واستخداماته الفعالة ضمن وسائل إدامة النظام السياسي القائم وضمان إستقراره. وهنا أطرح أن الأسرة الحاكمة استطاعت من خلال الاستخدام الفعال للتشطير العمودي للمجتمع أن تصد بنجاح جميع خصومها المحليين وخصوصا إثر تدشين الحقبة النفطية بعد عام ١٩٧٣. من جهة أخرى استطاعت الأسرة الحاكمة عن طريق الإستخدام الفعال للتضامنيات المتوازية ذات الطبيعة الانتقالية وقصيرة العمر أن تعبئ القوى القبلية والطائفية والاثنية ضد بعضها البعض. كما استطاعت الأسرة الحاكمة أن تدعم حكمها

من خلال التغيير المستمر لتركيبة هذه الانقسامات العمودية بما في ذلك تغيير الأفراد، الوجهاء، المنتفعين من هذه الانقسامات العمودية في المجتمع وتأكيد شعورهم بعدم الأمان علاوة على تأجيج الشكوك المتبادلة بينهم.

وقبل أن أمضي قدماً أود أن أقدم توضيحين :

١- الأول ملاحظة تحذيرية وهي أنه بالرغم مما بذلته من جهد فقد بقيَ بعض ما كتبته في هذا البحث، عارضاً أو محللاً أو مستنتجاً، متأثراً بإنغماسي المباشر في الأحداث التي أصفها هنا أو بسبب كوني مراقبا نشطاً فيها.. إلا إنني حاولت ما إستطعت أن أخفف من تأثير انحيازاتي. من جهة أخرى قمت بحذف بعض الأحداث التي ليس لدي الكثير من قرائن خارجية عليها سوى ملاحظات أو إنطباعات تعتمد في جلها على الذاكرة. في العموم فقد أفشل حين أصف بعض الأحداث أو أسعى لتفسير بعضها الآخر أن أكون بالفعل محايداً حياد الغريب المتجرد. وهنا أحيل المهتمين من القراء إلى كتاب أميل نخلة "البحرين" الصادر عام ١٩٧٦ فمن بين الأكاديميين الذين كتبوا حول المواضيع التي أعالجها في هذا البحث فإن نخلة هو أكثرهم تعاطفا مع آراء ومواقف نظام آل خليفة.

٢- أما التوضيح الثاني فيتعلق ببعض التعبيرات التي تحمل معاني محددة في أدبيات علم الاجتماع. وهي تعبيرات مثل المجموعة الاثنية أو المجتمعية أو المجموعة المذهبية. ففي إستخدامي لهذه التعبيرات ستحل بعض هذه العبارات محل بعضها البعض. إن الغموض المحيط باستخدام تعبير الطائفة كإطار لمجموعة متنوعة من المؤسسات الاجتماعية تمتد بدءً بالعائلة الممتدة والعشيرة حتى مجموع المنتمين إلى

عقيدة دينية على امتداد العالم. من جهة ثانية يستخدم تعبير الدولة والنظام هنا للتمييز بين الدولة بإعتبارها مؤسسة معقدة تشمل أيضاً الحكومة وأجهزتها وقوانينها وتنظيماتها وبين نظام الحكم بما فيه أنماط إستخدام تنظيمات الدولة الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك أجهزتها وقوانينها وعلاقاتها. وأخيرا هناك تعابير تتكرر دائما مثل القبلية والمدينية والتي استخدمها للدلالة على تصنيفات محلية متعارف عليها محلياً. وبالرغم من إدراكي للأهمية السياسية لهذه التصنيفات فإنني لا أحاول استخدامها إلى أبعد من كونها تعبر هويات يتمسك الناس بها بهذا القدر أو ذاك. إن التمييز بين القبلي وغير القبلي أو بين القروي والمديني مثالان واضحان على ذلك. ففي الحالة الأخيرة يمكن القول إنه وفي بلد مثل البحرين لا تصل مساحته إلى ٧٠٠ كلم مربع وحيث المسافة بين أي قرية والمدينة المجاورة لها لا تزيد عن بضعة كيلومترات وحيث لا تشكل الزراعة والنشاطات المتعلقة بها أكثر من ١% من الناتج القومي العام فإن صفة مديني أو قروي ما هي إلا وسيلة لتعريف الذات أكثر من كونها أداة تصنيف علماجتماعي.

يلاحظ الدارسون العرب لمنطقة الخليج (النقيب ١٩٨٣ والأيوبي ١٩٩٥ وبدران ١٩٩٣) بأن العائلات الحاكمة إستطاعت من خلال تحكمها في مؤسسات الدولة أن تصبح هي الموزع الرئيسي للدخل. ولقد مكنت الفورة النفطية الدولة من إدخال تعديلات على دورها التقليدي التي تم تعميقها لاحقاً وإعطائها صوراً تحديثية أيضاً. يلاحظ بدران (٨٥ – ١٩٩٣) بأنه من خلال التدخلات والاستثمارات المباشرة فقد أحدثت هذه البنية التحتية تغييرا في النسيج الاجتماعي للمجتمع. من ناحية أخرى فقد سعت العائلات الحاكمة إلى موازنة هذه التغييرات عن طريق المحافظة على الروابط السياسية مع بنى تقليدية

مختارة ، بل وعن طريق تنشيطها وفي بعض الأحيان، سواء أكانت هذه البنى قبلية أو إثنية أو دينية. إن أحد النتائج المباشرة لهذه السياسة المزدوجة في البحرين هو تمكين الأسرة الحاكمة باستخدامها للدولة، من ربط البنى الإقتصادية الحديثة بالبنى السياسية القديمة وبالتالي تلطيف تناقضاتها المتأصلة التي ستبرز فيما بعد. ولقد تكرس خلال مرحلة ما بعد ١٩٧٣ ما يعرف بمرحلة التحديث المحافظ الذي أدى إذا ما إستعرنا تعبير بايارت (١٩٩٣) إلى تغيير كل شئ بهدف أن يبقى كل شيء على حاله. أي إن الإجراءات التحديثية إنما كانت تسعى لإبقاء كل نشاط من أنشطة الدولة يصب في خدمة تدعيم سلطة الأسرة الحاكمة وبؤرة الحكم فيها.

يركز هذا البحث على العملية المتعثرة لبناء الدولة ويتعاطى مع القوى الاجتماعية المنغمسة في مختلف مراحل عملية البناء المتعثرة هذه. هنا أيضاً أتناول بعض الأمثلة من مراحل مختلفة من تاريخ عهد الحماية البريطانية القريب وما تخلله من تجاذبات وما خلفه ورائه من إرثٍ ما زالت البحرين تعاني منه.

وبالرغم من إن العرض الذي أقدمه يتجاهل تفصيلات تاريخية قد يكون لها أهميتها في هذا الإطار إلا إنني سأكتفي، وأنا لا أحاول التصدي للتأريخ، بالقدر الذي يكفي التدليل على إن التجاذبات التي سادت في عهد الحماية البريطانية في البحرين كانت تقود البلاد إلى مفرق طريق مصيري ــ إلى خيارين إستراتيجيين هما الإثنية والوطنية. وكما سنرى لاحقاً فإن كل الأطراف المعنية كان ينظر إلى هاتين الإستراتيجيتين، أي الأثنية والوطنية، كوسائل فعالة ومشروعة لتشكيل الهوية السياسية وأدوات مجربة للتعبئة السياسية. تتخذ الهويات المتولدة جراء الإستخدام، المتزامن أحياناً، لهاتين الإستراتيجيتين

أشـــكالاً مختـــلفة في البحرين وتكتسب مستويات مختلفة من الأهمية تبعاً للمـــتغيرات الظـــرفية وتـــبعاً لتباين الرؤى فيما يتعلق بالفرص السياسية والخيارات التكتيكية.

يشـــير تعبير "العملية غير المنجزة" في عنوان هذا البحث إلى دور الأســـرة الحاكمـــة من خلال الدولة في مواجهة المحاولات الهادفة إلى إيـــدال هويات اثنية متنافسة بهوية وطنية وكذلك دورها في إجهاض هذه المحـــاولات. وسوف أناقش في هذا البحث بعض الأمثلة المحددة على تلك المحاولات.

وبالـــرغم من أن السيرورة الوطنية، بما فيها توليد هوية وطنية، هي عمـــلية معقـــدة فـــي أي مكـــان في العالم لإرتباطها بصراعات اجتماعية وسياســـية وثقافية شـــديدة التعقيد، إلا إنها تبدو أكثر صعوبة في البحرين. ولا تتـــبع هذه الصعوبات من نزق متميز لدى ممثلي المصالح الاثنية بل مـــن الإجراءات المضادة التي تتخذها الدولة. لقد عمدت الدولة، بإعتبارها أداة في أيدي الأسرة الحاكمة، وبخاصة بعد أن توفرت لها موارد إضافية منذ ١٩٧٣، إلى اتباع سياسة نشـــطة لإقشـــال الجهود الهادفة لتكريس الهويـــة الوطـــنية وتعزيـــزها. فبـــتجاهل الدولة الحاجة إلى إعادة تأسيس شـــرعيتها واســـتعادة الإجمـــاع الوطـــني الذي يرمز له دستور ١٩٧٣، وبـــتجريمها النشاطات السياسية التي تسهم في سيرورة بناء المجتمع، فقد ســـدت الدولـــة الطريق أمام الإجماع السياسي الوطني وفرضت حصاراً عـــلى دعـــاة ذلـــك. أعتقد شخصياً أن الحركة التي بدأت في ١٩٩٢ هي نـــتيجة إشـــكالية لتـــلك الســـياسة التي أثبتت عقمها. وهنا أسارع لطرح فرضـــيتي حـــول إن الحركة الدستورية هي وسيلة مركزية لتعبئة قوى متـــنوعة تهـــدف لبناء نوع متميز من المواطنة، المواطنة الدســـتورية، التي تشكل الموحد الأساسي لمصالح اثنية ووطنية وطبقية متنوعة.

أســـتند فـــي استنتاجاتي بشكل ملحوظ إلى فكرة تناولها بالتفصيل العـــالم الإجـــتماعي الإلمـــاني يورجن هابرماس حول الوطنية الدستورية لوصـــف المسيرة التي رسمتها الحركة الدستورية في البحرين منذ ١٩٩٢. وأود أن أقـــر هنا أن تعبير "الوطنية الدستورية" قد استنبط أصلا في إطار وضـــعية سياسية وثقافية أكثر تعقيداً من الوضعية التي أناقشها. رغم ذلك فإنـــني أميل إلى إستخدام هذا التعبير كفكرة أكثر ملاءمة لتوصيف العملية الســـياســـية الإجـــتماعية الـــتي تـــتجاوز النتائج التفتيتية للطائفية والتعبئة الطائفيـــة في البحرين وتتخطى هشـــاشة وعدم فاعلية الجهود الســـــابقة لبـــناء الوطنية البحرينية، وعدم ملائمة الطروحات القومية العربية التقليدية. وكما أراها فإن الوطنية الدستورية هي نتاج إجماع تتراضي عليه قوى مختـــلفة ترى أن هذا هو الطريق المجدي للخروج من مأزق امتد لخمسة عقـــود. قد تكون المهمة غير المنجزة حتى الآن قابلة للإنجاز متى ما تم إدراك أن المطـــلوب هـــو بـــناء مؤسســـات وطـــنية يعترف بشرعيتها المواطـــنون، وليس الإستمرار في حلم، مشـــروع بلا شك، في تأسيس هوية وطنية تقف أمامها الكثير من العقبات.

"الفتح"

يشير المؤرخ البحريني محمد علي التاجر في كتابه "تاريخ البحرين" الصادر عام ١٩٩٤ إلى الدعم الذي قدمته أجنحة شيعية متناحرة فيما بينها إلى تحالف عدد من القبائل السنية بقيادة آل خليفة مما سهل غزو البحرين في ١٧٨٣ والسيطرة عليها[١]. تمكنت العشيرة الخليفية من تشديد قبضتها على المنطقة التي غزتها وخصوصا في العقوك التالية من خلال مصادرة الأراضي الزراعية ومصائد الأسماك. جرى توزيع هذه الغنائم فيما بين أطراف التحالف القبلي. وأدت هذه الممارسة لاحقاً إلى تقسيم البلاد باستثناء المدينتين الرئيسيتين إلى مجموعة إقطاعيات صغيرة (مقاطعات). من جانب آخر أتخذت إجراءات أخرى للحفاظ على الهدوء النسبي وأهم هذه الإجراءات من الناحية التاريخية الإجتماعية هو إستخدام حكام البلاد الجدد للوجهاء المحليين الشيعة كوزراء لجمع الضرائب وبغرض إدارة التعامل المباشر مع الرعايا[٢].

انعكست أقسى آثار نظام المقاطعات في كل المناطق الريفية على القرويين الشيعة. ويزخر التراث المحكي للشيعة بتفاصيل قصص

السلب والاغتصاب وأعمال السخرة وفظاعات أخرى تتسبب مكونات ذلك التراث المحكي إرتكابها إلى آل خليفة وعبيدهم ووزراؤهم. وفيما قد تصح بعض هذه القصص فإن معظمها ملون بوقائع معروفة في التاريخ الديني للشيعة بما في ذلك أحداث جرت في أماكن بعيدة وأزمنة بعيدة. تعكس بعض هذه الحكايات الفلكلورية بصيغها المختلفة بعض دلالات الإحساس بالهزيمة لدى متداوليها كما يعمل إستمرار تداولها على إدامة ذلك الإحساس. يجري استعادة هذه الحكايات وإعادة تركيبها مع ما يرافقها من تفاصيل دراماتيكية مناسبة وحذف وإضافة هذا التفصيل أو ذاك بما يخدم أغراض التعبئة الاثنية وظروفها الزمانية والمكانية. وبالمقابل فإن جدوحاً مماثلاً في خيال الطرف الآخر أنتج حكايات تراثية معاكسة تدور حول شجاعة الغزاة وبطولاتهم وكيف إستطاعوا تثبيت مواقعهم وإدامة وجودهم في البحرين وحكمهم لها[٣].

في هذا التراث المحكي، لدى الإثنيين من الطائفتين، تخندقت تدريجيا الاثنية كأساس طاغ للتنظيم وللتجاذب الاجتماعي على الرغم من أن التقسيم الاثني ليس هو المعيار الوحيد للتمايز الاجتماعي في البلاد أو لأشكال التراتب فيها.

من المهم أن نسجل هنا إن شيعة المنامة لم يتعرضوا إلى ما تعرض له اشقاؤهم الشيعة في المناطق الريفية. من جهة ثانية فهناك فئة من الشيعة حظيت بمعاملة أفضل من غيرها. وهذه الفئة تتكون من أهل الحرف بمن فيهم الصاغة و البناءين والحياكين والحدادين والذين شجعهم الشيخ عيسى بن علي في أواخر القرن التاسع عشر على الهجرة إلى البحرين من الجزيرة العربية واستقر معظم هؤلاء في جزيرة المحرق، العاصمة حينها، بالقرب من مقر الحاكم.

وفـــي حيـــن أنـــه يمكـــن فهم أسباب الحماية التي تتمتع بها شيعة المحرق و بخاصة الحرفيين منهم، فإن هناك عدة عوامل أخرى أسهمت فـــي حمايـــة شـــيعة المنامة. من أهم هذه العوامل الحماية التي قدمتها الســـلطات البريطانية إنها اعتبرت مواجهة احتمالات التدخلات الفارسية والوهابيـــة عـــن طـــريق المحافظة على الاستقرار والسلام في مقدمة إهتماماتها .

تقـــع الوكالـــة الـــبريطانية على تماس مباشر مع أحياء الشيعة في المـــنامة. وعـــلى امتداد الوجود البريطاني في البحرين، كان هناك شيعة ضـــمن الموظفين العاملين في الوكالة البريطانية[٤]. إضافة إلى ذلك فقد أسهم تشاور البريطانيين مع الوجهاء المحليين بمن فيهم شيعة المنامة في عـــودة عيســـى بن علي إلى البحرين ليكون الحاكم السابع من آل خليفة عـــليها. وهنا أيضاً تقدم الحكايات الفلكلورية دوراً، لا يمكننا تأكيده وحتى تمحيصـــه، لوجهـــاء الشيعة في تشكيل الحكم الوراثي لآل خليفة. من جهـــة ثانيـــة تشـــكل الثروة مصدر الأمن للعائلات الثرية الشيعية في المـــنامة، فـــبعض هـــذه العائلات كان من الغنى بحيث كانوا يقرضون الأمـــوال إلى الحاكم ذاته بالإضافة إلى بعض الشيوخ الآخرين من آل خـــليفة. وبدورهـــم قـــدم تجـــار المنامة، على إختلاف إثنياتهم، الحماية لشـــركائهم الأقل حظوة وكذلك لجـــيرانهم الأقل ثروة أو عزوة.

مـــن جهـــتهم تمتع الشـــيوخ الاقطاعيون بالكثير من الامتيازات والحقـــوق إذ مـــارس الإقطـــاعي (الشـــيخ) من الناحية العملية سلطته باستقلال عن الحاكم. وهي ســـلطة تكاد أن تكون مطلقة في إقطاعيته والـــتي تشمل العديد من القرى والعشـــش والبساتين المحيطة . (خوري ١٩٨٠ – ص ٤٥). حكم الشيخ الإقطاعي مقاطعته كســـيد حيث يجمع الضـــرائب ويفصـــل في النـــزاعات ويســـتخدم رعيته في إقطاعيته في

أعمال السخرة (المرجع السابق ص٤٧). وفي هذه الإقطاعيات فإن البحارنة المهزومين هم أقرب ما يكونون إلى العبيد كما يقول الدكتور فرح (١٩٨٥:١٢):

"كانوا يوفرون قوة العمل الزراعية للشيخ وأتباعه، ولهم حق الإقامة على أراضيهم وفلاحتها مقابل العمل وتقديم الخدمات بدون أجر (السخرة). ويتحدد المقدار المطلوب من كل منهم حسب قيمة ممتلكاتهم، أي ما يملكونه من قوارب وماشية على سبيل المثال. لذلك لم يكن لديهم الحافز لتحسين الأراضي ورعايتها فقد كانوا في خوف دائم في أن يقدم المتنفذون بمن فيهم شيوخ آل خليفة بضمها إلى ممتلكاتهم، إضافة إلى ذلك فإنه إذا قام أحد البدو بسرقة ممتلكات شخص بحراني[٥] فليس باستطاعة هذا الأخير اللجوء إلى آل خليفة للحصول على تعويض.

استطاع آل خليفة من خلال نظام المقاطعات، أي عن طريق شيوخ هذه المقاطعات ووزرائهم وفداويتهم، إقامة شبكة من الوسطاء في أوساط الطائفتين. وتعتمد رفاهية هؤلاء الوسطاء على استمرار ولائهم وخضوعهم. لم يكن الشيوخ الإقطاعيون يقومون بأعمال زراعة أراضيهم أو رعاية مصائدهم بل عهدوا بذلك وبمهمات إدارة إقطاعياتهم إلى الزعماء الشيعة (الوزراء) الذين تولوا السهر على الأراضي والمصائد وجمع الضرائب وتحصيل الإيجارات (أنظر خوري ١٩٨٠، و سيرجنت ١٩٩٣). يلعب هؤلاء دور الوسيط المزدوج فقد كانوا من جهة أولى وكلاء الإقطاعيين "الغرباء" وكانوا من الجهة الثانية أسياد الفلاحين من "السكان الأصليين". وانطلاقاً من دورهم الثاني فقد كانوا يتوسطون نيابة عن الفلاحين الراغبين في إستئجار (ضمان) أراضي لزرعها أو لتسهيل وصولهم إلى عيون

المـــاء مـــن أجـــل ري أراضـــيهم. علاوة على كل ذلك كان الفلاحون المهزومون تحت رحمة الشيوخ الإقطاعيين ووكلائهم الذين يستخدمونهم كعمالة مجانية، سخرة، ويفرضون عليهم، إعتباطاً ، مختلف الضرائب.

لم يطل الزمن بنظام الإقطاعيات هذا، فقد تم إلغائه بعد سلسلة من الإصلاحات التي فرضها البريطانيون (١٩١٤-١٩٣٢). وبالرغم من قصر الفترة الزمنية التي جري تطبيق ذلك النظام فيها وعلى الرغم من عـــدم شـــمول تطبيقه جميع فئات الســـكان، فلقد ترك نظام الإقطاعيات تـــركة لا زالت حية إلى اليوم بما في ذلك أنماط التعامل بين الســـكان في البحرين على إختلاف إنتماءاتهم الإثنية .

بشـــــكل عـــام يمكن القول إننا لا نســـــتطيع تجاهل نتيجتين من نـــتائج الغزو ما زالتا تفعلان فعلهما. الأولى هي أن إســـتقرار الغزو قد شـــجع المـــزيد من آل خـــليفة وغيرهم من العشائر على الهجرة من الجزيـــرة العـــربية والاســـتقرار في البحرين. بعض هؤلاء إضطر في أوقات لاحقة إلى مغادرة البحرين إما طوعاً أو بالقوة. وربما ســـاعدت هـــذه الهجرات المضادة على تشـــجيع قدوم عشائر أخرى بمن فيها سنة مـــن الجـــانب الفارسي للخليج للحلول محلهم. إن الخلفية الاثنية لهؤلاء المهاجـــرين مـــن الســـاحلين العربي والفارســـي، وظروف استقرارهم فـــي الخـــليج قد أسهمت في جعل الغزو جزءً هاماً من الذاكرة الجمعية. والنـــتيجة الثانية هي أن الغزو أسهم في تمييز قبائل معينة وفي صياغة الخيارات الإثنية لآل خليفة وكذلك تحديد إطار تحالفاتهم المســـتقبلية.

اعـــترفت بـــريطانيا المهيمنة على الخليج بعد عقود قليلة من الغزو بـــنظام آل خـــليفة القبلي. ونشرت قواتها فيما بعد لقمع أي اضطرابات محـــلية ولصـــد أي قـــوة خارجية معادية لآل خليفة. واستمر ذلك الدعم

البريطاني وخصوصا منذ عام ١٨٦٩ ليشكل مصدر قوة للنظام وحمايته واستقراره وازدهاره. بالمقابل، وكما هو حال الزعماء القبليين في المناطق الأخرى من الشاطئ العربي للخليج، فقد وقع آل خليفة في بداية القرن التاسع عشر سلسلة من الاتفاقيات مع بريطانيا. لقد اعترفت تلك الاتفاقيات بالهيمنة البريطانية على الخليج طوال المئة سنة التالية.

كما دشنت تلك الاتفاقيات، من ناحية أخرى, إعلان تشكيلات سياسية وأنظمة حكم قبلية في أغلب مناطق الخليج. إلا إنه وعلى خلاف الأنظمة القبلية التي رعتها بريطانيا[٦] فقد فشل آل خليفة بالاندماج مع السكان الرعية وهو ما حدث بالفعل لآل الصباح في الكويت وآل ثاني في قطر والقواسم في رأس الخيمة والشارقة. وعلى الضد من هذه التشكيلات السياسية فلم تتطور البحرين إلى كيان سياسي موحد ولم يتطور البحرينيون ليشكلوا شعباً واحداً. كما أن آل خليفة على خلاف التشكيلات السياسية في المنطقة استمروا في إصرارهم على المحافظة على هويتهم وعلى صورتهم كحكام غزاة. رغم هذا كله فإن الخلفية القبلية للعشيرة الحاكمة لم تكن ساكنة على الدوام بل أصابها ما يصيب غيرها من تغيير.

تخضع روايات آل خليفة عن تاريخها، مثلها في ذلك مثل كل الروايات المعتمدة على التراث المحكي، إلى إعادة نظر وصياغة بما في ذلك عن طريق الإضافة وعن طريق الحذف لتتلائم مع متطلبات السياسات المحلية والإقليمية وتقلباتها. مثلما يحدث في كثير من الحالات المشابهة فإن عمليات إعادة النظر والصياغة لا تعكس دائماً رغبة حقيقية في تحقيق التأريخ وتصويب الروايات وليست نتيجة تنقيب متجرد في خبايا الوثائق التاريخية. أضحى غزو ١٧٨٣ موضوعاً يُحتفى به في الكتب المدرسية ووثائق التاريخ الرسمي كما يتم

الاحتفاء بما يتعلق بالغزو من أشخاص وأحداث بوضع أسمائها على المباني العامة والشوارع ويحتفى بها في برامج الإذاعة والتلفزيون، ومن خلال القصائد ومسابقات الأغاني وكذلك الاحتفالات والأعياد الرسمية. احتفل آل خليفة في ١٩٨٣ بمرور قرنين على غزوهم فيما أدانت جميع فصائل المعارضة هذه الاحتفالات المسخرة التي قاطعها الناس. إقتفت إحتفالات آل خليفة بالذكرى المئوية الثانية لغزوهم البحرين أثر إحتفالات الولايات المتحدة الأميركية بقرنين على قيامها. كانت الاحتفالات كبيرة وباذخة وشملت مهرجانات وندوات أكاديمية[٧]. أكدت هذه الاحتفالات الخرقاء للكثيرين بعضاً من أسوأ الاتهامات الموجهة إلى الأسرة الحاكمة. ومن أكثرهذه الإتهامات دلالة إتهامهم بأنهم لا يزالون يتصرفون كغزاة يصرون على ربط شرعية حكمهم بالغزو وغنائمه.

إنني على إقتناع بأن القبلية والغزو القبلي ليسا في حد ذاتهما معيقان لعملية بناء الدولة. فهناك أمثلة من منطقة الخليج وخارجها تظهر أنه بالرغم من العداوات القبلية السابقة فقد تمكن الناس المعنيون من تشكيل تحالف قبلي وتأمين الولاء له بحيث أمكن تخطي الحزازات القبلية السابقة، مما أسهم بدوره في التحرك في اتجاه بناء الدولة. إن العقبة الرئيسية التي واجهتها البحرين في رأيي هي عدم رغبة آل خليفة في الاندماج مع من يعتبرونهم مجرد رعايا . وأنتج ذلك الرفض سياسات وإجراءات وسلوك أحبط على الدوام الجهود التي كان بإمكانها الإسهام في بناء الدولة والمجتمع. كما هو معروف في حالات شبيهة لا يستند حكم من يروا أنفسهم غزاة ومستوطنين على الدعم المالي والسياسي أو غيره من قبل رعاياهم وذلك لأنهم يستندون على القوة لانتزاع الثروة. لذا تزداد أهمية الدور الذي يلعبه التفاخر بكون حكمهم يستند

على شرعية الغزو وإن البلاد كلها غنيمة. وكما أشـــرت فإن هذا هو فرق أساسي بين آل خليفة وغيرهم من الأنظمة القبلية في المنطقة. شقت أســرة آل الصباح الحاكمة في الكويت مثلاً طريقاً آخر في علاقاتها مع رعاياهـــا، فمـــنذ تسلمها الحكم ، فقد كانت أسرة آل الصباح تعتمد على العـــائلات التجارية التي كانت تقدم الدعم المالي والسياسي للإمارة مقابل دور لهـــم فـــي شؤون الدولة (هيكس والنجار ١٩٩٥) أما الوضع في البحرين فكان مختلفاً تماما. فحتى قبل اكتشاف النفط فقد كانت العائلات الـــتجارية في البحرين والوجهاء القبليون والمحليون معتمدين على إرادة آل خليفة، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر فقد تدخل الإنجليز عسكرياً فـــي مناسبات عدة وبشكل غير مباشر من أجل تأمين علاقة التبعية هذه وضمان بقاء النظام كما هو.

تـــبدو هـــذه الملامـــح المتميزة بين الأســـرة الحاكمة في البحرين وأتـــباعها مـــن الوســـطاء عـــدم اضطرارها إلى مشاركتهم في السلطة والـــثروة ولا حـــتى محاولـــة استرضائهم ســـياسياً أكثر وضوحاً حين نـــتذكر إنـــه وفـــي منتصـــف الخمسينيات فقد أبرمت صفقة بين العائلة الحاكمـــة فـــي الكويت وكبار العائلات التجارية أما عناصر الصفقة فقد كانت بسيطة كما يشرحها هيكس و النجار (١٩٩٥).

"فمقـــابل التنازل للأسرة الحاكمة عن السيطرة الفعالة على المراكز الحساســـة فـــي الدولة تحصل العائلات التجارية في البداية ثم الكويتيين بشـــكل عـــام عـــلى مردود مالي. وبهذا أضحى التجار مستفيدين من الإتفـــاق مـــع الدولة على التنمية المحلية وإعتماد القوانين والإجراءات اللازمـــة لإســـتبعاد المنافســـة الأجنـــبية أو التي تشترط على الطرف الأجنـــبي أن يكـــون له شريك كويتي وكذلك التفاهم الذي يحد من تدخل الأسرة الحاكمة في التجارة في الكويت (هيكس و النجار ص ٧-١٨٦).

أما في البحرين فلقد بقي الوسطاء الوجهاء قوة سياسية ثانوية إن لم تكن مهمشة. وعلى الضد من شريحة الوجهاء التي يصفها ماكس فيبر لم تتمكن فئة الوسطاء والوجهاء في البحرين من الحصول على أي موقع مؤثر على سلطة الحكم أو يجعلها قادرة على الصمود أمام الانتكاسات المتكررة (جيرت وميلز ١٩٩١). وحيث أنهم قوة هامشية، فلم تتطور لديهم القدرة على المشاركة في الشؤون العامة ولم تتطور لديهم العادات وأنماط السلوك التي كانت من الممكن أن تبرز عن طريق ممارسة تمثيل قواعد إجتماعية أو التعبير عن مصالح جمهور ثابت. كان يجري اختيار الوسطاء الوجهاء لوظيفة محددة ألا وهي تقديم الدعم والنصيحة وليس لكي يكونوا ممثلين عن فئة أو شريحة أو طبقة بعينها. ومع هذا فلقد كان لهؤلاء الوسطاء الوجهاء، أو على الأصح لبعضهم، سلطة قوية أو تأثير على شبكة محلية من العوائل أو على قرية أو حي أو مجموعة قرى أو أحياء. إلا إنه لم يكن من المسموح لهم على الإطلاق التحدث باسم المواطنين ككل. وبالرغم من هذه الدرجة من الهامشية فلقد كانت لهم مصلحة في بقاء الوضع على حاله، مستقراً بل وبدون تغيير جوهري، حيث أن بقاء النظام كما هو يمكنهم من البقاء هم أيضاً في مواقعهم كأسياد محليين لشبكات متناقصة يستندون إليها.

حافظت الأسرة الحاكمة على نظام الوساطة الوجهائية فيما عمدت إلى تغيير وتدوير الوسطاء الوجهاء. إلا إن من الواضح إن معضلة هؤلاء الوسطاء الوجهاء تكمن في هشاشة الأرض التي يقفون عليها. صحيح إن الأسرة الحاكمة بحاجة إليهم لتأمين إستقرار حكمها ، إلا إنها ظلت على الدوام تحتفظ بقدرتها على الاستغناء عنهم. فعلى الرغم من أهمية دورهم السياسي من وجهة نظر الأسرة الحاكمة، الا انها لم تسمح لهم بالانضمام إلى الطبقة السياسية أو حتى

أن يكونوا من الساعين إليها (ولمزيد من التفاصيل والمناقشة العامة انظر تيلي ١٩٧٨).

بقي ميزان القوى محليا على حاله بالرغم من التحسينات المهمة من خلال سلسلة من الاصلاحات التي أدخلتها بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٠٤-و ١٩٣٢. ولقد إستمرت جهود تعزيز بعض هذه الاصلاحات العميقة التي جرت خلال العقد الأول لهذا القرن. فبالرغم من المقاومة النشطة والقوى القبلية ورجال الدين والوجهاء والعائلات التجارية عمد البريطانيون من أجل تهيئة الطريق أمام هذه الاصلاحات في البحرين، والتي لم تكن سوى محمية، إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لم تكن تقوم بها عادة إلا في المستعمرات. فلقد قام البريطانيون، مثلاً، في ١٩٢٣ بإستخدام سلطتهم لإزاحة حاكم البلاد وقتها، عيسى بن علي، وإحلال ابنه حمد محله. وقد أسفر الأمر عن إجلاء بعض القبائل من البحرين إلى الجزيرة العربية كما جرى نفي بعض الزعماء الدينيين فيما أضطر بعض التجار البارزين وبعض وجهاء عائلات مهمة الذهاب إلى القبول بالنفى القسري.

انعكست نتائج إصلاحات ١٩٠٤-١٩٣٢ على العلاقة ما بين التجار والأسرة الحاكمة. شجع البريطانيون في إطار مساعي وضع اللبنات الأولى للدولة إقامة تشكيلات رسمية بما فيها مجالس مختصة بشئون الغوص والتجارة، تتمثل فيها مصالح التجار ويجري التفاوض مع السلطة السياسية عبرها. وقد أسهم النجاح النسبي لما يعرف بإصلاحات الميجر ديلي في إعادة تشكيل تركيبة المجتمع التجاري والذي يستمد قوته من جذور التجار الدينية والاثنية المتعددة كما يستمدها من علاقات بعض هؤلاء التجار التي تتجاوز الحدود السياسية للدولة الوليدة. جرى خلال عقدين من حكم الشيخ حمد بن عيسى (١٩٢٣ -١٩٤٢) إدماج أفراد

المجتمع التجاري المحليين والأجانب (العرب والإيرانيين والهنود) في البنية السياسية النامية. قاوم رجال الدين والوجهاء من الطائفتين معظم هذه الاصلاحات مثل وضع الأوقاف تحت إشراف الحكومة. رغم ذلك فقد عبّر قطاع واسع من السكان وبخاصة الشيعة عن دعم إصلاحات الميجور ديلي من خلال توقيع العرائض. أهال المتحدثون باسم الشيعة في عرائضهم المديح للجهود البريطانية الهادفة إلى "رفع الظلم" وإقامة بنية تحتية إدارية للدولة بما في ذلك المحاكم وقوة الشرطة. ولذات الأسباب فقد عبر كثير من الوجهاء السنة في عرائضهم إلى البريطانيين بأن هذه "الاصلاحات المزعومة" تتم بالقوة وعلى حساب مصالحهم.

وهناك أمثلة عدة توضح ذلك. من بينها إن البريطانيين قاموا وبالرغم من احتجاجات ممثلي الأسرة الحاكمة ووجهاء الطائفة السنية بتعيين مواطنين شيعة من أصل إيراني في قيادة قوات الشرطة حديثة النشأة. وظلت سياسة البريطانيين الحريصة على تعيين شيعة في مناصب قيادية في قوات الشرطة قائمة حتى الاستقلال عام ١٩٧١.

وضعت إصلاحات الميجور ديلي البلاد على طريق مهمة، لم تنجز بعد المهمة التاريخية ذات الطبيعة المزدوجة: عملية بناء الوطن والدولة وتحويل سكان البلاد من رعايا ليصبحوا شعباً. لا يمكنني الآن إلا الركون إلى الظن لتفسير حماس البريطانيين لتلك الإصلاحات. وعلى هذا الظن يمكنني الإشارة إلى توقعات قرب إكتشاف النفط وإلى التوجس البريطاني من كلٍ من الأطماع الوهابية والإيرانية لتفسير تصديهم لإقامة النظام السياسي الجديد في البحرين وتدعيمه. ولقد أشرف الإداريون الإستعماريون البريطانيون على مهمة بناء دولة مستقرة وحديثة إلى حد ما في البحرين، وكان آخر هؤلاء تشارلز بلجريف والذي بقي في منصبه من ١٩٢٦ حتى ١٩٥٧. ولقد سمي

بلجريف، بالفعل، ما بناه بـ" النظام الجديد" (١٩٦٠).

لقد كان عدم الاستقرار الداخلي المزمن في البحرين عاملاً مهماً أيضاً في دفع البريطانيين إلى الإهتمام بإدخال الاصلاحات. ومن المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار تمكن الإشارة إلى أنواع المقاومة المختلفة وتشمل هذه الأعمال العنيفة للفلاحين وصيادي اللؤلؤ المعدمين وهم ضحايا تسلط إقطاعيي آل خليفة ووكلائهم المحليين. وكما نبه إلى ذلك جيمس سكوت (١٩٨٦) فكل يوم من أيام حياة أمثال هؤلاء هو يومٌ ملئ بأعمال مقاومة. ويتعلق الأمر بعدد من الأعمال المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك التخريب والخداع والإهانات والشغب والتباطؤ في العمل وعدم الانصياع للأوامر. بالطبع فإن أعمال المقاومة اليومية هذه هي ردود أفعال متفرقة ومؤقتة ومحدودة وغير متواصلة. وفي حين أن مثل هذه الأعمال لا تؤدي غالباً إلى تغيير أساسي، فإنها، من منظورين تاريخي وإجتماعي، عوامل محفزة للتغيير. وتلاحظ ايكستين (١٩٨٩: ٨) : "بأن هذه الأعمال المقاومة تؤدي، في بعض الحالات، إلى إعاقة إستقرار النظام وفقدانه شرعيته، بل وإلى صعوبة إعادة إنتاجه، مما يقود النخبة الحاكمة إلى الشعور بالحاجة إلى إدخال إصلاحات يعتد بها"[٨]

من أهم الاصلاحات العميقة التي قام البريطانيون بإعتمادها هو إلغاء نوعين من العمل الإجباري وهما السخرة والعمل لقاء الديون المتوارثة. وقد قاومت الأسرة الحاكمة وحلفاؤها في الطائفتين هذين الاصلاحين. لقد أدى هذا الإلغاء، إلى جانب إزالة قيود فرضتها تقاليد ظالمة، إلى توفير العمالة المتحررة من قيودها والقادرة في نفس الوقت على الإنخراط في المشاريع الاقتصادية الجديدة والمتنامية إثر اكتشاف النفط. لقد وجد صيادو اللؤلؤ والفلاحين والعبيد وغيرهم من بؤساء البلاد أنفسهم لأسباب عديدة خارج إطار مهنهم التقليدية، لكن

المحظوظيـــن مـــنهم والقـــادرين جسمانيا شقوا طريقهم للعمل في شركة النفط أو في أصحاب الأعمال الجديدة.

نـــتج عن التغييرات التي شـــهدتها البلاد في هذه المرحلة تطورات ذات طـــبيعة مستديمة. لقد كان البريطانيون مهتمين بوضع أسس الإدارة المحـــلية اللازمـــة لقيامهـــا بالواجبات الأولية للدولة مثل المحافظة على الـــنظام العـــام وجمـــع الضرائب وتوزيع عوائد النفط المرتقبة والرسوم الجمـــركية. وأدى التوســـع فـــي بنية الإدارة الحكومية إلى أن تتحول تدريجياً إلى منافسة شركة النفط، وما تفرع عنها، على العمالة المتعلمة وشبه المتعلمة محدودة العدد. ورغم هذا التنافس بقيَ سوق العمل ولعقود طويـــلة يعـــاني من الإستقطاب الإثني. وجد العبيد والفلاحون المعدمون وصـــيادو الـــلؤلؤ الســـابقون أنفسهم يعملون جنبا إلى جنب. ومن أجل مواجهـــة الاحـــتياجات الخاصة لكبار المستخدمين، فقد افتتحت المدارس فـــي مـــناطق عـــدة في البلاد. وحســـبما قرر البريطانيون حينئذ، رغم احـــتجاجات الأســـرة الحاكمة ورجال الدين الشيعة والسنة المتنفذين، فقد كـــانت هذه المدارس مختلطة من أبناء الطائفتين. وتم التعاقد مع مدرسين مـــن مصر ولبنان وسورية، ولما كان هؤلاء متحررين من الحساسيات الإثـــنية المحـــلية، فقد سهلوا تحول نظام التعليم الوليد إلى عامل إندماج مجتمعي.

أمـــا التطور الآخر الذي كان له تأثيراته بعيدة المدى ، فهو إدخال الإنجـــليز لترتيبات إدارية يتم بموجبها رصد موارد مالية مجزية للأمير ومـــن خلاله للعائلة الحاكمة. وأهم هذه الموارد تخصيص ثلث واردات الـــنفط لـــلحاكم وعائلته. إضافة إلى ذلك فقد جرى وضع نظام السجل العقاري تم بموجبه اعتبار أي أرض غير مسجلة "أرضاً أميرية"[٩] .

يصف النقيب (١٩٩٠: ١٠٣) النمط العام لتأثير النفط على الأنظمة العشائرية على الشاطئ العربي للخليج قائلاً: "إنه في حين أسهم توزيع عوائد النفط في إنشاء الدولة ومؤسساتها التي تسهم بالتالي في توزيع تلك العائدات على السكان عن طريق الإنفاق الحكومي، إلا إن أولى تأثيراته هي تعزيز الأسرة الحاكمة وتحويلها إلى مؤسسة سياسية تمتلك الدولة"

أما التطور الثالث فهو بروز شريحة من رجال الأعمال والوسطاء وموظفي الحكومة من أوساط تجار اللؤلؤ والعائلات المرموقة في المدينتين الرئيسيتين المنامة والمحرق. وبمرور السنين تمكن ابناء (وإلى حد بنات) الوجهاء والعائلات التجارية من إحتلال الوظائف العليا والمتوسطة في إدارات الحكومة. تلقى الكثير من هؤلاء تعليمه في الخارج وخصوصا في معاهد التعليم والجامعات في بغداد وبيروت ودمشق والقاهرة. وإلى جانب مؤثرات أخرى فقد اكتسب الخريجون البحرينيون وهم بالآلاف من خلال اقامتهم أو زيارتهم للحواضر العربية الأفكار القومية واليسارية وانضمت أعداد منهم إلى منظمات سياسية تتبنى تلك الأفكار، التي تشمل إدانة الطائفية وغيرها من الأفكار التقليدية التي تهدد الوحدة الوطنية.

يتمثل التطور الرابع في ظهور تشققات في الجدار الذي يفصل بين مكونات المجتمع في البلاد. فلأول مرة منذ ١٧٨٣ تمكنت الشرائح الفقيرة من الطائفتين ان تعمل جنبا إلى جنب و في ظل ظروف عمل متشابهة. لقد وفرت اماكن العمل الحديثة واوضاع العمل في صناعة النفط والنشاطات الاخرى المترتبة عليها، ما سيشكل لاحقاً أرضية مشتركة لنضال العمال الذين اندمجوا مع بعضهم البعض.[١٠]

إنـــني أرى مســـيرة التجاذب الجارية في التاريخ القريب للبحرين كـــإحدى نـــتائج عملية اجتماعية سياسية شـــكلتها تلك التطورات التي لخصـــتها أعلاه. وهي عملية اجتماعية سياسية ما تزال تؤثر في تشكيل خيـــارات العمـــل الســـياسي الهادف، رغم تعثراته، إلى إزالة المكونات الإثـــنية مـــن بناء الدولة والأمة. فبالرغم من تعرجات التاريخ الواضحة فـــإن أبـــرز تجلياته هو إســـتمرار التنازع ما بين التعبئة الاثنية والتعبئة الوطـــنية. وفـــي الوقـــت الـــذي أشعر فيه بغموض تعبير الاثنية الذي أســـتخدمه هنا فإنني أعني بالاثنية في إطار البحرين المجتمع القائم على التضـــامن والـــذي تســـتثيره القـــرابة والقبلية والخلفية الدينية. أما تعبير الوطنية فهو أكثر إشكالية حيث أنه يشير في إطار البحرين إلى مستويين مـــن الهويـــة وهمـــا البحريـــني والعربي. وبكلمات أخرى فإنني أرى التـــنازع قائمـــاً بيـــن القوى الاجتماعية السياسية الســـاعية للحفاظ على الوضـــع الراهن (زيادة أو نقصانا) والقوى الاجتماعية السياسية المدافعة عن التقدم والتنوير (زيادة أو نقصانا).

يعـــني "التـــنوير" في البحرين حسب ما يطرحه خوري (١٩٨٠-١٩٨) "رفـــض السياســـة الطائفية ومعارضة الحكم الاستعماري والنظام القبـــلي والدفـــاع عن قضية الطبقة العاملة" أما قوى الرجعية فإنها، ومع لجوئـــنا للتبســـيط، تتمثل في الأسرة الحاكمة والوجهاء والمؤسسة الدينية (زيـــادة أو نقصانا). في حين أن قوى التنوير تتمثل في المجتمع التجاري الناشئ والموظفين المدنيين والعمال.

أدوات الحكم

حافظ آل خليفة على حكمهم بالقوة و بفضل الدعم البريطاني بما في ذلك عدة مناسبات للتدخل العسكري المباشر. إلا إن هذا ليس إلا جانباً من الصورة. فمن ناحية أخرى، أرى أن إستمرار حكم آل خليفة، رغم المقاومة المستمرة والدؤوبة، يعود بدرجة أكبر إلى إستخدام العائلة الحاكمة وبفاعلية كبيرة للتشطير العمودي للمجتمع، وهو إستخدام جرى التوسع فيه وإحكامه بحيث أضحى أداة فعالة لإستقرار السلطة ولإضفاء مسوح الشرعية عليها. وأعني بالتشطير العمودي الإبقاء على إنقسام المجتمع والمؤسسات الاجتماعية في متوازيات مفصولة عن بعضها البعض من خلال العزل السياسي أساساً. جرى الإبقاء على العزل السياسي في البحرين من خلال التعبئة من قبيل استخدام الحكايا والأساطير والروايات الطائفية والاثنية . ولقد تثبتت بعض هذه الحكايا والأساطير والروايات الطائفية عبر إلصاقها بأجزاء منتقاة من تاريخ البلاد، ومن خلال توظيف دلالاتها. وكما الحال في مجتمعات أخرى، فرض المتنفذون ضمن كل شطر عمودي في البحرين الاتضباط ضمن مجال نفوذهم ولكن ليس إلى الحد الذي يمنع تدخلات النظام المباشرة وغير المباشرة حيثما دعت الحاجة.

يجد المراقب في الطرف الأول من النظام التشطيري الأسرة الحاكمة وحلفاؤها من كبار رجال العشائر السنية من ناحية وفي الطرف الأخير سكان القرى المعدمين. وبالرغم من أن الأجانب يشكلون حاليا ثلث سكان البلاد، فإنهم مستبعدون من هذا النظام. إلا إن من المفارقة أن الأجانب الذين يعيشون بأذونات إقامة مؤقتة وليس لهم من الحقوق سوى حق العمل فإنهم يلعبون أدوارا مهمة تقود إلى تمكين النظام من إحكام قبضته على المجتمع.

بداهة فإن الانشطار العمودي بين الشيعة والسنة هو الإنشطار الأوضح، لكنه ليس الوحيد في تركيبة النظام، فهناك عوامل أخرى في التراتب الاجتماعي والتي تفعل فعلها باستقلالية أو إلى جانب الانتماءات الطائفية. أعني بالتحديد هنا عوامل النسب والخلفية القبلية والخلفية المدينية ــ الريفية التي تُستنفر ويمكن استنفارها لتعزيز تشطير النظام الاجتماعي السياسي. يصف حنا بطاطو (١٩٧٨) في عمله الموسوعي عن العراق وضعا أكثر تعقيدا في حاضرة إقليمية. وهنا يجد الباحث عدد من التراتبيات تفعل فعلها بالتناوب فيما بينها حيث المرتبة الدينية ومرتبة الثروة ومرتبة المجموعة الاثنية والوضع الاجتماعي والسلطة. يقول بطاطو: "هناك بالطبع توافق بين جميع هذه التراتبيات أي أن أولئك الذين يقفون في قمة مرتبة السلطة هم عادة ممن يقفون في قمة مرتبة الثروة أو في قمة التراتبيات الدينية والطائفية والمكانة الاجتماعية".

يمثل التشطير الإثني أي الثنائية الشيعة ــ السنية نقطة انطلاق في نظام التصنيف الاجتماعي السائد. فهو يوفر علامة اثنية فارقة، ومن السهل التعرف عليها، يستخدمها الناس لتمييز بنيتهم الاجتماعية ولتحديد أساليب تعاطيهم مع الآخرين (ايكيستين ١٩٧٨). لكن لإستخدام التشطير الإثني حدود بالطبع ولهذا سأسعى هنا لتحاشي المبالغة

فـــي أهميـــة التشطير الإثني. ومع ذلك وحتى لو تجاهلنا وظيفة الثنائية الشـــيعية ــ السنية كأداة للتحليل فإنه يتوجب ملاحظة التباين الشديد بين معناها الاجتماعي ودورها السياسي.

يُخفـــي تصنيف الجماعات في البحرين استنادا على المعيار الإثني مـــنذ بدايـــة هذا القرن عدداً آخر من التصنيفات المتولدة عن إســـتخدام المعيـــار الإثني. ومن بين التصنيفات المضمورة: الشيعة والسنة، السنة العـــرب والســـنة غيـــر العرب، السنة المالكية والسنة الشافعية، الشيعة العرب والشيعة غير العرب، الشيعة الأصولية والشيعة الأخبارية، السنة القبائل (مع او بدون آل خليفة) والسنة الخضيرية والسنة الهولة، وشيعة المدن وشيعة الريف[١١].

أظهـــرت البحوث المعاصرة (خوري ١٩٨٣ ولاوسن ١٩٨٩) أن هـــناك انقسامات فقهية ضمن الشيعة وضمن السنة سواء بسواء[١٢]. كما أوضح باحثون آخرون (التاجر ١٩٨٢ وهولز ١٩٨٧) التباينات اللغوية فـــي الـــبلاد[١٣] . ويمكن لقوائم التصنيف الاثني أن تطول إذا ما أضفنا معاييـــر أخـــرى مـــثل المعيار الاجتماعي الاقتصادي ومصادر الثروة والوضـــع الاجـــتماعي والتعليم والمهنة والتي تخترق معظم المجموعات الاثـــنية وتقسمها الى تجار ووجهاء وعبيد ســـابقين وســـادة وغير ذلك. مـــن جهة أخرى قـــسّم التعريف الحكومي للجنسية في مرحلة الاستقلال الســـكان إلى مواطنين وبدون جنســـية وأجانب. يحتاج الصنفين الأولين الى مـــزيد مـــن الشـــرح. حيـــن نأخذ بعين الإعتبار عوامل اقتصادية وسياســـية ذات تاثيـــر فإن صنف المواطنين ينقسم الى فئات في نظام مراتـــبي. ويضيف قانون الجنسية لعام ١٩٧٤ كل مجموعة فرعية على حدة كما يلي :

١) المواطنون المولودون في البحرين من أبوين بحرينيين .

٢) المواطنون المجنسون سواء ولدوا في البحرين أو خارجها .

٣) المواطنون الذين يثبتون أن أصولهم بحرينية .

أما البدون فيجري تعريفهم بأنهم غير محددي الجنسية من سكنة البحرين. وبموجب ما جاء في الكتاب الصادر عن هيومن رايتس ووج "البحرين انتهاكات روتينية ونفي روتيني"، نقلا عن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٦ فإن عدد البدون يقدر بعشرة آلآف. "والكثير منهم من سكنة البحرين لعدة أجيال، وغالبية هؤلاء الشيعة من أصل إيراني، ولكن هناك أقلية من السنة العرب" (هيومن رايتس ووج ١٢:١٩٩٧). و على العموم يمكن القول "إن فئة البدون هم الأقل تمتعا بحماية القانون من بين سكان البلاد وأكثرهم تضرراً من عدم التزام الدولة بمسؤولياتها الدولية تجاه سكانها".

وفي ظل مجتمع جرت فيه تمايزات حادة خلال العقود الثمانية أو التسعة الماضية كالمجتمع البحريني فإن الصراع الاثني سواء أكان مستترا أو واضحا هو تجربة يومية بها من المعاناة ما يزيد أو ينقص. وتكتسب أي ثنائية منها او تضافر عدد من هذه الثنائيات أهمية خاصة في تحديد أبعاد النزاع الجاري. تتراجع أو تتصاعد أهمية وحضور الثنائية الشيعية ــ السنية تبعا لتفاعل ثنائية أخرى أو مجموعة ثنائيات.

سأحاول في الصفحات التالية أن أتعرض ببعض التفصيل إلى مختلف القواعد التي تستند إليها فرضيتي بأن جميع التصنيفات الأساسية والتصنيفات الفرعية غير الرسمية بما في ذلك تلك التي ذكرتها سابقا أو التي لها علاقة بتقرير بالهوية الاجتماعية والسياسية تشكل، مجتمعة، الأساس الذي تستند عليه أية محاولة جدية لفهم الصراعات الدائرة في

البلاد أو لصياغة حلول لهذه الصراعات. وكما يظهر من متابعة تاريخ التجاذب السياسي في البحرين ان هذه الهويات عرضة للمساومة والتأقلم تبعاً لتغير الظروف. ونظرا للطبيعة الغامضة والمتغيرة التي تتصف بها مكونات هذه الهوية فإن الباحث لا يستطيع أن يتنبأ بأهمية أو عدم أهمية هذه العوامل تجاه قضية معينة في زمن معين.

تمكن آل خليفة من خلال استخدامهم للتراتبيات القائمة التي حافظت على التشطير العمودي وأحبطت فرص التفاعل العمودي في المجتمع، وكذلك عن طريق الدعم الإستراتيجي الخارجي – أن يحافظوا على حكمهم وإضفاء شرعية محلية عليه. وحتى قبل سيطرتهم على عائدات النفط وغيرها من المصادر الحديثة لتجميع الريع وتكديس الثروة بزمن طويل، فقد استطاع آل خليفة احتكار استخدام القوة في البلاد وإحتكار آليات التوسط فيما بين المراتب القبلية والطائفية في البلاد مما مكنهم من فرض التعايش في مجتمع متشرذم ومن الإستفادة القصوى من ذلك التشطير. وكما سبقت الإشارة فلقد شكل احتكار آل خليفة لاستخدام القوة جزءً من أسس السلم البريطاني في الخليج منذ بداية القرن التاسع عشر. أما من يتمرد أحيانا من القبائل المحلية على زعامة آل خليفة فقد تعاملت معهم السلطات العسكرية البريطانية بقسوة. وسيشكل هذا الركون الى قوة خارجية جاهزة، إلى اليوم ، مصدراً أساسياً لشرعية حكمهم مما يفسر رفض آل خليفة الحازم لكل المحاولات الداعية لتشجيعهم على السعي وراء مصدر داخلي لشرعية حكمهم.

في معرض الإجابة على سؤاله حول كيف تحكم هذه الأسر الحاكمة في إمارات الخليج، يقول النقيب (١٩٩٠ : ١٠٥-١٠٧) ما تلخيصه إنها تحكم من خلال المجموعات التضامنية غير الرسمية وعن طريق إستخدام تقسيم محكم للعمل والأدوار بين هذه التضامنيات .

وتعني المجموعات التضامنية، أو التضامنيات، هنا مجموع القوى الاجتماعية المسموح لها بالتعبير عن نفسها أمام ممثلي المؤسسة الحاكمة، وذلك من خلال زعماء العشائر والعائلات أو المكلفين من قبل هؤلاء. ورغم أن التضامنيات هي تنظيم غير رسمي، إذ ليس هناك جسم رسمي لتمثيل هذه القوى الاجتماعية، فإن لها تواجد ملحوظ في مختلف مؤسسات الدولة: الحكومة والمجالس البلدية والمحلية والشرطة والجيش. وحسب تحليل النقيب فإن هناك ست مجموعات تضامنية غير رسمية إضافة الى الأسرة الحاكمة كما يلي:

١- المؤسسة القبلية: الشيوخ القبليون والذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي.

٢- التجار: كبار التجار وزعماء العائلات التجارية وهم منضوون في إطار الغرف التجارية والصناعية.

٣- المؤسسة الطائفية: زعماء الطوائف مثل الشيعة والاباضية والسنة والزيدية.

٤- المؤسسات الدينية: قادة الحركة الدينية والمطاوعة وغيرهم.

٥- الطبقة الوسطى: من أجل الحؤول دون قيام نقابات لأصحاب المهن التخصصية فإن الحكومة تتعامل معهم من خلال عائلاتهم.

٦- العمالة: حيث يوجد عمال مواطنون والعمال المنتمون لمنظمات نقابية. (ص ١٠٦)

يجب التنبه هنا الى ان الأهمية النسبية لمختلف المجموعات تتباين كثيرا من دولة خليجية الى أخرى بل ومن وقت لآخر في ذات الدولة. وبالرغم من التشابه الكبير في العديد من مظاهر الحياة فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تتفاوت كثيرا في بلدان هذه المنطقة. وبغض النظر

عـن تعريف المجموعات التضامنية ، أو التضامنيات (أو التعاضديات كمـا تُسـمى أحيانـاً)، وبغض النظر عن الظروف التاريخية لتشـكلها وبـروزها فإن هذه التضامنيات لا تعمل باستقلالية عن الحاكم أو العائلة الحاكمة او فعاليات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولم يكن باسـتطاعة أي منها البقاء دون موافقة الحاكم والفعاليات الأخرى، إن لم نقـل الدعـم النشـط مـنهم. ويوفر تاريخ حركة الإخوان في السعودية نموذجـاً سـاطعاً عـلى ذلك. يناقش الأيوبي (١٩٩٥) صفتين مهمتين للتضـامنية حيـث يلاحـظ، استنادا على أطروحات جوليمو اودنيل، إن التضـامنيات تتصـف بصفتين، الأولى هي ثنائية الواجهة والثانية هي التشطيرية. والقول بأن التضامنية هي ثنائية الواجهة يعنى أنها تنحو من جهـة نحو التركيز على الدولة ودورها، بينما تنحو من الجهة الأخرى نحـو الخصخصة. وتستند الواجهة الاولى إلى دور الدولة وسـيطرتها عـلى مؤسسات المجتمع المدني، هي سـيطرة تؤدي، في حالات، إلى تحويـل المجتمع المدني إلى مجرد إمتداد للدولة نفسـها. بينما تتشـكل الواجهـة الثانية من خلال فتح مساحات محددة في مؤسسات الدولة أمام ممثلي مجموعات المصالح في المجتمع المدني. أما القول بأن التضامنية هـي تشـطيرية يعـني إن الوظائف التي تقوم بها أيٌ من التضامنيات وكذلك تأثيراتها الإجتماعية تتفاوت تبعا لما تمثله من إنعكاسات التفاوت الإجتماعي الطبقي في المجتمع (أيوبي ١٩٩٥: ١٨٩).

يظهـر التقلب في المهام التي أُسـندت إلى عدد من الحلفاء القبليين الذيـن دعموا غزو آل خليفة للبحرين مدى هشـاشـة التحالفات القبلية وعدم ثباتها كأساس للتضامنيات، كما يبين الطابع المؤقت لكل ما يتحقق عـبرها من مكاسب[١٤]. ويمكن من متابعة متأنية لتطور نظام آل خليفة ودراسـة علاقاته مع المجتمع والقوى الاجتماعية التي تشكل القواعد

المحـلية لسلطته القول بعدم ثبات التضامنيات كتنظيمات غير رسمية أو شبه رسمية. وسوف أتوسع في هذه النقطة.

سأسـعى أولاً لتوضـيح مـا أعـنيه بتعبير "نظام آل خليفة" كما أسـتخدمه فـي هذا النص. إنه يدل على نمط استبدادي من أنماط الحكم تبلور تدريجياً إثر الاصلاحات السياسية والإقتصـادية البريطانية خلال العقـود الاولى مـن هـذا القرن. وفيما تشكل الأسرة الخليفية الأساس الـثابت للـنظام وقـاعدة الـتحكم في السلطة فيه فإن ممارسة هذه السلطة هي ممارسة ممركزة وتنحصر في أيدي البؤرة الحاكمة. لقد انحصرت البؤرة الحاكمة، على امتداد الفترة ما بين ١٩٢٦حتى ١٩٥٩ بالشـيخ الحـاكم ومستشـاره البريطاني تشارلز بلجريف. وتمت إعادة تشـكيلها بعد عامين من تقاعد بلجريف. وعليه تشكلت البؤرة الحاكمة مـنذ ١٩٥٩ حتى ١٩٧١ من الثلاثي الذي كان يضم الشـيخ الحاكم، عيسـى بن سـلمان، وأخويه خليفة ومحمد. إلا إن الأمور لم تكن على ما يرام دائماً. فلقد أدى الصراع العنيف داخل الأسرة إلى إحالة الأخ الأصـغر عـام ١٩٧١ على التقاعد القسري. ما تجدر الإشـارة إليه إن هناك اعتراف رسمي بوجود ما أسميه هنا بالبؤرة الحاكمة. ففي الـبلاغات الرسـمية ووسائط الاعلام في البحرين يجري الإشارة إليها بـ"القيادة السياسية". ويعرف دارسو السياسة العربية المعاصرة أن هذا التعبير شائع في البلدان ذات الحزب الواحد.

منذ إزاحة العضو الأصغر في ١٩٧١ أضحت القيادة السياسية أو بـؤرة الحكـم تتمثل في الأمير عيسى بن سلمان وأخيه خليفة، رئيس الـوزراء، بالإضـافة إلى ولـي العهد حمد بن عيسى. وهناك تكهنات يحسـن بي أن أتجنب التطرق إليها حول هامشية دور ولي العهد ضمن الـترويكا الحاليـة حيـث يـبدو أنه يتم إسـتبعاده من وقت لآخر من

المشـــاركة كعضو في بؤرة الحكم.

مـــنذ العام ١٩٣٢ تم تنظيم وضبط العلاقة الرسمية بين بؤرة الحكم مـــن جهـــة وبيـــن بقية أفراد العائلة الحاكمة من خلال **مجلس العائلة الخـــليفية**. ولقد تجدد هذا التنظيم عندما قام الشيخ عيسى بن حمد، عشية أول انـــتخابات نيابية في البلاد عام ١٩٧٣ ، إلى اصدار مرسوم أميري لـــتكريس الصفة الرسمية لمجلس العائلة الخليفية. وبموجب هذا المرسوم فقـــد أضحى المجلس جهازا رسميا في الدولة وله جهاز تنفيذي ومكاتب إداريـــة وموظفيـــن متفرغين. ويرأس الجهاز أحد أفراد آل خليفة برتبة وزيـــر. أمـــا لجهة عضوية مجلس العائلة الخليفية فإنها تتم عن طريق تعييـــن أفـــراده مـــن قـــبل الامير كممثلين معترف بهم لمختلف فروع وأجـــنحـــة العائـــلة. يعـــالج المجـــلس في اجتماعاته الرسمية الشـــئون الداخـــلية فـــي العائـــلة وخصوصا تلك المتعلقة بالأراضي المخصصة لأفرادها وبيع العقارات وغيرها من الممتلكات علاوة على معالجة ما قد يـــبرز مـــن إختلافات وقضايا ونزاعات. وبغض النظر عن مكانتهم فإن من غير المسموح لأي فرد من أفراد الأسرة الحاكمة إحالة هذه القضايا عـــلى المحـــاكم الإعـــتيادية رغـــم إن أغلب المناصب العليا في الجهاز القضائي يحتكرها أبناء العائلة نفسها. من جهة أخرى فان أفراد الأسرة الحاكمـــة ممـــنوعون كذلـــك مـــن الدخـــول في عمليات بيع كبرى وخصوصا للعقارات بدون موافقة مسبقة من قبل المجلس.

بالإســـــتناد إلى ما ســـبق يمكن القول إن استقرار النظام وفاعليته يعـــتمدان عـــلى تعبئة ما يطلق عليه ستينجكومب (١٩٦٨) "المخزون الإحـــتياطي لمرتكـــزات القـــوة". وســـواءً أكانت العائلة الحاكمة تقوم بتعبئة المكونات الداخلية أو الخارجية من هذا المخزون الإحتياطي، فلقد تمكـــنت عـــن طـــريق إســـتخدامها الفعال لهذه المكونات من إخضاع

المجتمع وتطبيق محكم لإستراتيجيات ثلاث هي إستراتيجيات الإختراق والتشطير والتهميش. وبهذا أصبح من الواجب أن يحظى أي نشاط ذي قيمة في المجتمع على رضا النظام. وبهذا المعنى يمكن القول إن نظام آل خليفة ينتمي الى من يمكن تصنيفه، على رأي توماس مان (١٩٨٦: ١١٤)، بنظام "النخبة الحاكمة فوق الدولة". فعن طريق إستخدام مزيج من المرتكزات الخارجية والداخلية يستطيع النظام الخليفي، وفي وقت واحد، أن يمارس "السلطات الإستبدادية" لدولة ما قبل الحداثة وسلطات البنى التحتية للدولة الحديثة، حسب تعابير توماس مان. يمكن ملاحظة السلطة الاستبدادية لنخبة الدولة في عدد واسع من الإجراءات التي تتخذها دون الدخول المقنن والمنتظم ضمن إطار مؤسساتي في مفاوضات ومساومات مع مجموعات أخرى في المجتمع. كما يمكن ملاحظة سلطة البنية التحتية في القدرة الفعلية للدولة على اختراق المجتمع المدني و فرض التنفيذ الفعلي للقرارات السياسية في عموم البلاد. (المصدر السابق ص ١١٣).

إن الاعتماد على عوائد النفط وغيرها من المداخيل الذي تتراكم مما تحصل عليه الدولة من الدول الخارجية الراعية لها أعطى للبحرين صفة الدولة الريعية. إن الضخامة النسبية لهذه المداخيل في البحرين، كما في غيرها من دول الخليج، جعلت النظام في غير حاجة إلى استيفاء الضرائب المباشرة من المواطنين. كما مكنت عوائد النفط وغيرها من المداخيل النظام من إعادة توزيع بعض هذه المداخيل عن طريق التوظيف في أجهزة الدولة وعن طريق الخدمات الاجتماعية (أيوبي ١٩٩٥: ٢٢٨). يعرض نزيه الأيوبي (١٩٩٥ :٢٢٤) نتائج سياسية أخرى تتولد جراء نمو الدولة الريعية. إذ تصبح أجهزة الدولة بمثابة القاطرة الرئيسية المحركة سواء لجهة تسهيل الدورة الإقتصادية في

البلاد أو لجهة تخصيص الموارد اللازمة لتغطية إحتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية والمجموعات الاجتماعية. ويقترح الأيوبي عدداً من الإستنتاجات الهامة بالنسبة لدول الخليج (ص ٢٢٨) نلخصها فيما يلي:

أ) حيث أن الريع يعتمد على السوق الخارجية فإن الدولة تصبح وسيطاً بين النظام الرأسمالي العالمي وبين الاقتصاد المحلي والمجتمع.

ب) تصبح الفعاليات الاقتصادية شديدة الإنشغال بمحاولاتها الهادفة للوصول الى دورة الريع بدلاً من الإهتمام بإقامة قاعدة إنتاجية فعالة.

ج) تشجع الدولة بروز مستويات معينة من إتكالية المواطنين عليها، أي الدولة، وعلى ما توفره من تسهيلات وخدمات إجتماعية.. وضمن علاقة الاتكالية هذه يصبح المواطن "غير ميالاً إلى أن يمارس وبشكل مستقل أي فعالية سياسية أو إقتصادية ، ناهيك عن توجيه إي إنتقاد جدي للدولة".

د) يوفر إستقلال الدولة من الناحية المالية "درجة عالية من الإستقلالية النسبية عن المصالح المحددة لمختلف طبقات المجتمع" . ونتيجة لذلك تستطيع النخبة الحاكمة بمرونة نسبية تغيير السياسات العامة. بل والتراجع عنها وعكسها، كما تستطيع إنتقاء الحلفاء، بل تغيير ولاءاتها السياسية وتعهداتها.

هـ) عن طريق هذه الدرجة العالية من الإستقلالية النسبية التي تتمتع بها الدولة فإنها قد تكون قادرة في بعض الحالات من خلق فئات وطبقات إجتماعية جديدة، وكذلك تدمير أو إعادة تشكيل فئات وطبقات قائمة.

ان أحد النتائج المباشرة لسيطرة العائلة الخليفية على الريع وقنوات تدويره هو تحويل الولاء للنظام على أن يكون شرطاً مقبولاً من

الإشتراطات الاجتماعية السائدة. ويتم تأمين هذا الولاء للنظام من قبل قوى متفرقة ومتنافسة في المجتمع عن طريق نظام معقد يستند إلى التشطير الإجتماعي كما يعتمد على هرم من الوسطاء من وجهاء البلاد. يقف الأمير على قمة الهرم التشطيري للسادة الوجهاء بإعتباره السيد المطلق. وكما ذكرنا سابقا فهو يدين بمركزه إلى موروث السياسة البريطانية إبان خضوع البلاد لسيطرتها. ولقد تضمنت هذه السياسة تخصيص ثلث عائدات النفط إلى حاكم البحرين وعائلته. من جهته لعب نظام السجل العقاري لعام ١٩٢٠، وهو أحد الإصلاحات التي أدخلها البريطانيون، دوراً هاماً في هذا الجانب. فحسب ذلك النظام تم تحويل جميع الأراضي غير المملوكة وغير المسجلة الى "أراض أميرية"، كما تم تحويل بعض الأراضي غير المملوكة إلى وقف لمجلس العائلة الحاكمة. أدت عوائد النفط والإيجارات والعقارات والإستثمارات الأخرى إلى توفير أموال تغطي الإلتزامات المالية المترتبة على تخصيص مخصصات شهرية لكل فرد من بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ فرداً ينتمون للعائلة الخليفية .

يمارس الأمير دوراً مزدوجاً، من جهة يقف كشيخ قبيلة على قمة هرم قبلي ومن جهة أخرى يقف كرئيس على قمة نظام سياسي في دولة حديثة. بممارسته المتزامنة لهذين الدورين، بالإضافة إلى عضوية بؤرة الحكم، فإن الأمير يتمتع بسلطة كبيرة للتصرف بالثلثين الباقيين من عوائد النفط، علاوة على ما يتوفر من الموارد العامة الأخرى. تتمتع بؤرة الحكم بسلطة مطلقة تمكنها من تدعيم نفوذ السادة الوسطاء أو إضعاف ذلك النفوذ. وتتمكن بؤرة الحكم عن طريق إستخدامها للموارد المتاحة لها من توزيع الهبات والمكرمات في هيئة وظائف أو تسهيلات مالية أو هبات عقارية. وتعمد وسائل الإعلام الرسمية، منذ

حل المجـلس الوطني، إلى تصوير أي مشروع جديد سواء أكان ذلك مشـروعاً كـبـيراً للبـنية التحتية أو مجرد زيارة مدرسة بأنه مكرمة أميرية. وشملت قائمة ما يسميه الإعلام الرسمي بالمكرمات الأميرية في الآونـة الأخيرة إطلاق سـراح عدد من المعتقلين السياسيين. وإذ يتطلب الأمـر تدخـل وسيط من الوسـطاء الوجهاء في بعض هذه المكرمات فـإن هناك أصنافاً أخرى من المكرمات لا تتطلب هذا التدخل. وسواء تم ذلـك من خلال الوسطاء أو بدونهم فإن بؤرة الحكم تمكنت من تحويل تقديـم المكرمات أو الحرمان من المكرمات إلى فن من الفنون، ناهيك عن تحويل المكرمات إلى أداة فعالة من أدوات الحكم.

تـرتب عـلى الاسـتراتيجيات التي تبناها النظام إعاقة قيام هيئات جماعيـة تسـتطيع الإسـتناد إلى تاريخها او مكوناتها لدعم مطالبتها بحصـة في النظام. في حدها الأقصى يمكننا أن نتصور هذه المطالبات فـي المطالبة بمشاركة بؤرة الحكم في بعض مؤسسات السلطة السياسية. وفـي حدهـا الأدنى فقد لا يزيد عن مطالبتها بأن تشـملها بؤرة الحكم برعايـتها ومكـرماتها. مـن المهم ملاحظة إفتقاد الوجهاء الوسطاء في البـحرين الى النقل السياسي والعددي الذي توصف به شريحة الوسطاء فـي البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع العربي المعاصر (أنظر على سبيل المثال : أيوبي ١٩٩٥:١٧٦ –١٧٧).

تتواتر الإشـارات التي تؤكد الإقتناع بأن النظام يفضل التعامل مع المجـتمع مـن خلال وسطاء مختارين ولكن بشـكل مؤقت. وكنتيجة لذلـك فـإن الوسطاء الوجهاء متفرقون ويفتقدون الى التماسك والتجانس فـي نظـرتهم ومطالـبهم وتطلعاتهم الثقافية والسياسية. لا يترتب على التكـليف بمهمة الوسيط أي منصب او مكانة او دور. إلا إن هذا التكليف يوحـي بحصـول الوجيه الذي تم إصطفائه على ترخيص بالقيام بدور

سياسي غير محدد المعالم وبصلاحيات محدودة وخلال فترة زمنية محدودة وضمن حيز جغرافي – إجتماعي محدود أيضاً. وتتقرر هذه الحدود جميعها حسب تصورات بؤرة الحكم لإحتياجاتها الظرفية وإحتمالات قيام الوجيه الوسيط بعد إختياره بالمساهمة في تلبية هذه الإحتياجات . يمكن أن يكون الوسيط فردا أو مجموعة ما، يمكن أن يكون عصرياً – حداثياً أو محافظاً – تقليدياً. بل و يمكن ملاحظة إنه وفي بعض الحالات يقوم أفراد من الأسرة الحاكمة نفسها بأدوار الوساطة. في الإجمال، إذن، يمكن القول إن مفتاح الدخول إلى فئة الوسطاء هو في أيدي بؤرة الحكم فهي التي تتحكم في معايير إنتقاء من ترتضيهم وجهاء ملائمين لهذا الظرف أو ذاك، لهذه الفئة الإجتماعية أو تلك. وبهذا فقد تتشكل شريحة الوجهاء المقبولين، في لحظة ما، من خليط غير متناسق يضم وجهاء وتجار وكبار رجال عشائر وعائلات أو أفراداً لاعزوة تقليدية لهم سوى الإنتماء إلى شبكة من شبكات أصحاب الكفاءات أو تصدرهم مجالس إدارة أندية إجتماعية وغيرها. إلا إن ثمة قاسمين مشتركين بين كل أفراد هذا الخليط المتنافر من الوسطاء، أولهما هو إعترافهم المعلن بقبول الخضوع للنظام وثانيهما هو قبولهم بأن أياً منهم، وحتى لو حافظ على دوره الوسيط لفترة طويلة، فلن يسعى لتوسيع إطار ممارسة وساطته، كأن يسعى مثلاً لتمثيل مواطنين خارج إطار الحيز الجغرافي – الإجتماعي المخصص له للتوسط من أجله. من جهة ثانية عمدت بؤرة الحكم باستمرار وبحزم الى منع تحويل أي من هؤلاء الوسطاء لدوره وموقعه إلى ترتيب دائم ورسمي. كما أنها إتخذت كل ما يلزم من إجراءات إستباقية وحازمة لإحباط كل محاولة للتعاون بين الوسطاء عبر الحدود العمودية التي تفصلهم.

كان الوسطاء الوجهاء ولا يزالون أحد المكونات الرئيسية في نظام

الحكم الخليفي. فهم يشكلون جزءاً اساسياً من المخزون الإحتياطي المحلي لمرتكزات السلطة. وبهذه الصفة يتم إستبقائهم في حظيرة النظام بحيث يكونون على أهبة الاستعداد متى ما شعرت بؤرة الحكم بالحاجة الى دعمهم للتغلب على أمر من الأمور بما في ذلك تحرك أطراف معارضة للنظام أو لإحباط نمو هذه المعارضة. وفي ذات الوقت يتم إعادة تذكير الوسطاء من حين إلى آخر بأن من المحرمات عليهم، مهما علا مقامهم، محاولة السعي لتشكيل مركز قوة. كما يتم تحذيرهم من حين لآخر من مغبة إقامة تحالفات لا ترتضيها بؤرة الحكم أو تقديم مطالب جماعية اليها. وبالمقابل يجري تشجيعهم على التدخل لصالح الأفراد الذين يمكن إعتبارهم، ضمن ظروف التشطير المجتمعي، بمثابة تابعين لهم (انظر ايوبي ١٩٩٥: ١٨٣ لمزيد من التفاصيل حول هذه الاطروحة). من ناحيتهم لا يُشجع الأفراد من عامة المواطنين على الإعتماد على وسيط واحد بل يتم تشجيعهم على توسيط وسطاء مختلفين لقضاء حاجاتهم المختلفة وتسهيل إنجاز قضاياهم. ويلعب هذا دوراً سياسياً أكبر من نظام التدوير المعتاد الذي يعتمده النظام لإستبدال وسطائه.

أكدت الخبرات التاريخية مدى أهمية الفوائد المترتبة عن المحافظة على نظام التشطير العمودي للمجتمع كأساس من أسس التنظيم الإجتماعي كما أكدت الخبرات مدى فاعلية ذلك التشطير كأداة فعالة من أدوات الحكم. وكما رأينا خلال سنوات الطفرة النفطية فقد استخدم النظام بفعالية كبيرة الموارد التي وضعتها الطفرة تحت تصرفه لخلق وسطاء جدد ودفع القدماء منهم للتقاعد وإحياء أدوار آخرين كان من المظنون إنتهاء أدوارهم السياسية في خدمة النظام. كما أشرت سابقاً يتم إنتقاء أعضاء فئة الوسطاء عموديا من بين المجموعات القبلية والدينية

والطائفيـــة وكذلـــك اســـتنادا الى الثروة والقرابة ومحل السكن. حيث أن هـــؤلاء الوســـطاء، رغم تنافســـهم، يعترفون بدورهم السياسي كمصدر لحتياط محلي لشرعية السلطة فإنهم ينشـــطون بحماس في دعم سياسات الـــنظام في تشطير المجتمع وإدامة ذلك التـــشطير. يمكن دائما استبدال وســـيط بوسيط وأحيانا يمكن الاستغناء عن هذا الوسيط الفرد أو ذاك، إلا إنهـــم كمؤسسة يضعون بعض القيود على ممارسة بؤرة الحكم لسلطاتها. وهـــم يقومون بذلك التقييد ليس استنادا على قوتهم ولكن على حد تعبير ســـتينجكومب لأن ممارسة السلطة، مهما كانت مطلقة، فإنها تبقى في حاجة إلى الاســـناد الذي تقدمه قواعدها لها. ولا يحتاج النظام إلى إخفاء حاجته إلى قواعده، بل على العكس. إذ إن الظهور بمظهر المدعوم من قبل مرتكزات محلية يعتد بها، يخدم النظام من خلال تشجيعه لمرتكزات القوة الخارجية والداخلية الأخرى لتقديم دعمهم ومساندتهم له.

وبالـــرغم مـــن القيمة المعترف بها للوسطاء كمصدر من مصادر الســـلطة وأســـس شـــرعيتها فـــإن تأثيـــرهم يبقى مقصوراً على كيفية ممارســـــة بؤرة الحكم لسلطاتها. فلقد وفر جهاز الامن الداخلي القوي للـــنظام ضـــمانات أكـــبر وأكثر مباشرة. كما أن التطورات الأخيرة منذ ١٩٩٢ قـــد كشـــفت أن الـــنظام ســـيظل يحافظ على هامشية الوسطاء وســـيظل يعتمد بقوة على المرتكزات الخارجية. ويجب في هذا الصدد الإشارة إلى أن العلاقات الخاصة بين النظام وبريطانيا منذ ١٨٦٩ كانت مصـــدراً حاســـماً لشـــرعيته. وقد تكون دوافع بريطانيا في ذلك الوقت لدعمهـــا المطـــلق لآل خـــليفة هو تخوفها من النتائج الجغرافية السياسية لـــلمطامع الوهابية، والمطالب الايرانية وكجزء من اجراءات أوسع نطاقا لاحـــتواء حركة التحرر العربية لاحقا. لذا فقد صدت بريطانيا الأخطار الخارجيـــة طوال المئة ســـنة الأخيرة لوجودها في الخليج، كما ساعدت

الـــنظام في قمع المعارضة الداخلية. وعلى امتداد ذلك القرن وخصوصا مـــنذ اكتشـــاف النفط، وظلت القوة البريطانية وخصوصا العسكرية منها جاهـــزة لانقـــاذ آل خـــليفة من هجمات خصومهم سواء أكانوا قبليين أو دينيين أو قوميين.

ظـــلت المخاطر الخارجية المهددة للشـــرعية تطغى على المخاطر المحـــلية حتى بعد أن حصلت البحرين على اســـتقلالها وأنهت العلاقات الخاصـــة مـــع بريطانيا في ١٩٧١. بعدها تم إســـتبدال الدور البريطاني بدور أميركي حيث يوجد مقر قيادة الأسطول الخامس في البحرين [١٥]. كمـــا أضـــيف فـــي وقت لاحق مصدر قوة احتياطي خارجي لشرعية السلطة هو الأنظمة الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي.

تمكنت بؤرة الحكم إســـتناداً إلى تماسكها النسبي علاوة على توافر مصـــادر القـــوة الداخـــلية والخارجية من المحافظة على نظام التشطير العمـــودي للمجـــتمع وكذلك من المحافظة على نظام الحكم وتعزيز قدرة بـــؤرة الحكـــم عـــلى الاحتفاظ باحتكارها للسلطة السياسية والاقتصادية وحمايـــة دورهـــا المـــتعدد كمشرّع ومنفذ للقانون وكطرف في الصراع السياســـي والـــتجاذب الإجـــتماعي وحكماً، في الوقت نفســـه، في هذه الصراعات والتجاذبات.

بناء الوطن: عملية غير منجزة ـــ ١

شـــــكّل قيـــام هيئة الاتحاد الوطني أول تحد جدي للسياسةالمعتمدة عـــلى تكـــريس الـــتفرقة الأثنية في البحرين. وقد تم تشكيل هيئة الاتحاد الوطـــني عـــام ١٩٥٤ بعد سلسلة من الاضطرابات الطائفية والتي ترتب عـــليها خســـائر فـــي الجانبين الشيعي والسني. ولقد بادر بفكرة التشـــكيل شباب وطنيون تحركوا لمواجهة شرور الوضع الراهن آنذاك. رأى هؤلاء أن الطائفية هي العقبة الرئيسية في النضال من أجل حياة أفضل. وكما هو حـــال نظرائهم في البلاد العربية الأخرى فقد اعتبر الوطنيون البحرينيون وحـــدة جميع البحرينيين شرطاً مسبقاً لتحررهم وخطوة نحو تحرير الأمة العـــربية. يستند مشروع التنوير ـــ هذا حسب تعبير خوري (١٩٨٠) ـــ عـــلى تعبئة القوى الوطنية بغرض تحدي ومواجهة تحالف القوى المدافعة عـــن الوضع القائم. وقد وجهت هذه القوى هجومها على مجموعة واسعة مـــن القوى المدافعة عن إستمرار السياسة الطائفية وبقاء الدور الاستعماري والـــنظام القبـــلي. اســـتخدمت هيـــئة الاتحاد الوطني الصحافة ومختلف الشـــبكات الاجتماعية من أجل تعبئة الجمهور حول برنامج سياسي وطني. حـــددت الهيـــئة مطالبها في بيانها الأول. وتضمنت هذه المطالب تشـــكيل مجـــلس تشـــريعي منتخب وإصدار قوانين جنائية ومدنية حديثة، وإصلاح

القضـــاء وتشـــكيل محكمة دستورية، والسماح بتأسيس الاتحادات العمالية والجمعيـــات المهـــنية. (للرجوع الى النص الكامل انظر الباكر ١٩٦٠). إضـــافة الى ذلك فقد كانت جهود التعبئة الســـياسية التي قامت بها الهيئة حـــول الوحدة الوطنية ضد الاستعمار وحلفائه الرجعيين المحليين منسجمة مـــع روح العصـــر الســـائدة في المنطقة العربية برمتها في ذلك الوقت. وكـــانت التعبئة التي اتبعتها الهيئة تتم في أجواء التفاؤل الثوري الذي لف المـــنطقة العـــربية بأســـرها من المغرب الى عمان. يؤكد التفاؤل الثوري حيـــنها مـــا كانت الأخبار تتناقله من نجاحات ضد الهيمنة الاستعمارية في البـــلدان العـــربية بمـــا في ذلك مصر والتي كانت اذاعاتها تبث الرسائل الـــثورية دون توقف. وتحولت هيئة الاتحاد الوطني بعد بضعة أشهر من تشـــكيلها الى مـــا يـــبدو انها قوة يعتد بها وقادرة على تحدي البريطانيين والأسرة الحاكمة وحلفائها المحليين في أوساط الطائفتين.

وبالـــرغم من الوجود الرمزي لرجل دين شـــيعي في اللجنة التنفيذية فقـــد فشلت هيئة الاتحاد الوطني في اســـتقطاب رجال الدين من أوســـاط الطائفـــتين. ومـــن ناحية اخرى فقد نجحت الهيئة في تحدي السيطرة التامة لـــرجال الدين الشيعة والسنة على المساجد والأماكن الدينية الاخرى حيث أقـــامت لجـــتماعاتها السياسية وقد عكست هذه الاجتماعات روح العصر بطابعها ومضمونها وحضورها وشـــعاراتها غير الطائفية.

يعـــود رفـــض كـــل مـــن رجال الدين الشيعة والسنة للمشاركة في المواجهـــات السياسية ضد النظام أســـاساً الى خاصية محددة في السياسة المحـــلية مـــا زالت تفعل فعلها إلى الآن. وحسب ما يطرحه الدكتور فؤاد خـــوري فإن القبلية كشكل للتنظيم الاجتماعي والتدين كقوة سياسية يدعمان بعضهما البعض في البحرين (ص٢٤١).

مـــن جهة أخرى ومن أجل شق الاجماع الوطني فقد عمد النظام الى

تشـــجيع بعـــض وجهـــاء الشيعة من تجار ورجال دين الى تشكيل منظمة شيعية خالصة هي **هيئة الإتفاق الوطني** في عام ١٩٥٥. وتكونت هذه من فـــرعين الأول للشـــيعة العرب والثاني للشيعة الايرانيين. قاطع المواطنون تـــنفيذاً لأوامر من هيئة الاتحاد الوطني المراكز الدينية التي يشرف عليها قـــادة المـــنظمة الانشـــقاقية. وبقي كثيرون ملتزمون بدعوة المقاطعة، تلك حتى بعد مرور أربعة عقود على تلك الأحداث.

لقـــد ظـــل التخـــلص من المضمون الاثني للنزاعات الإجتماعية في البحرين هدفاً أساسياً من أهداف مشروع التنوير كما تصورته هيئة الاتحاد الوطـــني في منتصف الخمسينيات. ولعل هذا هو أبرز ما خلقته الهيئة من تـــركة. شـــملت اســـتراتيجية هيئة الاتحاد الوطني التخلص من المضمون الاثـــني للـــنزاعات الإجتماعية، تحت عنوان محاربة الطائفية، التشهير بها كمظهـــر من مظاهر التخلف والإنحدار الأخلاقي، علاوة على الإشارة إلى كونهـــا أداة تفـــرقة بيـــد الاستعماريين البريطانيين وحلفائهم المحليين. كما شـــملت تلك الاستراتيجية إبراز النهج الوطني العلماني كبديل واقعي وذلك عـــن طريق إبراز إرتباطه بتيارات التحديث وحركات التحرر الوطني التي كـــانت تعـــم المنطقة العربية حينها. وفيما لم يحظ التخلص من المضمون الاثـــني للـــنزاعات الإجتماعية بدعم تلك القوى الإجتماعية القوية والقادرة عـــلى فرضـــه وتطـــبيقه على الأرض فإن لطرحه في الخمسينات أهمية تاريخية. ذلك أنه بالرغم من الشعبية الواسعة التي إكتسبها عبر السنين فإن القـــوى الصاعدة المؤيدة للمشروع التنويري هي الفئات الدنيا بينما ظلت مختلف القوى المستفيدة من الطائفية تدافع عنها وعن الوضع القائم آنذاك. ويُـــنظر إلى هذه القوى على إنها تمثل شرور الوضع القائم المتمثلة أيضاً فـــي الحكـــم القبـــلي والامتيازات الاقطاعية والمتاجرين بالدين. واجهت مســـاعي محاربة الطائفية وجهود التخلص من المضمون الاثني للنزاعات

الإجتماعية في البحرين مقاومة عنيفة من طرف الأسرة الحاكمة والوجهاء التقليديين ورجال دين من الطائفتين. وعلى امتداد العقود الخمسة الماضية فإن المؤيدين للحداثة ومحاربة الطائفية، كانوا عرضة للاتهامات الواسعة التي تبدأ باتهامهم بأنهم ملاحدة لا يقيمون وزنا لقيم المجتمع وتقاليده وانتهاء بكونهم عملاء لقوى خارجية. رغم ذلك بقيت المعارضة البحرينية تردد منذ ١٩٥٤ملتزمة بشعارات الخطاب الوطني والعلماني. وبرز في صفوف هذه المعارضة معظم الاتجاهات القومية واليسارية التي شهدتها المنطقة العربية على امتداد العقود الثلاثة الماضية. لم تستمر هيئة الاتحاد الوطني كحركة سياسية سوى سنتين. ففي أعقاب إضطرابات رافقت التحركات شعبية لدعم مصر في مواجهتها للعدوان الثلاثي علم ١٩٥٦ قرر البريطانيون وضع حد لهيئة الاتحاد الوطني في البحرين. وأعلن البريطانيون عدم شرعية هيئة الاتحاد الوطني والمنظمات المتفرعة عنها وجرى اعتقال قادتها ومحاكمتهم والحكم عليهم بالسجن. وقد فر بعض القادة خارج البلاد فيما جرى نفي البعض الآخر. أكد الوجود العسكري البريطاني المكثف في كل مناطق البلاد خطورة الوضع، وعرف الناس لأول مرة أحكام الطوارئ والتي ستستمر طوال العقدين القادمين.

و بالرغم من تاريخها القصير فقد تركت هيئة الاتحاد الوطني إرثاً باقياً الى أيامنا هذه. إلا إن نجاح جهود هيئة الاتحاد الوطني في تعبئة الجماهير سياسياً قد أدخل تغييرين تنظيميين بارزين سيشكلان ، فيما بعد، تحدياً لسلطة هيئة الاتحاد الوطني وسيستمران حتى بعد زوالها. جلبت التطورات السياسية خلال ٥٣-١٩٥٦ ابداعين تاريخيين مهمين هو تشكيل اتحاد العمل البحراني والثاني هو بروز جناح راديكالي داخل هيئة الاتحاد الوطني وفي ظلها.

كـــانت الإســـتجابة إلى دعـــوة الإنضمام الى عضوية اتحاد العمال بـــــستجابة كاسحة ومعبرة عن المزاج العام الساند حينها. ولقد ذكر عبد الـــرحمن الـــباكر (١٩٦٥) الـــذي كان يشغل منصب سكرتير عام هيئة الاتحـــاد الوطني بأن عضوية اتحاد العمال بلغت ١٤ ألف عامل بحريني خـــلال الـــثلاثة أشـــهر الأولى للإعلان عنه، مما يُعتبر إنجازاً فذاً بكل المقـــاييس. وخضعت شعبية اتحاد العمل، ومن ورائه الهيئة، إلى الإختبار خـــلال إنتخابات جرت لاختيار ممثلي العمال في اللجنة المناط بها وضع مســـــودة قـــانون العمـــل. ففي تلك الإنتخابات فاز مرشحو هيئة الاتحاد الوطـــني / اتحـــاد العمـــل، فـــوزاً ســـــاحقاً بينما لم يحصل خصومهم المدعومـــون مـــن قبل الحكومة على أكثر من ٦٠٠ صوت فقط من بين ١٨ ألف صوت مشارك في الإنتخابات العمالية.

مـــن المحتمل أن يكون قادة الهيئة قد رأوا في التنظيم النقابي مجرد وســـيلة أخـــرى إضـــافية للتعبئة الوطنية والمعادية للطائفية. لكن البذور النضـــالية العماليـــة اللاطائفيـــة والـــتي زرعتها الهيئة في تربة البحرين ســـتستمر فـــي النمو طوال العقود التالية لتصبح إحدى معالم التجاذب الســـياســـي في البلاد. نجحت هيئة الاتحاد الوطني في إقامة عدد آخر من المشـــاريع السياسية المشتركة بين مواطنين من الطائفتين. فقد عمدت هيئة الاتحـــاد الوطـــني إثـــر إضـــراب ســـائقي التاكسي إلى تشكيل صندوق التعويضـــات التعاوني كهيئة تأمين تعاونية لسواق التاكسي والباصات. وقد أســـهم الصـــندوق فـــي كســـر إحتكار شركات التأمين البريطانية. وظل الصندوق يمارس عمله كأحد أهم شركات التأمين في البلاد حتى تم حله قـــبل ثـــلاث ســـنوات كجزء من برنامج قدمه البنك الدولي لإعادة الهيكلة الإقتصادية في البحرين.

حـــدث تطور مهم آخر ألا وهو بروز اتجاه راديكالي منبثق من هيئة

الاتحـــاد الوطـــني. وتمـــثل هـــذا الاتجاه في الخلايا السرية من النشطاء الـــراديكاليين الذين كانوا يعملون في صفوف هيئة الاتحاد الوطني والذين اعتـــبروا تكـــتيكاتها متســـاهلة وغيـــر ثورية في أهدافها بما فيه الكفاية. يفســـــر بروز هذا الجناح الراديكالي داخل هيئة الاتحاد الوطني، إلى حد مـــا، ســـرعة إقامـــة اتحـــاد العمـــل العام (الفلكي ١٩٥٥)[١٦]. إلا من الضـــروري الإشـــارة هـــنا إلى تأثير الثوريين العراقيين والإيرانيين الذين إلتجـــئوا الى الـــبحرين فـــي منتصف الخمسينيات. فلقد كان لمعظم تلك الكـــوادر اللاجئة إلى البحرين خبرات واسعة في العمل السري في بيئات سياسية وثقافية أكثر تعقيدا بكثير من البيئة السائدة في البحرين حينها. كما كـــانت تـــلك الكوادر السياسية متمرسة في العمل السري في ظروف أكثر قســـاوة. بفضل أولئك اللاجئين ومساهمتهم المباشرة شـــكلت مجموعات صغيرة ممن سيصبحون شيوعيين ويساريين خلاياهم الأولى في ظل هيئة الاتحـــاد الوطـــني. وخلال العقدين التاليين ســـتتولى هذه التنظيمات التي ورثت برنامج الهيئة التنويري، مهمات المضي به قدما الى الأمام.

وفيمـــا ســـتعاني هذه التنظيمات الراديكالية من العديد من المعوقات بســـبب إضـــطرارها إلى العمـــل السري فإنها ستتمتع، بالمقابل بعدد من الإيجابيـــات. فـــبادئ ذي بـــدئ كانوا متحررين من الأعباء الثقيلة الناجمة عـــن إضـــطرار هيئة الاتحاد الوطني إلى مراعاة الإعتبارات الاثنية او الالـــتزام بالتوازن الاثني في تركيبتها القيادية[١٧] كما أنها استطاعت ان تبدأ مـــن النقطة التي وصلت إليها هيئة الاتحاد الوطني، ألا وهي ضرورة بـــناء الاجمـــاع الوطني وأن تحقيقه ممكن وواقعي. وبالفعل فإن مشروع التـــنوير الذي طرح في الخمسينيات قد إندفع بزخم قوي إلى الأمام ليشمل قضـــايا أخـــرى أكـــثر راديكالية من تلك التي إرتآها مؤسسو هيئة الاتحاد الوطـــني. ومع مرور الوقت يمكن متابعة التنوع الملحوظ في هذه القضايا

والتغييرات الكبيرة التي طرأت عليها بتأثير من تطور الرؤى الثورية لحركة التحرر العربية. إضافة الى ذلك فقد تمكنت هذه المنظمات، بسبب طبيعتها السرية من الإستمرار في الحياة رغم إستمرار خسارة هذه المنظمات لكوادرها نتيجة القمع السياسي وملاحقات الشرطة او بسبب الاستنزاف الاجتماعي.

وكان تجديد كوادر المنظمات السرية يتم بشكل مستمر من خلال تجنيد الشباب البحرينيين الدارسين في الجامعات في الخارج وخصوصا في البلدان العربية (اضافة الى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى منذ ١٩٦١). إستطاع المئات من الطلبة البحرينيين اليافعين التعرف على الأفكار الجديدة والإنخراط في المناقشات السياسية التي كانت المنطقة العربية تمور بها. وكانت فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين نشطة ويقودها عناصر تنتمي إلى الشيوعيين أو البعثيين أو الجبهة الشعبية او بتحالف من الاطراف الثلاثة. أضحت فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين امتداداً للتنظيمات السرية. ولهذا التزمت أنشطتها بالتوجهات المعلنة لتلك التنظيمات حول عدم مراعاة الإتيكيت الطائفي. ولهذا كانت الصراعات والمجادلات والمماحكات داخل الاتحاد وضمن فروعه تعكس إختلافات عدة ليس من بينها المحافظة على التوازن الاثني. قد يفسر هذا ملاحظة إن المنظمات السرية رغم تعدد تلاوينها فشلت في مد نشاطها الطلابي إلى أوساط طلاب الجامعات الدينية مثل الأزهر والنجف. وهكذا استطاع طلبة المعاهد الدينية لفترة طويلة تحاشي جميع المحاولات لجرهم الى الإنخراط المباشر في أنشطة تلك التنظيمات السياسية واللا طائفية والمعادية للاستعمار.

استمرت أعمال المعارضة بما في ذلك المظاهرات المتفرقة في البحرين طوال العقد التالي لضرب الهيئة. إلا إنه لم يتم تحدي الحظر

المفـروض على النشاط السياسي بشكل جدي حتى ١٩٦٥. حينها اندلعت ما جرى التعارف على تسميتها بإنتفاضة مارس إثر تسريح مئات العمال مـن قـبل شـركة النفط. تصدت الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني وحـركة القوميين العرب لقيادة النضال ضد الحكم البريطاني ومن أجل نظـام اجـتماعي اكـثر عدالةً (على ١٩٨٠: ٤٦-٤٧، الشهابي ١٩٩٦: ٢٦٦ – ٢٧٦)[١٨]. وأبـرز استمرار الانتفاضة وما سادها من عنف الهوة الواسـعة بيـن مختـلف فـئات السكان من ناحية والبريطانيين والأسرة الحاكمـة مـن ناحيـة أخرى. اكد نجاح المنظمات المعارضة السرية في تـنظيم عـدد مـن الاضرابات العمالية والطلابية من مارس حتى يونيو قدراتهـا التعبوية، وكذلك أبرز عمق التذمر في البلاد وأسسه الطبقية. من جهـة أخـرى فقد اكدت قدرة المعارضة على تنظيم الاضرابات العمالية والطلابية على امتداد البلاد طابع المعارضة الراديكالي.[١٩]

بعـد ثلاثـة اشهر من الاحتجاجات ومن الفوضى العامة في البلاد، قمعت انتفاضة مارس ١٩٦٥. إلا إن تلك الإنتفاضة لم تذهب هباءً. كتب نخـلة (١٩٧٦) ما يلي: "اضطر العمال الى الرجوع الى أعمالهم وجرى اعـتقال قادة الاضراب والقادة السياسيين حيث سجن البعض ونفي البعض الآخر دون توجيه اتهامات او محاكمة. وبالرغم من فرض حالة الطوارئ على البلاد مرة اخرى فقد استجابت الحكومة الى بعض هذه المطالب وإن بحـذر شديد. صدر قانون الصحافة ومنح ترخيص لإصدار ، "الأضواء" اول صحيفة أسبوعية عربية."

استمرت الحركة العمالية وخصوصا الاضرابات والتي وصلت قمتها فـي ١٩٦٨ حيث شـملت معظم المؤسسات الكبيرة والمتوسطة. إلا إن الاعـلان عـن رحيل بريطانيا الو شيك عن المنطقة في ١٩٦٨ ساهم في إشـاعة الهدوء لبعض الوقت.

وبالرغم من خلوها من الأحداث الدراماتيكية فإن فترة السنوات الثلاث الفاصلة ما بين الاعلان البريطاني بالانسحاب من شرق السويس وبين وإنهاء العلاقات الخاصة بين بريطانيا والبحرين كانت حافلة بالتطورات. سرع النظام خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧١ من وتيرة تحديث الجهاز الاداري لمواجهة المهام المترتبة عليه في دولة الإستقلال المنتظرة. ومن أهم جهوده في هذا الصدد هو تشكيل قوة دفاع البحرين التي سيتبين لاحقا انه سيناط بها مهام عديدة إلى جانب النهوض بمهمة الدفاع عن الوطن. فإلى جانب مساندتها للشرطة في الحفاظ على النظام والقانون، فإن قوة دفاع البحرين تحافظ أيضاً على توازن القوى داخل الاسرة الحاكمة نفسها. كما أنها أتاحت للنظام هامشاً اضافياً لمكافأة الحلفاء المخلصين من خلال التوظيف في هذه المؤسسة ذات الهيبة[٢٠].

شملت الاستعدادات للانسحاب البريطاني ايجاد حل مشكلة إدعاءات ايران بالبحرين. اهتمت الأسرة الحاكمة خلال هذه الفترة الحرجة بإبراز التماسك الوطني. وأكد الإعلام الرسمي على ضرورة الإستفادة من دروس الماضي من أجل بناء المستقبل بما يتجاوز الانقسامات الطائفية. قدمت بؤرة الحكم عدداً من التعهدات والوعود المختلفة الى ممثلي مختلف الفئات ومجموعات المصالح بهدف تشجيعهم على مواجهة الادعاءات الايرانية فقد قدمت تعهدات سخية ومتناقضة الى مختلف المجموعات بدءً من رجال الدين والوجهاء المحافظين من السنة والشيعة وانتهاء بالمثقفين البارزين والمعروفين بحماسهم للمشروع التنويري بمن فيهم قيادات هيئة الاتحاد الوطني السابقين.

جرت تطورات موازية تؤكد الخط التوفيقي لسياسة التجانب في البحرين فقد شجعت بريطانيا محمياتها في الخليج بما فيها البحرين على إقامة اتحاد فيدرالي. إلا إن المفاوضات فشلت بسبب اصرار وفد البحرين

عـلى التوصـل إلى اتفاقيـة تلزم مؤسسات الاتحاد الفيدرالية بأن تعكس الارادة الشـعبية. اقـترحت الـبحرين نظـام التمثيل النسبي كأفضل آلية لايصـال صـوت الشعب في المشيخات الاتحادية. كذلك أصرت البحرين أن يـتم التوصل الى التمثيل النسبي من خلال انتخابات مباشرة[٢١]. وبعد فشـلها فـي إقناع شركائها المتوقعين بهذه المبادئ أو بنواياها الديمقراطية أعلنت البحرين عن إضطرارها للبقاء خارج مشروع الاتحاد الخليجي.

تجـلى، ولفـترة قصيرة جداً في تاريخ البحرين المعاصر، نوعٌ من الاجمـاع الوطني. فلأول مرة ومنذ ١٧٨٣ يبرز أساسٌ معقول لمثل هذه الاجمـاع بيـن النظام وحلفائه من ناحية ومعظم المعارضين له من ناحية أخـرى . أظهـر الرفض الشعبي للادعاءات الايرانية علاوة على طرح الحكـم مطالـبه المتعلقة بدورٍ للشعب في الخطط الاتحادية مثالين هامين، وغير معهودين، على أهمية دور الشعب كرصيد سياسي للنظام.

تـتوافر الآن شـواهد تؤكد إن النظام كان يطبق في وقتٍ واحد إسـتراتيجيتين متوازيـتين. تهـدف الإستراتيجية الاولى إلى الإبقاء على الوضـع القائم عن طريق ادخال عدد من الإصلاحات التي لا يهدد إدخالها الامـتيازات الـتي يتمـتع بهـا أيٌ مـن المستفيدين من النظام. وتستند الاسـتراتيجية الثانية إلى القبول بأن بناء الدولة والوطن يتطلب التوافق مع المشـروع التـنويري من خلال ادخال تغييرات سياسية واقتصادية جدية. يعكـس مـا يـبدو من تناقض بين هاتين الاستراتيجيتين حالة عدم الحسم لـلخلافات فـي أوسـاط الأسرة الحاكمة ذاتها ما بين الجناحين المحافظ والمعـتدل. كمـا قـد يكون نتيجة للتعهدات المتناقضة التي قدمتها بؤرة الحكـم إلى الفـئات والشـرائح الإجتماعية المختلفة لإنجاح جهود التعبئة لمواجهة الادعاءات الايرانية.

سمح لقيادات هيئة الاتحاد الوطني الذين كانوا يعيشون في المنفى منذ

١٩٥٦ بالـرجوع الى الـبلاد وجرى ارخاء القبضة البوليسية نسبيا، فيما شـهد الاقتصاد مرحلة من الازدهار بفضل الهبات القادمة من دول الخليج وخصوصـا الكويت وأبو ظبي. و أدى نمو القطاع العام إلى توفير فرص عمـل جديـدة عـلاوة على فرص للترقي. وعكست أرقام ١٩٧١ هذه الاسـتثمارات حيـث ارتفع عدد مستخدمي الحكومة بنسبة ٥٠ % مقارنة بعـام ١٩٦٥ ممـا جعل الحكومة أكبر مستخدم في البلاد. وساهمت هذه الإسـتثمارات ونتائجها في تمكين بؤرة الحكم من ادماج المزيد من الوسطاء معززة دورها كسـيد أعلى علاوة على توسيع قاعدتها الداعمة.

أدت أجـواء الكـرم ومشـاعر الامتنان لدى النظام في منح الجنسية لأشـخاص تمـت تزكيتهم من قبل مجموعات المصالح القبلية والتجارية والدينية[٢٢]. وتـم تشجيع رجال الدين السنة والشيعة على تعزيز دورهم الإجـتماعي وحضورهم العام من خلال مشاركتهم في البرامج التلفزيونية والاذاعيـة بانـتظام. بدأ الدينيون بلعب دور فعال في المؤسسات الشعبية القائمـة وإقامـة مؤسسـات خاصـة بهـم أو تنشيط الخامل منها. ومن الامـتيازات البارزة التي قدمتها بؤرة الحكم هي الترخيص للدينيين الشيعة والسـنة بإقامة مؤسسات خيرية خاصة بكل فئة. وستوفر هذه المؤسسات الخيـرية خـلال الخمـس عشـرة سـنة القادمـة لرجال الدين الشباب والراديكاليين منابر فعالة ومفيدة للوصول الى الجمهور الأوسع.

وبمـثل ذلـك مـن الأهمية اعطاء المؤسسة الدينية الشيعية امتيازات اضـافية وشـملت حظـر المنظمات النسائية في الريف[٢٣]. جرى كذلك اعطـاء الجـناح الديني الشيعي الأكثر موالاة للنظام امتياز مجلة أسبوعية "الموقف"[٢٤] فيما جرى رفض طلبات متكررة لمجموعات أخرى.

" التجربة " الدستورية

عـندما تـم الإعلان عن إستقلال البحرين في ١٥ اغسطس (آب) ١٩٧١ بـدا المستقبلُ واعداً. وفي ضوء التصريحات الرسمية وبعض الوعود غير المعلنة إزدادت آمال البحرينيين في أن الاستقلال سيقود إلى تصـاعد الجهـود المـبذولة لحسم إنتقال مشروع بناء الوطن من ساحة التنافس لكي يصبح قضية مشتركة بين النظام ومعارضيه على إختلاف أطيـافهم. وباسـتثناء المخاوف التي عبرت عنها المنظمات السرية فلقد قوبل اعلان الاستقلال بترحاب عام وتم إعتباره عتبة على طريق تحقيق المشـروع التنويري. كانت هناك مؤشرات عديدة بأن النظام مقبل على المصـالحة مـع خصـومه مـن أنصار التنوير وخصوصا مع رؤيتهم للاندماج الوطني وبناء الدولة. وجرى السماح لمن تبقى من قيادات هيئة الاتحاد الوطني في المنفى بالرجوع الى البلاد وتم الترحيب بهم علنا من قـبل الأميـر وكبار أفراد الأسرة الحاكمة. وبالرغم من الإستقلال فلقد بقـي العلم الذي صممه البريطانيون وفرضوه على مشايخ قبائل الساحل الغـربي للجزيرة العربية ، كما بقيَ النشيد الوطني الذي وضعوه أيضاً صـامدان أمـام التحول التاريخي. عدا ذلك فقد أدخل الإستقلال رموزاً جديـدة لـلدولة وسط مظاهر إحتفاء مناسبة. الأهم من كل ذلك أن اسم

البحرين اكتسب صفة الدولة التي أضيفت إليه. إضافة الى ذلك فقد تمت ترقية البحرينيين، من الناحية الإسمية على الأقل، وبدلالة جوازات السفر الجديدة التي أعطيت لهم، من مجرد رعايا الى مواطنين.

ساهم النظام نفسه في رفع سقف الآمال وتوقعات الناس بالخير العميم الذي سيأتي الإستقلال به. لم يمض سوى أربعة أشهر على الاستقلال حتى قدم الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان بمناسبة العيد الوطني وعوداً الى شعبه لا تقل عن تلك الوعود التي يقدمها قائدٌ منتصرٌ في النضال ضد الاستعمار من أجل التحرير. ونقل نخلة ١٩٧٦: ١١٧) إن الشيخ عيسى أكد على الحاجة الماسة الى الدستور، كما أكد أن الدستور الحديث شرطٌ مسبق للتنظيم السياسي للدولة. وأن مثل هذا الدستور سيحمي وحدة المجتمع وتماسكه وسيضمن للمجتمع حقوق أفراده في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي والصحة وحرية التعبير" كما أنه سيوفر للشعب المشاركة في إدارة شؤون بلادهم في إطار الشرعية والدستورية.

كانت البلاد على أعتاب تحول ، بدا وقتها أكيداً، من تشكيلة متشرنمة إثنياً ليصبح وطناً. إن مثل هذه التحول يحمل مضامين عدة، أو كما وصفه أنتوني سميث (١٩٩٦) "بأنه تحريك عجلة العمليات والحركات". تشمل هذه العمليات والحركات إنتقال المجموعات الاثنية الهامشية من وضعهم الدوني وسلبيتهم باتجاه المشاركة النشطة والثابتة في مجتمع مسيس. كما يشمل الإعتراف الدولي بالدولة والذي يمكن عن طريقه تعزيز تحول أفراد المجموعات الاثنية الى مواطنين شرعيين يتمتع كلُ واحد وواحدة منهم بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية. وتشمل هذه العمليات والحركات تسهيل الإندماج الإقتصادي لجميع أبناء وبنات الوطن، علاوة على الإنصهار

الوطني عن طريق تعليمهم القيم الوطنية والتاريخ المشترك .

وبالـرغم من أصوات المعارضة المتشككة فقد أكدت التصريحات الرسـمية المـتلاحقة مضـمون الرسالة التي وجهها الأمير في خطابه بـتاريخ ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧١. ويمكن إعتبار الرسالة التزاما مـن الأسـرة الحاكمة، بالتمدين وبتحديث الحكم القبلي وبالتالي محاولة إقامـة أسـاس شـرعي لـلحكومة بدلا من النظام القبلي الاوتوقراطي للحكومة" (نخلة ١٩٧٦: ١١٧).

لكـنه سـرعان مـا سارت الأمور باتجاه آخر حيث بدأ النظام في المماطـلة. وكما أكدت التطورات اللاحقة فقد إقتنع النظام وحلفاؤه على مـا يـبدو بـأن بإمكـانهم إنجاز الاندماج السياسي وبناء الدولة بدون المخاطـرة باستئصال التضامنيات التقليدية والنظام الهرمي القائم عليها. فـبالرغم من أن مثل ذلك التوجه لدى العائلة الحاكمة وبؤرتها قد يكون محاولـة للهروب من التاريخ واستحقاقاته، إلا أن بالإمكان إعتباره خياراً اسـتراتيجياً يسـتند على منطق يرى أن الاندماج الوطني وبناء الدولة، من وجهة نظر النظام، يتطلب استمرار ما يسميه الدكتور نزيه الأيوبي (١٩٩٥) بعمـليات الوصاية والاحتواء والتلاعب في المؤسسات علاوة عـلى المسـاومات. ويشـير الأيوبي (١٩٩٥:١٨٣) إلى "أن بالإمكان تواجـد عدة أنماط من العلاقات فيما بين المجتمع والدولة، ومنها أنماط لا تتطـلب التنازل عن العلاقات التقليدية (كعلاقات القرابة والجيرة) بل عـلى العكـس باسـتخدام هـذه العلاقات. ويمكن القول أن قدراً معيناً ومحـتملاً من التضامن الطائفي و"التعددية التشطيرية" والزبائنية علاوة على الشعبوية قد تكون أدوات تفيد الإندماج".

أدى فشـل بؤرة الحكم عن الوفاء بالتزاماتها، فيما عدا تقديم المزيد

مـــن الوعود الخطابية، إلى إحباط التوقعات والآمال المفرطة في تفاؤلها. لـــذا لم يكن تطوراً مفاجئاً حين غرقت البلاد في "انتفاضة مارس" ثانية ولـــم يكـــن قد مضى سوى تسعة أشهر على الاستقلال. مثلت "إنتفاضة مارس ١٩٧٢" تتويجاً لأعمال متفـــرقة نظمها تحالف من المنظـــمات الســـرية الـــتي شـــكلت اللجـــنة التأسـيســـية لإتحاد عمال ومستخدمي وأصـــحاب المهـــن الحـــرة في البحرين وشملت مطالبها تعديل قوانين العمـــل وحرية التنظيم وادخال تشريعات حول التنظيمات النقابية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

وبـــروح مـــا بعـــد الاســـتقلال فقـــد ســـعى النظام في البداية الى الـــتفاوض. وعلى إثر انهيار المفاوضات عمدت اللجنة التأسيسية لعمال ومســـتخدمي الـــبحرين الى تنظيم احتجاجات جماهيرية شملت مسيرات ومظاهـــرات. ولكـــن تحـــركاً حاسماً لقوات مكافحة الشغب وقوة دفاع الـــبحرين وضـــع حـــداً لتـــلك "الإنتفاضـــة". وجرى اعتقال معظم قادة المعارضة البارزين (لمزيد من المعلومات انظر اللجنة التأسيسية ١٩٧٣ وخوري ١٩٨٠ وخالد ١٩٨٣ ولوسن ١٩٨٧ وموسى ١٩٨٧).

خـــرج الـــنظام مـــن المواجهة منتصراً. ورغم ذلك فقد بدأ بتنفيذ بعـــض الوعـــود التصـــالحية الســـابقة. ومن الخطوات التي اتخذها هو الـــتأكيد العلـــني على إلتزامه بتسريع الخطوات تجاه اصدار اول دستور للـــبلاد. اتخـــذ الـــنظام خلال الأشهر التالية بعض الخطوات لتنفيذ هذه الـــتعهدات وغيرها. ولذا تفحصنا بعض التفاصيل بما تحمله من شواهد فإنهـــا تكشـــف أن بؤرة الحكم بدت مقتنعة انها تجاوزت جميع العقبات باتجـــاه إرســـاء نظامهـــا السياسي الخاص والذي يقوم على الإبقاء على مـــزيج من السلطة الاستبدادية التي تتصف بها دول ما قبل الحداثة مع سلطة البنية التحتية التي تتصف بها الدولة الحديثة.

عُهد إلى مجلس تأسيسي منتخب جزئياً ومؤلف كليةً من الرجال مناقشة مشروع الدستور الذي تم أقراره في النهاية. مثّل دستور ١٩٧٣ تسوية من نوع ما. فلقد أرضى الدستور المدافعين داخل النظام عن كل من الاستراتيجيتين المتوازيتين. هاتان الاستراتيجيتان هما استراتيجية تعبئ الطاقات الإستبدادية التي يمتلكها النظام بهدف المحافظة على الوضع القائم (مع القبول ببعض الإصلاحات) وإستراتيجية أخرى، استراتيجية تعبئ طاقات البنية التحتية التي يمتلكها النظام بهدف وضع مبادئ التنوير وأهدافه موضع التنفيذ (مع القبول ببعض التنازلات).

واذا أخذنا بعين الاعتبار الضمانات التي يقدمها فإن دستور ١٩٧٣ فيما يخص بالحقوق الانسانية والمدنية فيمكن إعتباره وثيقة شديدة الأهمية. (انظر المواد ٤- ٢٩)[٢٥]. إلا إننا في الوقت الذي نرى الدستور فيه ما يضمن حقوقاً وحريات للمواطنين فإنه يضع أيضاً وبإصرار ملحوظ حواصر وقيود على ممارسة هذه الحقوق حيث يربطها بنص "حسب ما يقرره القانون". فحين نلاحظ تفسيراً للمواطن بأنه الذكر والأنثى فإن الدستور يعطيهما حقوقاً متساوية. إلا إن عبارة "حسب ما يقرره القانون" منحت النظام سلطات تقديرية واسعة أدت إلى تكريس التمييز وحرمان المرأة من المشاركة في التجربة الديموقراطية الوليدة. وهكذا أعاد قانون اجراءات الانتخابات تعريف المواطن وحصره بالذكور الذين بلغوا من العمر ٢١ عاما للناخبين و ٣٠ عاما للمرشحين. ولم تؤد الإحتجاجات الكثيرة بما فيها احتجاجات منظمات نسائية إلى إضعاف الإجماع المناهض لحقوق النساء.

أما فيما يتعلق بأعمدة النظام وعلى رأسها الأسرة الحاكمة ذاتها، فلم تقم بالإفصاح عما تفضله من خيارات متاحة. وكما لاحظ خوري (١٩٨٣ : ٣٤٢ -٣). بالفعل فإن اللاعبين الأكثر أهمية في معسكر

الحفـاظ عـلى الوضع القائم على ما هو عليه، ألا وهما الأسرة الحاكمة وكباررجال الدين الشيعة، لم يشاركا مباشرة في المعركة الانتخابية[٢٦]. ويمكـن تفسـير هـذا الموقف حسبما يرى خوري بحقيقة إن الطرفين يعتـبران سـلطاتهما، الفعلية والأدبية، هما فوق السياسة. وعلى أية حال لم يرغب إيٌ منهما في وضع هذه السلطات موضع المسائلة أو أن تكون محـل اختـبار من خلال الانتخابات. بل لم يريدا حتى تأكيد شرعية ما يمارسـه من سلطات عن طريق الانتخابات. ورغم ذلك رأينا أن كلاً مـن الأسـرة الحاكمـة والمؤسسـة الدينـية دعمتا الحملات الإنتخابية لمرشحين مقربين لها. وفي حالات حصل بعض هؤلاء المرشحين على دعم مشترك من الطرفين.

وقـد يكـون السبب الاضافي لرفض هما الأسرة الحاكمة وكبار رجـال الديـن الشيعة للمشـاركة في السـياسة الانتخابية هو فهمهما لمغـزى هذه السياسة ولما يترتب عليها من نتائج. فلقد كان واضحاً أن الخاسر الأكبر في عملية التحول من نظام سـياسي إجتماعي يقوم على الإنقسـام الإثني الى نظام سـياسي إجتماعي يقوم على وجود أمة مدنية همـا الأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية. فإلى جانب أنهما الأكثر استفادة مـن بين سائر الأطراف من استمرار الوضع القائم فإن شرعيتهما تستند جـزئيا الى بقـاء الحال على ما هو عليه بما في ذلك بقاء الإنقسـامات الإثـنية. لقـد كان لكل منهما أسباب جدية للقلق الجدي. فمن جهة من الممكـن رؤيـة السياسة الإنتخابية كخطوة أولى في عملية تحول أفراد المجموعات المهمشة بمن في ذلك النساء، إلى مواطنين كاملي المواطنة ويتمـتعون بجميـع مـا توفـره هذه الصفة من حقوق وإلتزامات مدنية وإجـتماعية وسياسـية. وهذا يفسر، إلى حد ما، موقف الرفض الحازم المشـترك للاسـرة الحاكمة والمؤسسة الدينية تجاه إدماج المرأة في

عملية الدمقرطة ، آنذاك، على محدوديتها.[٢٧]

شاركت مختلف القوى السياسية، بمن فيهم القوى اليسارية والدينية، رغم عدم الإعتراف القانوني بها، في الانتخابات اللاحقة للمجلس الوطني. ولقد تنافست المجموعتان بشدة في بعض الدوائر. وفيما تمتع الدينيون بميزة واضحة تمثلت في إستخدامهم لمجلتهم الاسبوعية، المواقف، فإن جميع المرشحين استخدموا بشكل واسع الأماكن والمناسبات الدينية علاوة على الخطاب الديني. ورغم ذلك لم تصبح لا الاثنية ولا درجة التدين موضوعاً رئيسياً في الحملة الانتخابية. وفي الواقع فإنه بالرغم من الاتهامات بالإلحاد والإباحية وإنكار الذات الالهية فقد نجح مرشحون يساريون ومستقلون في هزيمة مرشحين دينيين في عدد من الدوائر الإنتخابية.[٢٨]

إضافة الى ذلك فقد رسمت نتائج الانتخابات خطاً اجتماعياً آخر سيكون له مغزاه في السنوات القادمة. فقد فاز اليساريون في المدن والمناطق المدينية في حين فاز الدينيون الشيعة بالمناطق القروية. أما المستقلون والذين سيعرفون لاحقا بكتلة الوسط فقد فازوا بأصوات الناخبين في المناطق المدينية والقروية في مواجهة مرشحين يساريين أو دينيين.

مثل أعضاء المجلس الوطني لعام ١٩٧٣ الثلاثون من الذكور مختلف الاتجاهات السياسية في أوساط من يحق لهم الانتخاب من الذكور في البلاد حينها[٢٩]. أكد الابتهاج الذي تلا اعلان نتائج الانتخابات بأنها مثلت انتصارا كبيرا للمعارضة السياسية البحرينية بمختلف أطيافها. لقد كانت الكتلتان اليسارية والدينية مميزتين[٣٠]. وكان واضحاً منذ اليوم من حياة الكتلتين " كممثلين عن الشعب" أنه من

الصعب بمكان ردم الفوارق ما بين الدينيين واليساريين أو التوفيق فيما بينهم. وقد عمد المستقلون الى الاستفادة من ذلك الوضع إلى أقصى حد إما من خلال التوافق مع النظام أو مع زملائهم أعضاء البرلمان من الدينيين أو اليساريين. ورأينا إن أعضاء هذه الكتلة، الوسط، أصبحوا خبراء في تبادل تجيير الاصوات فيما بينهم ومع الحكومة أو مع الكتلتين الدينية واليسارية. وخلاصة الأمر أن النظام بات سعيداً بما آل إليه وضع المجلس منذ بدايته.

على الرغم من درجات الإبتهاج الذي تلا الانتخابات فقد كان ميزان القوى الفعلي داخل البرلمان يميل بوضوح إلى صالح النظام. ويعود ذلك جزئيا الى ما نص عليه الدستور بأن يكون جميع الوزراء الاربعة عشر اعضاءً كاملي العضوية في البرلمان. وكان من الواضح، ومنذ البداية، انه لا يمكن اختراق هذه الكتلة التصويتية المتماسكة. إضافة الى ذلك فقد وظفت الحكومة وبفاعلية ملحوظة، على الأقل طوال السنة الأولى من عمر المجلس، التنافس الديني اليساري من جهة، ورغبة اعضاء كتلة الوسط بتقديم انفسهم كوسطاء. كما بدا واضحاً ان هذه الترتيبة كانت تلائم النظام وتخدم إستراتيجيته المزدوجة. وكما أشرتُ سابقاً فلقد بدا واضحاً منذ اليوم الاول لحياة المجلس الوطني طبيعة توازن القوى البرلمانية وكذلك استراتيجية الحكومة. فحين تنافس الدينيون واليساريون، في جلسة العمل الأولى، على منصب سكرتير المجلس قام الوزراء الأربعة عشر ومعهم ستة دينيين وستة مستقلين بالتصويت لصالح المرشح الديني فيما حصل المرشح اليساري على أصوات الثمانية عشرة الباقين من أعضاء المجلس المنتخبين.

وبالرغم من اطرائي على التجربة في بدايتها فإنني لا أصف ما كان يتبلور بأنه بداية تشكيل نظام دستوري. فلقد غابت عدة عوامل

هي من مستلزمات الحكم الدستوري. كانت السلطة مركزة في يد بؤرة الحكم. وظل القضاء خاضعاً لسلطة وزارة العدل. كما بقيت أعمال الحكومة ومداولاتها قبل وبعد إتخاذ القرارات أسراراً محاطة بالكتمان. وأصبح موظفو الحكومة في الوظائف المتوسطة المهنية والفنية والإدارية من المهنيين، والذين كانوا في السابق منفتحين على من هم خارج سلك الحكومة، أصبحوا أكثر تحفظاً وتجنباً للإتصالات غير المرخص بها من قبل رؤسائهم. من جهة أخرى بدا واضحاً إن الوزراء كانوا على وعي بصلاحيات المجلس وقدرة أعضائه على تعريضهم لمخاطر المحاسبة حتى ولو كانت شكلية. وبالفعل كانت مراجعة البرلمان والصحافة لأعمال الوزارات تتخذ، من حين لآخر، منحى خطراً . ولا شك ان ذلك كان مزعجا على وجه خاص للوزراء من آل خليفة. وفي حين استمر الوزراء في سلوكهم المعتاد ذاته إنطلاقاً من كونهم معينين من قبل الأمير وخاضعين لأمرة أخيه رئيس الوزراء فقد حاول البرلمانيون والصحافة محاسبتهم على قرارات سياسية لم يتخذوها هم وإن كانوا قد وقعوا عليها. وفيما كان الجميع مدركاً لمكمن القوة الحقيقية وان سلطة القرار الأخير هي بيد بؤرة الحكم ، فلم يحاول أحد تجاوز الخط الأحمر بمن فيهم بعض أعضاء البرلمان ممن بذلوا أقصى ما يستطيعون في تصديهم لمهامهم وذلك لإثبات جدارتهم بتمثيل دوائرهم الانتخابية وإستحقاقهم لثقة ناخبيهم.

لقد أكدت مناقشات المجل التأسيسي خلال ١٩٧٢ وكذلك ما دار من مداولات وتجاذبات خلال السنة الأولى من حياة المجلس الوطني على وجود تفاهم مشترك غير مكتوب حول سقف عملية المشاركة السياسية الجارية حينها. اما أطراف هذه التفاهم غير الرسمي، بالاضافة الى بؤرة الحكم فتشمل المؤسسة الدينية ووجهاء العائلات

وبعض نشطاء هيئة الاتحاد الوطني السابقين. وسرعان ما اتضح للنواب اليساريين إن جميع الآخرين يتوقعون منهم احترام هذه التفاهم المشترك. أي، وبكلمات أخرى، كان المطلوب أن تكون عملية المشاركة السياسية، ومن ثمّ الديمقراطية، أداةً لحماية "التعددية التشطيرية" كأساس ثابت ودائم لعملية بناء الدولة وتطوير مؤسساتها.

نقل مؤلفو كتاب "انتهاكات روتينية ونفي روتيني" (هيومن رايتس ووج ١٩٩٧: ٢٣) على لسان احد المحامين الاصلاحيين قوله "مثل دستور ١٩٧٣ تسويةً وعقدا". فقد اعطى الشرعية لآل خليفة كعائلة حاكمة. أراد المحافظون أن يكون أيُ مجلس وطني معينا، في حين أراد الليبراليون ان يكون جميع اعضائه منتخبين. اما النتيجة التي توصلنا إليها فكانت تسوية متعقلة. بل مثالية في الحقيقة. لقد وضعت ضوابط على الامير في حين حافظت على الكثير من صلاحياته. وكان ذلك مناسبا للخليط البحريني".

لكن الامور لم تسر كما أمّل كثير من المشاركين في التجربة فمنذ اللحظة الاولى لانطلاق المجلس الوطني فقد كان واضحا ان الاعضاء اليساريين وتبعهم في ذلك آخرون لم يعتبروا أنفسهم معنيين بإحترام التفاهم غير الرسمي حول سقف المناقشات المسموح بها وخطوطها الحمر. وفيما كان أعضاء مختلف الكتل يواجهون بعضهم البعض، أو يصلون إلى تسويات وتفاهمات أو يتبادلون الدعم أو يختلفون حول ما هو معروض من قضايا سياسية وقضايا إجرائية، كانوا في الوقت نفسه يكتشفون حاجتهم الى تجاوز الحواصر المفروضة على صلاحياتهم وحاجتهم إلى تحدي الضوابط الاجرائية وغير الرسمية المفروضة على مؤسستهم. لكن ما هو اكثر اهمية من هذا، ربما، كان عدد من العوامل من خارج البرلمان التي اسهمت في تقارب اعضاء الكتلتين الدينية

والسياسية وبعض اعضاء كتلة الوسط.

يتعلق أول هذه العوامل الخارج برلمانية بقلة صبر بؤرة الحكم وبمخاوفها من التطورات المتلاحقة ونتائج تلك التطورات. ولقد تقوت عزيمتها على وضع حد لتلك المخاوف مع بداية الطفرة النفطية في أوائل ١٩٧٤. فلقد وفرت لها العوائد المالية المتضاعفة جراء إرتفاع الأسعار العالمية للنفط للتفكير في التخلص من الدور الحشري للبرلمان. فبالرغم من الضآلة النسبية لتلك العوائد النفطية في بداية ١٩٧٤ فإنها كانت تعد بتحرير النظام من بعض التزاماته وخصوصا الحاجة الى تلبية احتياجات القوى الناهضة الممثلة في البرلمان. ففي أقل من ستة اشهر من حياة البرلمان كممثل للشعب وجد البرلمانيون انفسهم يعاملون بصلف حتى من طرف المراتب الوسطى في الدولة. وبسرعة تلاشت الفروقات بين البرلمانيين من المنضبطين ذاتيا بمن في ذلك رجال الدين وبين زملائهم العلمانيين الذين عركت بعضهم السجون التي تعرفوا فيها على صلف أهل السلطة.

يرتبط العامل الثاني بردود فعل أعضاء المجلس الوطني تجاه التحركات المطلبية والنشاطات السياسية خارج البرلمان. فبالرغم من خلافاتهم الايديولوجية المستعصية فإن الدينيين واليساريين يمثلون ذات المجموعات الانتخابية والقواعد الاجتماعية: من العمال والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة والمهنيين الشباب. وتقوم هذه المجموعات بتوصيل أخبار نشاطاتها وتحركاتها بما في ذلك الإضرابات والعرائض والوفود والمظاهرات الى ممثلي الكتلتين البرلمانيتين.

شيئاً فشيئاً أظهرت مناقشات البرلمان وجود مساحة متزايدة للتعاون بين أعضاء الكتلتين، وكذلك الأمر مع عدد من المستقلين.

وبالـــرغم من توجههم المتزايد للبراجماتية وبالرغم من إرادة تبادل الدعم أثناء التصويت فلم يتمكن الدينيون واليساريون من التوافق على عدد من القضـــايا "المقدســـة". شمل ذلك مبادرة اليســـاريين باعتبار الاول من مـــايو كعطـــلة رســـمية، ومبادرة الدينيين لفصل الجنســـين في الأماكن العامـــة[٣١]. عكســـت المجادلات أثناء مناقشة القضيتين جزءً من الجدل الســـائد فـــي المنطقة العربية بين التحديثيين والتقليديين حيث كشف كلا مـــنهما عن ترسانة أسلحته. وعكست المجادلات الحيوية والساخنة أحيانا وعيـــاً متزايداً لدى الكثيرين بحدود "التعددية التشطيرية" وبوجود خيارات أخرى ممكنة وقابلة للتطبيق.

أمـــا النـــتيجة ذات المـــدى الأبقى والأهم للتجربة البرلمانية فيمكن تلخيصـــها بمـــا فتحـــته من فضاءات سياسية وبتسليطها الأضواء على حقـــوق المواطـــنة المتســـاوية كقضية للتنازع السياسي. وهكذا رأينا النســـاء المحرومات من حقوقهن يقمن بتنظيم أنفسهن في المدينة والريف رغـــم مـــا في ذلك من تحد للنظام ولحلفائه من رجال الدين المحافظين. نظمت النساء الناشطات عدداً من العرائض وقدمنها الى المجلس الوطني يطالـــبن فيهـــا بعـــدد من المطالب تتراوح بين حق التصويت والحقوق السياســـية الأخـــرى مثل تشريع حق إيجاد مراكز لرعاية الطفولة خلال ســـاعات العمـــل. كمـــا عمـــدت مجموعات أخرى متفرقة مثل البدون والـــنقابيين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهمشين الى الاستفادة من الفرصـــة المحـــدودة وغير المسبوقة لطرح مطالبهم. وأصبح من المعتاد في كل أسبوع طرح قضايا جديدة عبر عريضة مطلبية لمجموعة جديدة تملكـــتها الجـــرأة لطرح شكاواها. كانت الأمور، من وجهة نظر النظام، تـــنذر بالخطـــر والخروج عن السيطرة. ولم يمض وقت طويل قبل قيام مستشاري النظام بتذكير الناس بالمادة[٣٩] من الدستور والتي تؤكد على

إن الحق في مخاطبة السلطات هو حق يمنحه الدستور للمواطنين الأفراد وليس للجماعات.

ناقشت في بحث آخر (خلف ١٩٨٥) تأثير النجاح الانتخابي على معنويات النشطاء العماليين الذين وسعوا شبكة تحريضهم وتحركاتهم. وهو تأثير إنعكس في بروز موجة جديدة من التحركات العمالية. فقد تم تنظيم ستة وثلاثين اضرابا خلال الأشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٤ شملت جميع المؤسسات الكبرى في البلاد. ودامت الإضرابات في أربعة وعشرين من هذه المؤسسات مدة عشرة أيام أو أكثر. أما أطول إضراب فقد جرى في الحوض الجاف وشارك فيه أكثر من ٤٠٠ عامل واستمر ٢٦ يوما".

طرحت هذه الاضرابات مطلب تحسين مستوى الاجور وأوضاع العمل، الى جانب كونها مؤشرات على التصاعد المستمر في النضالية العمالية الذي تجاوزت الحدود الضيقة المفروضة على البرلمان الوليد. وتأكد ذلك من خلال إقامة نقابات عمالية في أربعة مواقع رئيسية. التقى ممثلو هذه النقابات مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير العدل ووزير الصحة لمناقشة مسودة مشروع اللوائح الداخلية لنقاباتهم وخطواتهم المستقبلية. وفيما توسعت اعداد المشاركين في عضوية هذه النقابات الأربع بما يتجاوز كل التوقعات فقد بادر عمال آخرون في مؤسسات أخرى الى تشكيل نقاباتهم (لمزيد من المعلومات انظر لجنة التنسيق ١٩٨٧).

جرى اختبار حدود هذا الفضاءات السياسية المفتوحة حديثاً عبر وسائل أخرى. فقد جرى تنظيم اجتماعات عامة بترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية من قبل المجموعات السياسية. كما عمدت مجموعات

تـثقيف مختـلفة بتـنظيم دورات توعوية حول مواضيع شـملت تنظيم وإدارة الإضـرابات العماليـة وتشكيل النقابات. بدأت أعداد متزايدة من المشاركين في تلك الأنشـطة تكتشـف، وإن تدريجيا، أو على الأصح تعيـد إكتشـاف، أنها تتحرك في فضاءٍ سياسي وطني مشترك وأنها تتشـارك في عدد من الهموم والاهتمامات والمصالح. ومرة أخرى في تـاريخ الـبحرين الحديث أخذت مظاهر التنازع السياسي تتحول باتجاه وطـني او على الاقل بعيدا عن الطائفية. بدا حينها أن فرصة واقعية قد لاحـت للقيام بما أطلق عليه (باليبار ١٩٩٦): "بالعملية المؤجلة لإعطاء المجتمع طابعه الوطني" والشـروع في إرسـاء إجماع وطني يتجاوز المصـالح الاثـنية والوصاية الفئوية. أما على الجانب الاخر وهو جانب الـنظام فـإن هذه الخطوات المتواضعة للتعاون بين الدينيين واليساريين كـانت تـنذر بمرحـلة قـلقة تـتميز بضعف، إن لم يكن فقدان، قبضة المؤسسـة الدينية على ممثليها الشـباب داخل المجلس الوطني.

لقـد حـدث بالفعل شرخ خطيّر بين المؤسسة الدينية من ناحية بين عـدد مـن ممثـليها في البرلمان وأنصارهم الراديكاليين من ناحية ثانية. وسيتضـح ذلـك من خلال عدد من التفاهمات والمبادرات المشتركة التي توصـل إليهـا أو قام بها أعضاء ينتمون إلى مختلف التكتلات البرلمانية. ومـن هـذه المـبادرات المشـتركة تلك التي أدت الى رفض جماعي لقـانون بمرسوم تدابير أمن الدولة لعام ١٩٧٤. وهو القانون الذي قُدم على إنه إنما يستهدف الشيوعيين والنشاطات والقلاقل التي يحركونها. وصيغت المـادة الاولى مـنه بشـكل خبث لتستهوي مشـاعر المحافظين من الدينيين ومن ذلك التأكيد على تجريم "ترويج المبادئ الإلحادية" (٣٢).

تعرض نواب المجلس الوطني طوال ثمانية أشهر من اللا قرار الى ضـغوط كـبيرة من مختلف المجموعات والمصالح. ويمكن تفسير حالة

الــلا قرار برغبة عدد كبير من النواب في تحاشي الدخول في مواجهة مــع الــنظام حــول قضــية لا تستهدف إلا إحتواء اليساريين وتأثيرهم المتــنامي. إلا إن الجهــود المضادة التي قام بها معارضو قانون أمن الدولــة داخــل البرلمان وخارجه نجحت في تمكين اعضاء الكتل الثلاث مــن التوصل الى موقف مشترك معارض لذلك القانون. وبعد توصلهم إلى ذلــك الموقــف المشترك شعر ممثلو الكتلتين الدينية واليسارية بالقوة بمــا يكفــي لتوجيه ما يشــبه الإنذار الى الحكومة يطالبونها فيه بإلغاء القــانون، أو تقديمــه الى المجــلس الوطني للتصويت عليه. وحيث أن الحكومــة لم تكن راغبة في أي من الاقتراحين فقد وعدت بمراجعته في فترة زمنية أقصاها نهاية يوليو (تموز) ١٩٧٥.[٣٣]

اعتــبرت الحكومة من ناحيتها بأن المؤسسة الدينية قد خذلتها عندما فشــلت فــي إقــناع كتلتها البرلمانية بالوقوف الى جانب الحكومة. لكن التطور الذي بدا اكثر خطورة في نظرها هو فشلها في احتواء طموحات الكتلة الدينية التي بدأت تصرفاتها وخطابها تعكس طموحاً، ادى بعضهم على الأصح، لتمثيل الشعب بأسره لا الطائفة الشيعية وحدها.

عــندما فشــلت بؤرة الحكم في ضرب وحدة الاغلبية البرلمانية، اتجهــت إلى الطــريق الأكــثر راحة والمشروع من الناحية الدستورية لــلخروج مــن الأزمــة. بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٦ استخدم الأمير سلطاته الدســتورية فأصــدر أمرا أميرياً بحل البرلمان. وقد شددت التصريحات الرســمية عــلى ان ذلــك الإجراء ما هو إلا إجراء مؤقت. وإنه قرار صعب أملته الظروف الصعبة.[٣٤]

رغــم إيقافهــا، فقد كانت التجربة البرلمانية من وجهة نظر بؤرة الحكــم تجــربة إيجابية في مجملها. فبالرغم من الأوقات المزعجة فإن

الـتجربة البرلمانية لم تؤد الى تحويل النظام الى دولة ولم يتحول الرعايا إلى مواطـنين فعلاً. كما أن المناقشات الصاخبة أحيانا في دور الانعقاد الاول لعـام ١٩٧٤ سـرعان ما تحولت تدريجيا الى عمل مضنٍ داخل اللجان البرلمانية أو في المهمات الرسمية وزيارات الوفود الى الخارج . كمـا إن قـبول الـنواب، وإن على مضض في حالات معينة، الإنتظار فترة ثمانية أشهر قبل الإتفاق على حسم قانون أمن الدولة، كان أمراً، في حد ذاته، يبهج النظام وحلفائه .

رغـم ذلك فقد كانت هناك مؤشرات في الإتجاه المضاد. ففيما كان أعضـاء الـبرلمان من مختلف الكتل منهمكين في أعمال اللجان فقد كانوا يجدون أنفسهم في مواجهة مشاكل مشتركة عليهم البحث عن حلول وطنية لهـا. من هنا فإن التعاون المستبعد بين المجموعات السياسية الدينية وغير الديـنية قد تحول إلى امرٍ واقع وإن لم يعترف أحدٌ به. مثل ذلك التعاون قد يـؤدي، فيما لم يتم وضع حد له، إلى إطلاق العنان لقوة صهرٍ وطنية تهدد أسس النظام بالضبط كما حدث في فترة ٥٤- ١٩٥٦.

إضـافة الى ذلـك فإنه عندما تُشـندت التجربة البرلمانية فقد كان مقدراً لها، من وجهة نظر النظام، ان تكون عملية ثنائية النتائج. أي أن تؤدي بشكل متزامن الى إضفاء صفات المؤسساتية الدستورية على نظام آل خـليفة وأن تؤدي وفي ذات الوقت إلى الإبقاء، وبدون تغيير حقيقي، عـلى التقاليد والامتيازات القبلية التي تتمتع العائلة الحاكمة بها. لقد كان التـناقض واضـحاً بين النتيجتيْن المتوقعتيْن من تلك التجربة. يسـتخدم بسـام الطيـبي (١٩٩٠) عبارة " تزامن ماهو غير متزامن" لوصف تـزامن تواجـد نمطيْن سـياسييْن إجتماعييْن لكلٍ منهما جذورٌ تمتد في مرحـلة تاريخية مختلفة، أحدهما ينتمي للعصر القبلي وأنظمته أما الثاني فينـتمي إلى الحداثـة ونظام الدولة الحديثة. ويتضح " تزامن ماهو غير

مـــتزامن" فـــي البحرين في كل حين تبرز فيه الأصول القبلية والمذهبية كمحـــددات للإنـــتماء وكـــأدوات للتعبئة السياسية والإجتماعية، رغم إن القبيلة والطائفة فقدت، ومنذ عقود، قيمتها في علاقات الناس اليومية.

أما نخلة فيشرح أحد جوانب الوضعية الناشئة بإشـــارته إلى وجود "علاقة تناسب طردي بين مركزة مقاليد السلطة في أيدي آل خليفة وبين مطالـــبة الشعب بالمشاركة في إدارة الحكومة. فمن الواضح إنه إذا ما توســـعت المشـــاركة الشعبية في إدارة الحكومة فإن ذلك ســـيؤدي إلى تقـــليص مـــوارد العائلة الحاكمة وقدراتها على ممارسة السلطة. إن أية محاولة جادة لدمقرطة النظام ستقود عاجلاً أو آجلاً إلى تصادم مرتكزين من مرتكزات السلطة ألا و هما الشرعية القبلية وسيادة الشعب".

يـــتفق معظم دارسي المرحلة على الملاحظة الثاقبة التي أوردها فـــؤاد خـــوري (١٩٨٠: ١١) حـــول مصير برلمان البحرين. فلقد أكد خـــوري أن حـــل البرلمان في البحرين "قد استهدف أساساً احتواء القوة المـــتزايدة للمعارضة والتي ساعد قيام البرلمان على انطلاقها وتقويتها". فمـــن وجهـــة نظـــر النظام، كان حل البرلمان ضرورياً لإحباط النتائج السياســـية للـــتحالف الناشـــئ، حتى ولو كان تحالفاً تكتيكيا، بين الكتلتين البرلمانيـــتين الدينية واليسارية. وأبرز هذه النتائج السياسية هو ما يصفه الدكـــتور فؤاد خوري "بشـــل البرلمان وتحويل ميزان القوة لغير صالح الأســـرة الحاكمـــة" (ص٢٣٢). لقد كان بإمكان ذلك التحالف، فيما لو اســـتمر، أن يؤدي إلى نتائج عميقة بما في ذلك تقليص قدرة النظام على الإستمرار في مأسسة القبلية والطائفية. وعلى الرغم من هشاشـــته فلقد أظهـــر تعاون الدينيين واليساريين إن بإمكانه أن يشكل خطراً جدياً على القـــوى القبـــلية والطائفيـــة وعلى دور هذه القوى كحاضنة للمرتكزات الاحتياطية لقوة النظام السياسية وأسس شرعيته.

يـناقش خـوري (١٩٨٠) عامـلين إضافيين، أولهما هو التناقض المتأصـل بيـن "حكومـة خاضـعة للسيطرة القبلية وبين نظام التمثيل" الـبرلماني، أم ثانيهما فهو الاعتبارات الإقليمية التي " لم تحبذ أن تتجه الـبحرين وحدها، وهي الجزيرة الصغيرة، إلى إقامة الديمقراطية فيما تظل الدول والمشيخات الأخرى في الخليج والجزيرة العربية تحت حكم حكومات ذات أساس قبلي".

بطبيعة الحال فإن خوري محقّ في إشارته الى أن "حكومة خاضعة للسـيطرة القبلية " وحكومة تقوم على أسـاس " نظام التمثيل البرلماني" همـا شـكلان متناقضان من أشكال التنظيم الاجتماعي والحكم إلا إن مـن الصـعب علينـا أن نعتبر، كما يفعل خوري، إياً من الشـكلين كنظام اجتماعي متماسك وغير قابل للتغيير على حد تعبير خوري. ففي الواقـع يعاد إنتاج كلٍ من القبلية والطائفية كما يعاد تركيبهما باستمرار. وتـتداخل كـل مـن القبـلية والطائفية وتترابطان باستمرار مع ظواهر أخـرى. لهذا لا يمكن ، في رأيي، الاسـتناد إلى القبلية، وحدها، في تفسـير الخيارات الاستراتيجية التي تبناها النظام وبؤرة الحكم فيه خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية.

إن قبـلية آل خـليفة، في إعتقادي، هي بالأساس أداة سياسية في يد النظام وبؤرة الحكم فيه. هي أداةٌ يتم تعبئتها أو التوقف عن تعبئتها على أسـت ظرفية ولغرض محدد هو الوصول إلى غايات سياسية محددة كما تتصـورها وتحددها بؤرة الحكم. إحدى المؤشـرات الساطعة على ذلك هـو تـلك "المعـركة" التي وقعت بين رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وأخيه الأصغر الشيخ محمد بن سلمان في وضح النهار بالقـرب من باب البحرين في الوسط التجاري للمنامة في أحد أيام مايو ١٩٧٨. وكـانت المعـركة جـزءاً مـن صراع مستمر حتى اليوم بين

الشـــقيقين، وهـــو صـــراع اتخذ شكلا عنيفا في بعض مراحله. وكما سأوضـــح لاحقاً فإن هذه النـــزاع بين الأشـــقاء ليس أمراً طارئا في الأســـرة الخليفية. فكما هو حال الأسر الحاكمة الأخرى في المنطقة فإن لآل خـــليفة تـــاريخ حافل بالنـــزاعات الدموية إما بســـبب الطموحات السياسية والطمع وفي بعض الحالات لمجرد الغيرة بين الأقارب.[٣٥]

مـــن أبـــرز سمات استراتيجيات البؤرة الحاكمة هو إصرارها على مقاومـــة تطـــور المؤسسات القادرة على طرح مطالب سياسية وطنية، وليســـت فئوية. وبدلا من ذلك فإنها تفضل دائما التعامل مع المجتمع من خلال وسطاء مختارين. ويمكن ملاحظة أن العلاقة بين النظام وبين من يستخدمهم من الوسطاء تتسم بعدة سمات. الأولى أنه ليس للوسيط وضعٌ مضـــمونٌ ودائم ولكن له دور متكرر لا يستتبع حقاً حصرياً يمارسه في تمـــثيل قطاع معين أو فئة من السكان. والثانية فإنه وبحكم أنهم معينون مـــن قبل النظام، فليس للوسطاء، أفراداً أو مجموعات، حق المطالبة بأية مطـــالب سياســـية أو أن يطمحـــوا فـــي الـــتحول إلى مراكز قوى. أما الســـــمة الثالـــثة فهـــي أن النظام يحتفظ لنفسه بحق الموافقة على كل تدخل، بذاته، من قبل إيٍ من الوسطاء.

يمكـــن التدليل على هذه الســـمات بإعطاء أمثلة أخرى من مجالات أخرى. إحدى هذه المجالات نراه في توزيع الهبات الأميرية وخصوصاً مـــا تهبه بؤرة الحكم لرعاياها من قطع أراضي أو منازل أو قروض إســـكان. وفيما هو معرف فإن النسبة الأكبر من المتلقين لهذه الهبات هم مـــن آل خـــليفة إلا إن مـــن بيـــنهم أشخاص من مختلف فئات السكان. وتتضمن هذه الهبات هبة ذات قيمة خاصة، ألا وهي الجنسية البحرينية. وهـــنا نـــرى أن الأفضـــلية تُعطى للإعتبارات القبلية والطائفية. وعلى خـــلاف قطع الأراضي التي تمنح من قبل الأمير وحده، فإن الحق في

مـــنح الجنســـية هو جزء من سلطة كل واحد من الأعضاء الثلاثة في بؤرة الحكم. وبعد سبعة عقود من تقاليد منح الجنسية فإنها أضحت أداة مجـــربة لضـــبط التوازن السكاني. فمن خلال التجنيس الجماعي، تتم المحافظة على التوازن الديموغرافي بين مختلف المجموعات بين الشيعة والســـنة وبين العرب "الخلّص" وغيرهم من العرب. ويشمل المستفيدون مـــن مكرمات الجنسية خلال العقود القليلة الماضية مهاجرين جدد ذوي خـــلفيات متبايـــنة، قبـــلية وغير قبلية، عرب وغير عرب، أغنياء كبار ومتوســـطي الحال والفقراء، سنة وشيعة. وعلى الرغم مما يقال من أن بعض المجموعات حصلت على حصص أكبر من مجموعات أخرى إلا أن المحصـــلة هـــي أن النظام لم يستثن أي فئة ســـــكانية من الحصول على مكرماته[٣٦]. ومن المناسب الإشـــارة إلى أن الجنسية المكتسبة عن طـــريق المكـــرمة من الممكن سحبها جزئياً أو كلياً. وبموجب الدستور (المـــادة ١٧ ب) فإنـــه يمكن بموجب القانون اسقاط الجنسية المكتسبة. لهذا يتوجب على الأشخاص الذين اكتسبوا الجنسية عن هذا الطريق أخذ جـــانب الحيطـــة والحـــذر حيث يتوجب عليهم أن يكونوا حسني السيرة والســـلوك من وجهة نظر النظام وأجهزة أمنه. وهناك نماذج على أناس ذوي مكانة عالية اكتسبوا الجنسية ثم اسقطت عنهم بعد أن فقدوا الحظوة لدى النظام.

يمكـــن إعتـــبار قطـــع الأراضي الممنوحة والمناصب الرفيعة في القطـــاع الحكومـــي والمؤسســـات العامـــة ومنح الجنسية وغيرها من المكـــرمات وســـائل لـــلمحافظة على ولاء مختلف الوسطاء الذين يتم تشجيعهم على التدخل لصالح من يرونهم يســـتحقون تلك المكرمات. لكـــن الـــتأثير الاعمق هو أن المكرمات، سواء أعطيت مباشرة أو عبر وســـطاء، يكمن في إنها تمثل مخزوناً هاماً من الحوافز والعقوبات التي

تضمن الإبقاء على الانقسام العمودي للمجتمع. وفيما تتضاءل المصادر المالية للنظام فإن المكرمات غير المالية تتزايد وتشمل بالإضافة إلى التجنيس، منح ترخيص جلب وكفالة العمال الأجانب[٣٧] والإعفاء من بعض الواجبات، واختصار إجراءات الجهاز البيروقراطي، والإعفاء من العقوبات الصادرة عن المحاكم، علاوة على مكارم أخرى.

أشرت سابقا الى أنني لا أرى النظام، وخصوصاً بؤرة الحكم، متعصباً لا للقبلية ولا للطائفية. ليس معنى ذلك أنه من الخطأ إطلاق صفة القبلية على بعض جوانب النظام وبعض سياساته. فعلى أية حال لا يمكن إنكار أن النظام إستثمر الكثير من الموارد والطاقات بهدف تشكيل صورته القبلية الذي يعتد هو بها. وتبقى القبلية خيارا استراتيجيا مهما لتعبئة بعض الموارد المحلية والاقليمية لدعم السلطة وتأكيد شرعيتها. وفي العموم أضحت القبلية اشتراطاً مهماً وجاهزاً لإختيار الوسطاء. رغم ذلك لا يجب إعتبار القبلية، مثلها في ذلك مثل الطائفية، أكثر من أنها أداة من بين جملة أدوات التعبئة أو أكثر من كونها اشتراط من بين جملة اشتراطات لاختيار الوسطاء. ان أحد الصفات المميزة للنظام الحاكم منذ تسلمت بؤرة الحكم الحالية مقاليد السلطة في ١٩٥٩ (قبل وفاة الحاكم، وقتها، الشيخ سلمان بن حمد) هو قدرته على التخلي، في أوقات معينة، عن خياراته القبلية لصالح اعتبارات اخرى أكثر ملاءمة. وهناك عدد من الشواهد التي يمكن الإشارة إليها للتدليل على ان النظام ظل على استعداد لتقبل التخلي عن إلتزاماته القبلية إذا كان ذلك التخلي يصب في صالح بقائه. ولقد سبق ان ذكرت إن بؤرة الحكم قد طردت الأخ الأصغر محمد بن سلمان بإسلوب غير مشرف. كذلك اتخذ النظام خطوة غير مسبوقة قبلياً عندما أجبر وزير العدل خالد بن محمد آل خليفة، عام ١٩٧٤، على الاستقالة وذلك إرضاءً للمحتجين

اليساريين من أعضاء البرلمان[٣٨]. إضافة الى ذلك فإن قوائم المعتقلين السياسيين منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٩٤ تضم أسماء أفراد من مختلف شرائح السكان بمن فيهم نشطاء سياسيون معروفون من العرب ذوي الأصول القبلية. على أية حال فثمة مجال آخر ظل حتى إلى وقت قريب يقوم النظام فيه بالتمييز ضد القبليين. فحتى عام ١٩٩٦ لم يحظ القبليون، من خارج العائلة الخليفية، بأي منصب وزاري. ففيما اقتصرت المناصب الوزارية الاستراتيجية على الأسرة الخليفية الحاكمة، فقد كان يجري تقسيم باقي المناصب الوزارية بالتساوي بين الشيعة والسنة. على خلاف الأسر الحاكمة الأخرى في المنطقة، كما يبدو، استثنت العائلة الخليفية الأفراد من أبناء القبائل من المناصب السياسية. وبدلاً من ذلك فقد كان يجري اختيار الوزراء السنة من بين الهولة، أي أحفاد أولئك الذين نزحوا الى البحرين خلال العقود الاولى من هذا القرن قادمين من الشاطئ الفارسي للخليج. إلا إن هذا التمييز ضد القبلية عولج مؤخراً في يونيو ١٩٩٦ عندما تم تعيين شخص ينتمي لقبيلة سنية في منصب وزاري[٣٩].

مرة أخرى أود التأكيد على إن حل البرلمان وإنهاء التجربة البرلمانية لم يكن كما يقول خوري نتيجة التناقض المتأصل بين القبلية (وإن في شكلها الحديث) وبين سياسة التمثيل بالانتخاب (وإن في شكلها المخفف) ولكنه بالأحرى نتيجة فشل بؤرة الحكم في التوفيق بين رغبتها في ممارسة الحكم عن طريق الإبقاء على تشطير المجتمع وبين مستلزمات الحكم الدستوري. ولهذا الفشل أسباب كثيرة.

بادئ ذي بدء أشير إلى حق بؤرة الحكم الذي تتمتع به في منح المكرمات بما في ذلك الأراضي والمناصب العالية والجنسية بإعتبارها أدوات فعالة للإبقاء على التجزئة المجتمعية. ومن المؤكد أن هذا الحق

كان سيضعف كثيرا في ظل البرلمان. لقد اقترح البرلمانيون من الكتلتين اليسارية والدينية إجراءات محددة في هذا الاتجاه. وأسهمت تلك المقترحات في إضفاء الطبيعة الوطنية على النزاع السياسي مما مثل تحدياً للتشطير العمودي للمجتمع وفتح الطريق أمام تداخل أدوات التعبئة القبلية والطائفية مع أدوات التعبئة الوطنية. إنه، ومن وجهة نظر النظام، لا يمكن إستخدام القبلية والطائفية بفاعلية كأدوات للتعبئة السياسية في النزاعات إلا إذا كان الخصم يستخدم هذه الأدوات أيضاً. وحين رفض اعضاء البرلمان بمن فيهم الدينيين ممارسة اللعبة القبلية والطائفية التي وضعت قواعدها بؤرة الحكم بدت اللعبة في حكم المنتهية.

لم تكن السياسة الدستورية، بما فيها نظام التمثيل الشعبي عبر الإنتخاب، يمثل تهديداً لصورة النظام القبلية أو تهديداً لإستقراره. وسيظل الموضوع مثار جدل فيما إذا كانت السياسة الدستورية، بما فيها نظام التمثيل الشعبي عبر الإنتخاب، ستقلص من قدرة النظام على تعبئة مرتكزات قوته الداخلية والخارجية. إلا إن من الواضح أن تطور الأمور كان يشير إلى إن بؤرة الحكم بدأت في رؤية النذر التي تشير إلى إن السياسة الدستورية بدأت تتخذ مناحي مغايرة لما هو مرسوم لها وتتناقض مع الأهداف التي وضعها النظام لها. بدأت التحركات السياسية المناهضة للتشطير تنذر بنتائج خطيرة لا يمكن التنبؤ بها بعد أن خرجت من نطاق قبة البرلمان وحواصره. إضافة الى ذلك فإن التعاون بين الكتلتين اليسارية والدينية، رغم محدوديته، بات يهدد بإحتمال تحويل البرلمان من إطار استشاري واحتفالي الى مؤسسة متماسكة تطمح في إستلام صلاحيات تشريعية والمساهمة في صنع السياسات. وفيما كان الوطنيون من أعضاء البرلمان يتخذون، وإن بشكل تدريجي وبخطى غير ثابتة، هذا التوجه فقد كانوا يسيرون أيضاً بإتجاه الصدام

مع قوى الوضع الراهن وخصوصا بؤرة الحكم.

تصورت الشخصيات الأكثر تفاؤلا في صفوف المعارضة أن مثل هـذا الـتوجه هـو بداية لحركة معارضة وطنية، أما أنصار النظام فقد اسـتمروا فـي دعوتهم الى "إزالة جميع الايديولوجيات الغريبة" حتى لا تنبت بذور الشيوعية (الأضواء ١٩٧٤/٦/٢٠).

ولكنـنا وإذا ألقينا نظرة أخرى نرى واضحاً أن آمال المتفائلين من المعارضـة وكذلك مخاوف المتشـائمين من أنصار النظام كانت سابقة لأوانهـا. لقد كانت المبادرات المشتركة للدينيين واليساريين والمستقلين خـلال الأشـهر الأخيرة من عمر المجلس الوطني أعمالاً تكتيكية في غالـبها وكـانت إجـرائية فـي بعض الأحيان. عدا عن ذلك فقد كانت الـتجربة الـبرلمانية من القصر بحيث لم توفر أرضية صلبة للاستمرار في عملية بناء المجتمع رغماً عن النظام. ويمكن القول أن الأكثر ضرراً هو الطابع الشكلي الذي اتخذه تعاون الدينيين واليساريين بحيث لم يخلق الأرضـية المطـلوبة لتشجيع المشاركين فيه كأفراد وقوى سياسية على إسـتمرار التعاون خارج المجلس الوطني وبعد حله.

عـلى أنه وبالرغم من نواقص التجربة البرلمانية القصيرة (٧٣-١٩٧٥) فقـد تضـمنت مؤشـرات على عمق الفجوة القائمة بين رؤية الأسـرة الحاكمـة للتطـلعات الوطنية ورؤية الأعضاء المنتخبين في المجـلس الوطني لتلك التطلعات. وبالرغم من أن التجربة البرلمانية لم تهدد جدياً سلطة الأسرة الحاكمة ومكانتها أو ثرواتها، لكنها أسهمت في إحـداث تغيير دراماتيكي في طموحات مختلف النشطاء السياسيين. لقد أرادت الأسـرة الحاكمة إضفاء صورة الدولة الدستورية الشرعية على حكمهـا إلا إنها لم تكن على إسـتعداد لتقبل التبعات السياسية والادارية

والقضائية الرسمية منها وغير الرسمية لهذه الشرعية. وبكل بساطة فقد كان الثمن بالنسبة لها فادحاً.

و بغياب المجلس الوطني فُقدت بعض متطلبات الاستمرار في عملية بناء الوطن أو على الأقل تعزيز الطابع الوطني لتحركات المعارضة. ثمة عوامل أخرى اضافية ساهمت في ذلك :

اولا: استمرت بؤرة الحكم في ممارسة سيطرتها الكلية على المصادر الرئيسية للثروة والعوائد المالية مما مكنها من التحكم في اللاعبين الاقتصاديين والسياسيين وتسييرهم. فصارت تحرك أطرافاً ضد أطراف وتكرس إعتمادهم على مشيئتها وبالتالي تبعيتهم لها. وافتقدت جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية القدرات الإقتصادية التي تمكنها من الإستمرار في الحياة خارج اطار النظام ودون الحاجة له. ولهذا كان الجميع يعتمدون على المشاريع الاقتصادية والاختيارات السياسية للتروبكا الحاكمة لبقائهم ورفاهيتهم. والاستثناء النسبي هم العمال الذين إستمروا لفترة قادرين على التحرك المستقل. وحتى هذا الامتياز الذي تمتع به العمال المحليون بدأ يتلاشى عندما أخذ يتراجع الحجم النسبي للقوى العاملة المحلية في سوق العمل كنتيجة للاعتماد المتزايد على العمالة المستوردة.

ثانيا: لم يوفر الدستور آلية لفصل النظام وبؤرة الحكم فيه عن الحكومة كجهاز تنفيذي وإداري من ناحية وعن مؤسسات الحكم الأخرى مثل القضاء والقوات المسلحة وقوات الأمن من ناحية أخرى. لذا إستمرت أجهزة الدولة كإمتداد للسلطة الرسمية وغير الرسمية لبؤرة الحكم.

ثالثا: تمكن للنظام بفضل الموارد المتاحة له وبسبب مطواعية

قاعدتــه الاجتماعية علاوة على الدعم الاقليمي والدولي من تدشين عملية اعــادة بناء واسعة للبنية التحتية. ولقد مكنت هذه الموارد النظام من عدم الاكــتراث لجميع النداءات بالعودة الى الحكم الدستوري. وفي المحصلة إســـتطاع الــنظام، لسـوء حــظ خصومه، من اطلاق عملية تحديث متوازية مع القبلية والتشطير المجتمعي وليس على الضد منهما (بروملي ١٩٩٣). لكــن الــتحديث كــان يشــمل أيضاً انشاء وتوســيع دوائر وأجهزة الأمن ونظم الرقابة والسيطرة (صيقلي ١٩٩٦).

يعــود الفضــل الأساســي في نجاح بؤرة الحكم في إنقلابها على الدستور عام ١٩٧٥ وتعزيز انقلابها حتى الان الى التطورات التي تلت الطفــرة الــنفطية في السبعينات. ففيما مكنت الطفرة النفطية النظام من تعبــئة قــوى محلية لتأييد سيطرته ودعمها فإن الطفرة مكنته أيضاً من تعبئة مرتكزات القوة الخارجية، وسأقدم توضيحاً مختصرا لهذا الرأي:

ضــاعفت الطفــرة النفطية الموارد المالية التي هي بتصرف النظام الى عــدة أضــعاف، وكنتيجة لذلك فقد مكن ذلك النظام منذ ١٩٧٥ الى اطــلاق قــدرات الــنظام بالكامل. ومكنت الموارد الاضافية من اطلاق بــرنامج اعــادة هيكلة اجتماعي (في اطار مشروع تحديثي ومحافظ في آن) كمــا تــم استثمار موارد يعتد بها في مشاريع تنموية بما فيها البنية الاساســية والصــحة والتعليم والاسكان. ومن خلال هذا الاتفاق تمكنت الــترويكا من إحكام ســيطرتها على المجتمع، كذلك تعزيز قدرتها على تشــجيع او احباط نمو مختلف الشرائح الاجتماعية. وفيما استمرت في سياســتها القائمة على تعزيز وسطائها فإنها ظلت مهتمة بإختبار ولائهم لها.

يــناقش دارســو الشؤون العربية ومنطقة الخليج (النقيب ١٩٨٣؛

بدران ١٩٩٣؛ أيوبي ١٩٩٥) استخدام الأسر الحاكمة في المنطقة للدولة وللإرتفاع في عوائد النفط بعد ١٩٧٣ لتعزيز شرعية حكم هذه الأسـر. فمن خلال الإتفاق الحكومي سعت هذه الأسر إلى تحسين صورة دورها السياسي وتعديله، ثم، في مرحلة لاحقة، إلى تكريس الأطر التقليدية لذلك الدور بل وتعزيزه.

سـيطرت الدولـة مـن خـلال تدخلها المباشر على أنماط التغيير الاجـتماعي وأدواته مما مكنها من المحافظة على توازن القوى لصالح الاسـر الحاكمـة. ولا شك أن نجاح هذا التدخل يعود فيما يعود إليه إلى الارتفـاع الهـائل في عوائد الدولة بين ليلة وضحاها. فلقد ارتفع سعر بـرميل الـنفط من أقل من دولارين عام ١٩٧٠ الى احد عشر دولار في ١٩٧٤ ثم الى اكثر من ٣٤ دولار في١٩٨١ (صادق ١٩٨٥: ١٠-١٢). وفيمـا كانت البنية الاقتصادية والاجتماعية في تحول وفيما كان التغير في بعـض القطاعـات يـتم بسرعة فائقة فقد كانت أجهزة الأمن وأدوات الرقابة في المجتمع متيقظة لاحباط أي تداعٍ خطير في المجال السياسي. لذا فقد بقيت عملية التحديث محافظة سمحت بتغيير كل شيء الا في تلك المجـالات المتعـلقة بالسـلطة السياسية وباستحواذ الأسر الحاكمة على الدولة. لذلك فإننا نلاحظ انه في حين أثر عقدان من التغيير الهائل على جميـع مناحي الحياة في البلاد فقد بقيت السلطة السياسية كما هي. لقد تغير كـل شـئ وبقـيَ كل شيءٍ على حاله، على حد تعبير بايارت (١٩٩٣). ولعـل عبارة بايارت تفسر لماذا لم يؤد بناء مدن جديدة وأحياء جديدة إلى زيـادة الاندمـاج الاجـتماعي والسياسي بل على العكس من ذلك. فلقد عمـدت الدولة من خلال اعادة صياغة القواعد الادارية لتوزيع المساكن فـي المدن الجديدة بحيث تم تعزيز او بالأحرى اعادة إحياء دور العائلة الممـتدة والانـتماءات العشـائرية والقبلية والاثنية. كما أُعتمدت قواعد

ادارية مماثلة في مجالات اخرى بما فيها تلك المتعلقة بالتعيين في الوظائف الحكومية أو الحصول على المنافع المترتبة على التمتع بالجنسية. ومن خلال موارد الدولة الاضافية فقد تزايد دورها كمستخدم أساسي في البلاد وكمكان مفضل لعمل البحرينيين المتعلمين بمن فيهم الشريحة النامية من المهنيين والتكنوقراط والاكاديميين.

انبهر المثقفون البحرينيون، كما هو حال زملائهم في البلدان العربية الاخرى، خلال مرحلة ايام الطفرة النفطية السعيدة، بوعود المستقبل الباهر الذي لا سابق له والذي بدا مفتوحاً على الافق لبلدانهم ولهم. وقد ترتب على ما يمكن وصفه بفورة النفط على امتداد المنطقة أن برزت ممارسات أخلاقية جديدة وقناعات تمثلت في الإشارة إلى (انما الاعمال بخواتمها، أو إن العبرة بالنتيجة). ويمكن تشخيص الأبعاد السياسية العامة لهذه الأخلاقية التي مزجت الإنتهازية بالبراجماتية، بالعودة إلى دراسات تناولت اجزاء اخرى من العالم الثالث. ففي البحرين، أيضاً، قيل إن من مستلزمات الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي القيام بعدد من التنازلات التي لا بد منها. وكما هي العادة فإن أول حلقة في سلسلة تطول من التنازلات "المحدودة والمؤقتة"، كما يقال، هي تلك التي تؤدي إلى تبرير إنتهاك حقوق المواطنة.

تتضمن الإشارة إلى "مستلزمات الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي" تفسيراً لعقدين من الكمون السياسي الذي ميز سلوك كثير من المثقفين البحرينيين بمن فيهم نشطاء سياسيين وسجناء سياسيين سابقين، فقد كان أمل كثير من هؤلاء في ان تؤدي الفورة النفطية إلى تمكين الحكومة من تحسين اوضاع العمل وتصفية البطالة وتطوير بنية تحتية واطلاق مشاريع استثمارية خليجية تمهد الطريق امام الوحدة الخليجية وإعداد الشعب والمؤسسات للمهام المستقبلية بما فيها

الديمقـــراطية في مرحلة ما. لا أشارك هؤلاء هذا الاعتقاد وليس لدي ما يكفـــي مـــن معلومات لتحديد العوامل التي أدت الى انتشار هذه الذرائع الأخلاقيـــة فـــي اوساط المثقفين والمعارضين السابقين في البحرين. قد تفسر المصالح الذاتية والانتهازية بعض جوانب الاستـــزلف في اوساط معارضـــي النظام. إلا إن الوقائع تشـــير أيضاً إلى ان بعض من إنقلبوا إلى صـــف النظام كانوا يؤمنون فعلا بقدرتهم على دفع النظام إلى إدخال التغييرات المطلوبة باتجاه مجتمع المساواة والديمقراطية. والحاصل فإن فكـــرة تغييـــر النظام من داخله قد ساعدت النظام ذاته على تجنيد بعض افضل الكفاءات من القياديين والاختصاصيين في البلاد. إلا أن الآمال لم تـــتحقق. فمن بين الذين سعوا في العقدين الماضيين الى تغيير النظام من الداخـــل يمكن ملاحظة أن عدداً منهم عاودوا الظهور، كمعارضين، من بيـــن اكثر من ٣٠٠ مواطن وقعوا على العريضة النخبوية عام ١٩٩٢ ومـــن بين اكثر من ٢٥٠٠٠ مواطن وقعوا على العريضة الشعبية عام ١٩٩٤.

لاحظـــت (صـــيقلي ١٩٩٦) إن النمو الهائل في الثروة النفطية أدى إلى بـــناء بـــنية تحـــتية ومظاهر أخرى للدولة وعلى أسس حديثة وفرت للمواطـــنين خدمـــات واســـعة مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وحـــتى الترفيهية. وكانت هذه المشاريع مركزية للدولة بإعتبارها المستخدم الأكـــبر للعمالة والواهب الاكبر للمنافع. ولهذا تلعب مؤسسة الحكم دوراً محوريـــاً فـــي خـــلق الفـــرص او حجبها عن النساء او الفئات المهمشة الأخرى. كما عقلنت الدولة شرعيتها من خلال هذه الانجازات ومن خلال إقامـــة شـــبكة مـــن الـــتحالفات إســـتنادا الى المصالح القبلية أو الدينية أوالاقتصـــادية. ومـــن الوســـائل المتوفرة لتمتين هذه التحالفات يبرز دور توزيـــع الميـــزات الاقتصـــادية ســـواء أكـــانت في شكل أموال او هبات

الاراضـــي أو في شكل التعيين في وظائف تدر المال وتجلب القوة. (ص ١٣٠).

أظهـرت بـؤرة الحكم، وهي السـيدة المطلقة، قدرة كبيرة على المحافظـة عـلى التوازن في اوساط وسطائها ومنع نمو أي منهم نمواً خـارج سـيطرتها. كمـا وفرت الطفرة النفطية لها مصادر إضافية في تجنيد وسطاء اضافيين من ذوي الخلفيات الإجتماعية المتباينة. فلقد أمدها توسع قطاع التجار، وهو المستفيد الاساسي من الطفرة النفطية بوسطاء جـدد حديثين نسبياً. وجاء توسع هذا القطاع على اساس الولاء السياسي أكثر من الاعتماد على القرب القبلي او الطائفي من النظام. فلقد مُنحت العقـود الصـغيرة مـنها والكبيرة استنادا الى الولاء السياسي بالدرجة الأولى، فيمـا خسـر بعـض الـتجار الذين أعتبروا غير موالين عقوداً حصـلوا عـليها. ان كـون صحيفة التاجر بيضاء لدى الامير ورئيس الـوزراء وولـي العهد هو مؤهل يكفي لضمان الحصول على مشاريع تجاريـة. كما ان حضور المجلس الاسبوعي لواحد من بؤرة الحكم هو بمـثابة الضـمانة المصـرفية. فمـن خلال هذه المجالس اساسا تقوم الترويكا الحاكمة بتوزيع مكرماتها.

من جهة أخرى تمكن النظام من اجتذاب ما يكفي من البترودولار مـن المـنطقة لـتحويل البحرين الى مركز مصرفي اقليمي. كما دشن الـنظام عـددا من المشاريع التنموية بما في ذلك بناء عدد من المناطق الإسكانية التي اسهمت في تحسين الاوضاع المعيشية للعائلات من ذوي الدخـل المحـدود والمتوسـط وبالتالي القضاء على مصدر رئيسي من مصـادر الـتذمر. وعموماً اسهم التوسـع الاقتصادي في تخفيض نسبة الـبطالة فـي الـبلاد وخصوصا في اوساط الجامعيين وتحسين مستوى الاجور للعمالة المحلية.

وفر إزدياد أهمية المنطقة الإستراتيجية، في أعقاب الدلفرة النفطية، فرصة إضافية للنظام لتعبئة سلة من مرتكزات القوة الخارجية وللحصول على دعمها العسكري والاقتصادي وبالاخص من الولايات المتحدة. ففي حين يعود الوجود العسكري الامريكي الى عام ١٩٤٩ فقد اكتسب هذا الوجود اهمية جيوسياسية في عام ١٩٦٨ اثر القرار البريطاني بالانسحاب من المنطقة وبعد حصول الاسطول الامريكي على عقد ايجار للقواعد البريطانية السابقة كموانئ رسو لقوة الشرق الاوسط الامريكية (كوردزمان ١٩٨٤ : ٥٨٣ انظر ايضا الملحق)

كان عقد الإيجار بقيمة ٤ مليون دولار سنوياً محل تجاذب بين النظام والمعارضة البرلمانية. وفي خضم حرب اكتوبر حين كُشف النقاب عما وُصف بدور التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة في البحرين في إمداد المجهود الحربي الإسرائيلي، اصدر النظام بياناً علنياً تعهد فيه بعدم تجديد عقد الأربع سنوات الموقع عام ١٩٧١. وجرى طرح الموضوع مجدداً في يونيو ١٩٧٥ في المجلس الوطني لتأكيد موقف البرلمانيين المعارضين للوجود العسكري الأمريكي في البحرين، وحينها استخدمت الحكومة صلاحياتها الدستورية لتأجيل التصويت على الموضوع. كان واضحاً أن النظام مصمم على حماية التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة من أي مناقشة برلمانية ومن أي تطفل من قبل أعضاء البرلمان. وقد وفر ذلك إلى جانب إصرار النظام على تجديد عقد اتفاقية التأجير[٤]، حافزاً إضافياً لحل المجلس الوطني وإنهاء التجربة البرلمانية في البلاد. واعتقد ان مصلحة الولايات المتحدة المباشرة في عدم تدخل البرلمان المنتخب يفسر الدعم الأمريكي المستمر للنظام في البحرين وتجاهل الولايات المتحدة الأميركية لتعطيل التجربة الديمقراطية في البحرين. من جهة أخرى يؤكد النظام على إن الوجود العسكري الأمريكي

في البحرين سيشجع الأمريكيين والمستثمرين الأجانب الآخرين وسيوفر بالتالي مصادر إضافية للدخل والهيبة والحماية. وتشكل هذه مجتمعة أرصدة استراتيجية تضاف إلى مصادر القوة الأخرى التي يعتمد عليها النظام. اكتسبت هذه الجوانب من الوجود العسكري الأمريكي أهمية إضافية بعد سقوط شاه إيران، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها ومؤخراً حرب الخليج الثانية (انظر الملحق د).

زادت المصادر الداخلية والخارجية مجتمعة الاستقلالية الذاتية للأسرة الحاكمة وخصوصاً بؤرة الحكم، كما أسهمت زيادة الموارد المالية في زيادة مردودات إنفاق النظام على البنية التحتية وعلى تطوير سلطاته الاستبدادية وخصوصاً قدرته على اختراق المجتمع وإخضاعه من خلال مزيد من الشرنمة والاحتواء والتسع المباشر دون الحاجة إلى الدخول في مفاوضات مؤسساتية، ومنتظمة، مع أي من القوى الاجتماعية القائمة بما في ذلك قواعد النظام ذاته.

وفرت الإمكانيات الإضافية مجالاً لتوسيع مختلف أجهزة الأمن الداخلي بحيث أضحت أكبر مستخدم منفرد لليد العاملة في البلاد. وإرتفعت مخصصات الأمن والدفاع خلال العقد الأول للطفرة النفطية من ٢٢,٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٢٣٦,٤ مليون دولار عام ١٩٨٣ أو ما نسبته ١١% إلى ٢٠% من المصروفات الحكومية على التوالي[٤١]. وتكرس دور جهاز أمن الدولة المسلح بالسلطات الواسعة الممنوحة له بموجب قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ وبموجب تعديلات عديدة على قانون العقوبات العام كقوة ضاربة للنظام. واستمر التوسع في السلطات غير المحدودة لجهاز أمن الدولة بقيادة الضباط البريطانيين كنتيجة لتزايد إنغلاق العائلة الحاكمة على نفسها وتزايد الهوس الأمني لدى قياداتها، وكنتيجة لإستنكاف بؤرة الحكم عن الثقة بأي من القوى الاجتماعية

المحلية.

عاشت البحرين منذ ١٩٧٥ في ظل حالة طوارئ فعلية مما دفع جميع أشكال المعارضة السياسية إلى العمل السري. ترتب على ذلك القمع والإجراءات القاسية من قبل مباحث أمن الدولة بما في ذلك حصر صلاحية جوازات الطلبة بسنة واحدة، ومنع الطلبة من الالتحاق بجامعاتهم في الخارج وحجب شهادة حسن السير والسلوك من الباحثين عن عمل. كما استخدم الاعتقال الوقائي للنشطاء المحتملين والاعتقال دون اتهام أو محاكمة لفترات قد تتجاوز ٣ سنوات كما ينص على ذلك قانون أمن الدولة، اضافة الى الاستخدام الواسع للتعذيب. وتحققت أسوأ مخاوف المعارضة من السلطات غير المحدودة الممنوحة بموجب قانون أمن الدولة لأجهزة الأمن وخصوصاً مباحث أمن الدولة التي يقودها الجنرال الاسكتلندي ايان هندرسون عندما أدى التعذيب الى إستشهاد كل من سعيد العويناتي ومحمد غلوم بوجيري عام ١٩٧٦. وشهد العقدان التاليان سقوط المزيد من ضحايا التعذيب مما برر تلك المخاوف.

بالرغم كل تجاوزاته وإنتهاكاته وفساده فقد استطاع النظام عن طريق التوسع الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية من كسب الكثير من الموالين وتحييد الكثير من الخصوم. وأدت سياسة الاستنزاف وإجراءات الاحتواء أو التحطيم المعنوي إلى تحويل العديد من النشطاء السياسيين بمن فيهم شخصيات سياسية بارزة ممن قضوا سنوات في المعتقلات إلى السلبية. ومع مرور الزمن فقد كان يجري إنتقاء بعض هؤلاء لشغل مناصب بارزة في الحكومة والمؤسسات العامة بحيث مسخوا إلى مدافعين بارزين عن الوضع القائم.

من جهة أخرى، سعى النظام مستفيداً من دروس سياسة

إســـــتغلال الخطـــاب الديـــني التي اتبعها الرئيس السادات وكذلك ما تعلمـــته بـــؤرة الحكـــم من دروس التجربة البرلمانية إلى دعم المؤسسة الديـــنية بـــرجال ديـــن شـــباب ذوي قدرة خطابية من خريجي الأزهر والـــنجف وقـــم. وهكذا تم إســـتكمال سحب سياسة التنازع السياسي من الإطار الوطني وإعادتها إلى الإطار الاثني. كما جرى دعم المؤسسات الخيـــرية الدينية السنيّة والشيعية بمنح مالية منتظمة من قبل وزارة العمل والشـــؤون الاجتماعية، ومع أن من المحتمل حصول أغلب، إن لم يكن كـــل، هـــذه المؤسســـات الخيرية الدينية السنيّة والشيعية على مكرمات إضافية من بؤرة الحكم، إلا إنني لم أطلع على سجل يعدد أفضال النظام فـــي هـــذا المجال. وكما هو حال الآخرين، فلم تشجع هذه المؤسسات الدينية على التنسيق فيما بينها.

تجـــدر الإشـــــارة إلى أنه واستجابة لضغوط رجال الدين المحليين والســـعوديين وفي إطار إعادة التسلح الأخلاقي من قبل النظام والجارية حـــتى الآن فقد صدر في عام ١٩٨١ أمرٌ بحل لجنة التنسيق للجمعيات النســـائية للدفاع عن حقوق المرأة (فخرو ١٩٨٦ وصيقلي ١٩٩٧). كما يمكـــن تفســـير هـــذه الخطـــوة بنفور بؤرة الحكم من أي تنسيق يتخطى الحدود التي يفرضها التشطير العمودي للمجتمع.

تـــأكدت ثقة النظام المتزايدة بقدراته من خلال عدد من الإجراءات لمـــنع اســـتخدام أمـــاكن العمـــل والمدارس والجامعات لتجنيد النشطاء السياســـيين. ففـــي عام ١٩٧٦ منع النظام الاتحاد الوطني لطلبة البحرين واتخـــذ إجراءات مشتدة لمنع الطلبة من الانضمام إلى فروع الاتحاد في الخـــارج. وبالرغم من المقاومة المشهودة، فقد كان واضحاً ان التناقص فـــي أعـــداد الطلبة المعارضين للنظام يجعلهم يخوضون معركة خاسرة. وبمضـــي سنوات قليلة تحولت غالبية الطلبة البحرينيين في الخارج إلى

عضـوية الأنديـة الممولة من قبل النظام، كما اتخذت إجراءات مماثلة لـلحد مـن الحركية النقابية وتقديم بديل مقبول وشرعي للنقابات العمالية السـرية، فقد أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ١٩٨١ تشـكيل اللجـنة العامـة لعمال البحرين والتي ستنتخب من قبل اللجان العمالية المشكلة في المرافق العمّالية الرئيسية في البلاد. وبالرغم من أن هـذه اللجان العمالية لم تكن بنجاح مثيلتها الطلابية، فقد تمكنت من جعل أماكن العمل عصية على العمل السياسي السري، و ذلك بفرض تعاطيها حصراً مع الشكاوى العمالية المرتبطة بالمرفق ذاته.

وعلى الرغم من إن بالإمكان إدانة النظام أخلاقياً بسبب إنقلابه على الدسـتور وانـتهاكاته المسـتمرة والمنتظمة لحقوق الإنسان إلا إنه كان يحـظى بالمـزيد مـن الأنصـار والمواليـن الجدد من المستفيدين من المكـرمات والإنفـاق العـام والاستثمارات. وبكلمات أخرى إسـتطاع النظام ــ رغم غياب البرلمان أو بسبب ذلك ــ من تعزيز سلطاته ومن توسـيع المرتكـزات الداخلية لقوته. ومرة أخرى نجحت استراتيجية النظام في تشـطير المجتمع إلى متوازيات عمودية في أن تؤدي دورها كأداة فعالة من أدوات الحكم والسيطرة. وحتى حين تبرز مخاطر التذمر فإن للنظام أساليبه لمواجهة التعبير عن التذمر والشكوى والتعاطي معها مـن خـلال الوسـطاء المقبولين ومن خلال المكرمات المباشرة أو من خـلال إجراءات شاملة وحازمة لأجهزة الأمن وخصوصاً مباحث امن الدولـة. فكمـا تكرر التأكيد عليه، نجحت هذه المرتكزات، مجتمعة، في الابقاء على الوضع القائم ومنع بروز قوىً تتحداه على قاعدة وطنية.

يشـير دارسو المنطقة إلى أن الهدوء الذي ساد البحرين خلال هـذه المرحلة لم تكن يعني غياب تحركات قامت بها مختلف المنظمات والمجموعـات السرية. وفي الواقع فان سجلات منظمات حقوق الانسان

الدولية تشهد بالتصميم القوي للمنظمات السرية على الاستمرار في نشاطاتها المعارضة على الرغم من الهبوط المتزايد في فعاليتها. لكن تحركات هذه المجموعات ظلت محكومة في أيام البحبوحة النفطية بظروفها التاريخية بحيث لم يكن بإمكانه أن تقوم بما هو أكثر من تحركات محدودة وقصيرة الأجل. ولم تشكل أي من هذه المنظمات أو المجموعات طوال تلك الفترة تحدياً جدياً للنظام أو لصيغة التشطير العمودي للمجتمع التي فرضها على المجتمع البحريني. بل لم تزد بعض النشاطات التي قامت بها هذه المجموعات خلال هذه الفترة عن كونها ردود فعل على المصاعب الاقتصادية الناتجة عن الفساد وسوء ادارة الموارد علاوة على تقلبات اسواق النفط وما يترتب عليها من تذبذب في الموارد المالية المتوفرة للنظام.

من بين المحاولات القليلة من قبل المنظمات اليسارية لإستعادة المبادرة السياسية وكسر الحواصر الطائفية المفروضة كانت محاولة تمت في عام ١٩٨٦ حين خططت بعض خلايا جبهة التحرير الوطني، التنظيم الشيوعي في البحرين، إلى تدشين حركة شعبية تعتمد على المقاومة المدنية وصولاً إلى العصيان المدني. إلا إنها فشلت وتم اعتقال المجموعة القيادية التي أستشهد أحد أفرادها، الدكتور هاشم العلوي، تحت التعذيب كما حُكم على رفاقه الآخرين بأحكام سجن طويلة[٤٢]. أتخذت في ذات الفترة إجراءات عديدة بحق رجال الدين الشيعة الذين سعوا للعب دور أكبر من ذلك المقرر لهم أو مما يحتمله النظام كنشاط لمجموعات وسطائه في القرى. ومن بين هذه الإجراءات إغلاق جمعية التوعية الإسلامية إضافة إلى مدرستين دينيتين للفتيات وحوزة دينية. وبذلك وضع النظام حدا لـ ١٢ سنة من النشاط السلمي العلني لجمعية التوعية الإسلامية (دابرووسكا ١٠١:١٩٩٧)[٤٣].

تسبّبت المصاعب الاقتصادية الدورية في بروز مظاهر تذمر دوري في أوساط رجال الأعمال البحرينيين الذين يعانون من المنافسة غير المتكافئة بسبب ممارسات أفراد الأسرة الحاكمة في السوق. ويشكل هذا التذمر، كما نراه، جزءً من العوامل الخلفية لما يظهر على السطح، من حين لآخر، من دعوات يطلقها أشخاصٌ لا علاقة لهم بالمنظمات السرية أو أي جهة معارضة، يطالبون فيها بـ "عودة الحياة الديمقراطية". من جهة أخرى يمكن تفسير تساهل النظام أمام هذه الدعوات بأنها جزء من محاولاته لإمتصاص ذلك التذمر. فتبعاً لمدى شدة الصعوباتِ الإقتصادية تتحدد درجة ممارسة الرقابة على مثل المقالات الصحفية المطالبة بالديمقراطية[٤٤]. إذ نرى أحياناً، كيف يسمح للصحافة حتى بنشر مقابلات مع نواب سابقين ووجهاء آخرين يتحدثون فيها عن مزايا الديمقراطية وحول الحاجة إلى المشاركة في أعباء الحكم. وازداد ذلك بشكل ملحوظ خلال ٩٠-١٩٩١ ، أي أثناء مرحلة الاستعدادات الأميركية لتحرير الكويت كخطوة أولى لاقامة النظام العالمي الجديد الموعود.

بعد ما يقارب خمسة عشرة عاماً من حل البرلمان لم يتعرض السلم العام ونظام التشطير العمودي الاجتماعي إلى تحدٍ جدي عدا تلك التحركات المحدودة التأثير التي ذكرتها أعلاه. وأود التأكيد هنا على أن غالبية تلك التحركات المحدودة كانت ضمن خيارات النظام وليست خارجها. فبجانب محاولات النظام إستيعاب مظاهر التذمر الدورية، يستمر في تشجيع مختلف فئات السكان، بما فيها العائلات الممتدة والأندية الاجتماعية والمؤسسات الخيرية والجمعيات المهنية على التنافس مع بعضها البعض، وبضراوة أحياناً، من أجل البقاء ومن أجل تحسين مواقعها، أو لمجرد الحصول على هبات إضافية. وعلى الرغم

مـن أن أهـل الخـبرة والمـراس فـي هذه التجمعات يعرفون إن من الممـنوعات عليهم السعي للتنسيق بين نشاطات تجمعاتهم فإنهم يعلمون أيضـاً أن من المسموح لتشكيلاتهم العمودية أن تسعى من وقت إلى آخر إلى تـأكيد تمثيـلها لدوائـرها المختلفة. ولا تنحصر هذه الدوائر في فئة اجـتماعية بعينها، اثنية أو عائلية أو مهنية بل تشـمل مختلف الأطياف بدءً من المغرقين في تقليديتهم وصولاً إلى المغرقين في حداثتهم.

حيـن أشـير إلى عدم تعرض السـلم العام إلى إي تحد جدي فإنني لا أحـاول التقليل من أهمية المحاولة الانقلابية المنسوبة للجبهة الاسلامية لـتحرير الـبحرين في ١٩٨٠. إلا إنني لن أتوقف طويلاً هنا وذلك لأنني اعتـبر الخيـارات الإستراتيجية الإثنية للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين هـي الوجـه الآخر لخيارات النظام الإثنية. لقد قدمت الجبهة الاسلامية نفسـها كمـنظمة شيعية خالصة ذي برنامج شيعي خالص يعتمد خيارات سياسـية وخطابية هي صورة منعكسة في المرآة لخيارات النظام السياسية وخطابه. وعلى الضد مما سبقها من المنظمات التي وجدت منذ ١٩٥٤ لم تحـاول الجـبهة الاسلامية لتحرير البحرين أن تتحدى السياسات الطائفية والقبـلية للـنظام مـن خلال التعبئة الوطنية وبرنامج غير إثني. وبسبب اساسـي هـو انـتماء أعضائها إلى طائفة واحدة، وبسبب بنيتها المقتصرة عـلى طائفـة واحـدة وبسبب برنامجها الإثني، لا تبدو الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين مؤهلة لقيادة المعارضة الوطنية، بل هي لم تسع إلى ذلك. وسوف أشرح ذلك باختصار.

سـعى العديد من الشباب الشيعي المناضل الممتلئ حماسـاً والمندفع بـنجاح الـثورة الايرانية عام ١٩٧٩، إلى تطبيق ما جرى في ايران في الـبحرين.، طرحت أدبيات الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، منذ بدايتها، موضـوع إزالة " آثار "الفتح الخليفي"، في إشـارة إلى ما تفاخر العائلة

الحاكمة به من إنتصارها على أهل البلاد في عام ١٧٨٣ والذي دشن بداية سيطرة آل خليفة على جزر البحرين. بدا الثوريون الشيعة لأول وهلة وكأنهم يمثلون تحدياً مباشرا للنظام، إلا أن دعوتهم وحركتهم، في المحصلة، كانتا تمثلان تحدياً أكثر خطورة للمؤسسة الدينية الشيعية المتعاملة مع النظام من جهة وللبرلمانيين الشيعة السابقين من الجهة الأخرى. فلقد ظل هؤلاء البرلمانيين الشيعة السابقين وأنصارهم كما هو نظرائهم من الوطنيين واليساريين يطالبون بإصرار بإعادة الحكم الدستوري وهي مطالبة تنطلق، كما لا يخفى، من الإعتراف بالحكم الخليفي.

شيئاً فشيئاً أخذت ترتسم الفروق الواضحة بين استراتيجيتين متباينتين. الأولى تدعو إلى إصلاح النظام والثانية تدعو إلى تقويضه. وفي المقابل أخذت ترتسم الفروق الواضحة أيضاً بين أتباع كلٍ من الإستراتيجيتين في صفوف النشطاء الإثنين الشيعة. وبدت تتضح أيضاً الخطوط الفاصلة بين المناضلين من أهل المدن ونظرائهم في القرى.

ظلت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لسنوات هي التنظيم الأكثر لفتا للانتباه والأكثر تنظيما بالمقارنة بالمجموعات الأخرى التي تأثرت بانتصار الثورة الاسلامية في ايران. استطاعت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين من خلال خطابها وتركيبتها وبرنامجها الإثني المعلن أن تهيمن على المجال السياسي ضمن الطائفة الشيعية، واستطاعت تأمين دعم جماهيري في بعض المناطق الريفية حيث تتمتع المجموعات الطائفية التقليدية بنفوذ واسع. ولهذه الأسباب فلم تكن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين راغبة أو قادرة على اقامة تنسيق مع مجموعات نشطة شيعية أخرى. ولأسباب ايديولوجية بديهية إضافية لم تستطع الجبهة

الاســـلامية كما لم تكن راغبة في تنسيق نشاطاتها مع أي من المنظمات غيـــر الديـــنية. وفي الواقع فقد رفضت الجبهة مراراً و بإصرار شـــديد مـــبادرات تصـــالحية تقـــدم بها اليساريون. وبالمقابل نجحت في تمييز نفســـــها عن جميع التنظيمات الأخرى، الدينية منها وغير الدينية، على قاعدة خطابها المتشدد في إثنيته. ويشمل ذلك دعوتها غير الواقعية ، في ظروف البحرين المحلية والإقليمية، لإقامة جمهورية اسلامية. وقد يكون كـــل ذلـــك نتائج لحسابات خاطئة أدت بالشباب الثوري إلى الاعتقاد ان التعبـــئة الطائفية ستبني حركة قوية قادرة على الاطاحة بالنظام. فإضافة إلى مـــا تقـــوم عـــليه هذه الدعوة من أخطاء تحليلية، فإنها وفرت للنظام ذخيرة إضافية للتشبث بسياساته القبلية والطائفية.

بعد فشل محاولة القيام بانتفاضة مسلحة في البحرين، جرى اعتقال مـــا يـــزيد عـــن ســـبعين عضواً من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وعشرات آخرين من أنصارها. واُستشهد بعضهم تحت التعذيب وتم نفي العديديـــن. وبالرغم من خسائرها التي لا سابق لها في تاريخ المعارضة البحريـــنية وبالرغم من المعاملة القاسية لاعضائها ومناصريها فقد بقيت الجـــبهة أبرز المنظمات الشيعية حتى نهاية الثمانينات. ورغم تمسكها في كل أنشطتها بجذورها ضمن الطائفة الشيعية فان نشرياتها تتضمن أحياناً ملاحظـــات تصالحية، وإن كانت عمومية، تجاه مجموعات المعارضة الأخـــرى. ولكـــن، وعـــلى الرغم من تكرار المحاولات لتضييق شقة الخـــلاف في البرنامج السياسي للمنظمات الدينية والمنظمات غير الدينية، فقـــد مُنيت جميع تلك المحاولات بالفشل. وتبقى الجبهة حتى اليوم التنظيم الأكـــثر راديكالية في طرحها للمظالم الواقعة على الشيعة والذين تعتبرهم السكان الأصليين وفي نضالها لإلغاء نتائج غزو ١٧٨٣ بتصفية حكم آل خليفة . إلا إن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لم تجد، حتى الآن على

ما يبدو، من يشـــاركها هذا الطرح.

تمكـن الـنظام مـن خـلال تعبئـته لمرتكزات قوته الخارجية، وخصوصـا فـي مجـلس الـتعاون الخـليجي والولايات المتحدة، من امتصـاص الهـزات الـتي عـانت الـبلاد منها إثر سقوط الشاه، وفي السـنوات التي تلت ذلك. ولكن المفارقة هي ان خصومه من ذوي الطـروحات الإثـنية زودوه بمـا إعتبره هو "وقائع دامغة" وأدلة على المخاطـر التي يواجهها ومصادر هذه المخاطر. من جهة ثانية أكد البث اليومـي للاذاعة والتلفزيون الايراني على امتداد الثمانينات هذه المخاوف ممـا مكن النظام من تعبئة موارده الداخلية لمواجهة الأخطار الداهمة من مشروع إقامة جمهورية اسلامية في البحرين. وهنا يجب التذكير بأهمية إسـتراتيجية التشطير العمودي للمجتمع كأداة فعالة من أدوات الحكم في الـبحرين وبخاصة في تأمين بقاء بؤرة الحكم. يلاحظ ستورك (١٩٩٦) "ان الـنظام قـد اسـتفاد مـن التطورات في ايران للتقدم لإنجاز أهدافه المطلقة". لكن الأهم من هذا هو ان التلويح بالخطر الأصولي ذي القاعدة الطائفيـة بعد ١٩٨٠ أصبح يخيف فئات إجتماعية غير تلك التي تُعتبر من أنصار المحافظة على الوضع القائم.

تـم إبعـاد بضع مئات من المواطنين البحرينيين المجنسّين من ذوي الاصول الايرانية قسراً إلى المنفى إلى جانب الحكم على الكثيرين بالسجن لفـترات طويـلة. كما اُستهدفت أسـر البعض منهم بحجة إن أفرادها من المتورطين في المحاولة الانقلابية. ومن بين المفارقات إن بعض هذه العائلات التي عوقبت بشـكل جماعي تضم مؤيدين للنظام، بل وفيهم من وقفـوا بصلابة مع النظام خلال مرحلة الصراع مع هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينيات. إضافة إلى ذلك فقد اوقفت السـلطة توظيف الشيعة في المراكـز الحساسـة وفـي مقدمتها قوة دفاع البحرين التي أخذت تتخلص

تدريجياً من الكثير من منسوبيها الشيعة. وقد توسعت حدود ما يسمى بـ"المؤسسات الحساسة"، حسب تقدير مباحث أمن الدولة، بحيث أصبحت تشمل دوائر حكومية مثل المكتب المركزي للاحصاء وحتى المراكز المسئولة في الإدارات التي تتولى توصيل الماء والكهرباء.

نبّهت المحاولة الانقلابية عام ١٩٨٠ أغلبية آل خليفة إلى ضرورة تحصين أنفسهم عن بقية السكان بغض النظر عن خلفيتهم القبلية والطبقية والمذهبية. وجرى تدريجيا تكريس خليفية مدينة الرفاع الغربي حيث يوجد الديوان الأميري والسكن الرسمي للأمير. ولقد أدى تزايد إنعزالية العائلة الحاكمة وحذرها الشديد من مخاطر الإندماج مع الناس، علاوة بالطبع على عدم قدرة بؤرة الحكم على الثقة في أية قوى اجتماعية محلية إلى منع سكن أي فرد من غير العائلة الخليفية في تلك المدينة أو أن يمتلك فيها عقاراً. وبهذا كله أصبح حق السكن في هذه المدينة، وهي أفضل المدن البحرينية على الإطلاق من حيث التخطيط والبنية التحتية والتشجير والصيانة، مقتصراً على آل خليفة وخدم منازلهم.

تدل دروس تجربة هيئة الاتحاد الوطني والدروس الأخرى من تجارب تلتها، بما في ذلك التجربة البرلمانية، على حقيقة تتكرر شواهدها. وتتلخص هذه في إن الحركة الوطنية وحدها هي المؤهلة لإختراق جدار التجزئة الطائفية، ووحدها القادرة على تحدي النظام والتقدم إلى الامام لاتمام مشروع بناء الدولة. ويدل تاريخ التنازع السياسي في البحرين تكراراً بأن أية حركة ذات قاعدة طائفية إنما تتحرك في الإطار الذي يقره النظام ويناسب إستراتيجيته التشطيرية. فمن وجهة النظام فإنه يستطيع القيام بالتعبئة الطائفية ويستطيع إيصالها إلى حدها الأقصى للمحافظة على الوضع القائم، عندما يقوم خصوم النظام باستخدام الطائفية كأداة للتعبئة والتحدي.

بناء الوطن – مهمة غير منجزة(٢)

لـم تثن النظام عن تصميمه الحازم على رفض إدخال الإصلاحات بـل ومقاومتها جميع التحركات التي قامت بها المعارضة على إختلاف أشـكالها بمـا فـي ذلـك محاولـة الانقلاب والاضطرابات الدورية وتحـركات مختلف الفئات والمجموعات بمن فيهم رجال الأعمال. وبينما كـان الـنظام يضطر أحياناً، وبخاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي، إلى تقبل بروز الدعوات اللفظية للإصلاح وحتى تشـجيع الإشارات إلى نوع ما من "المشاركة السياسية" . إلا إن هذه الدعوات بقيت محصورة في جانبها البلاغي والدعائي.

ولـم تقلل تجاوزات النظام وخصوصاً انتهاكاته لحقوق الانسان، من قدرتـه عـلى الاعـتماد عـلى مرتكـزات القوة الخارجية وخصوصاً المسـاعدات السياسـية والأمـنية من الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي الواقع فان تلك التجاوزات كانت تعزّز وضع النظام كمتلقي للمساعدات السياسـية والأمـنية والمالية من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الاخرى .

لقـد فعـلت ممارسـات النظام لسـلطاته الاستبدادية علاوة على

قدرتـــه عـــلى توفير البنية التحتية وتطويرها فعلها في قوى المعارضة. وتمكـــن الـــنظام من خلال الاحتواء والتخويف والترهيب إلى دفع بعض معارضـــيه بإتجـــاه الســـلبية الاجـــتماعية والسياسية. ورغم المحاولات المـــتكررة فقـــد فشـــــلت قوى المعارضة خلال المرحلة الممتدة من ١٩٧٥ حـــتى ١٩٩٢ من تعبئة قوى وطنية تتحدى التشـــطير العمودي للمجتمع أو أن تسعى للتقليل من النتائج السياسية السلبية لذلك التشـــطير. وبطبيعة الحال فشلت في اختراق جدار عدم الثقة الذي تكرس عبر عقود بين القوى الدينية والقوى العلمانية.

تظافـــرت مصـــادر القـــوة الخارجية والداخلية لتعزز ثقة الترويكا الحاكمـــة بنفســـــها بحيث أضحت لا تكترث أبداً بالرعية. أدى إقتران التشـــــطير العمودي للمجتمع بالقبضة الحديدية لمباحث أمن الدولة، إلى إجهـــاض كـــل محاولات التعاون بين فئات المجتمع إلا في حدود الخط الـــذي رســـمه الـــنظام. ودفعت سياسة القبضة الحديدية والفشل المتكرر للمـــنظمات والمجموعات والشخصيات المعارضة، الناس عميقاً إلى جب اليـــأس والقنوط والتشرذم. وبدا المستقبل، من وجهة نظر النظام، عشية الغزو العراقي للكويت مســـتقبلاً بهياً وواعداً.

لقـــد تحولـــت الـــبحرين بعد الاحتلال العراقي للكويت مباشرة إلى قـــاعدة أمريكية متقدمة. وحيث تطلب الاعداد لحرب الخليج الثانية كسب قـــلوب وعقـــول المواطـــنين المتشـــككين فـــي نوايا الأميركيين ورغم تعـــاطفهم مـــع مأســـاة أشقائهم الكويتيين. وشملت الحملات الإعلامية إبـــراز مزايا الديمقراطية وتقديمها كأحد مكونات النظام العالمي الجديد المقـــترح. وأبـــرزت الصـــحافة البحريـــنية، رغـــم خضوعها للرقابة الصـــارمة، مقـــالات يومية وتصريحات رسمية تدعم الحملة الأمريكية لاعـــادة الشـــرعية ومؤسســـات الدولة في الكويت. وظهر على شاشة

التلفزيون الحكومي العديد من الشخصيات الغربية وهي تقدم الوعود بالمستقبل الأفضل. ولم يبقى حاجزٌ يحول دون ذلك الا إجلاء قوات صدام حسين في الكويت.

بعد نجاح عاصفة الصحراء يمكن القول إن بعض الوعود التي أُعطيت قد تحققت بالفعل. يذكر تقرير منظمة العفو الدولية "بأنه خلال ١٩٩١ و ١٩٩٢ تحسنت أوضاع حقوق الانسان في البحرين بشكل محسوس. وتم اطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين كما أن منظمة العفو الدولية تلقت تقاريرقليلة عن أفراد جرى إعتقالهم لأسباب سياسية report – mde ١١١١٨١٩ .

وكان واضحا أن كثيرين هم الذين علقوا آمالاً كباراً على النظام العالمي الجديد. ويعتقد البعض أن دعاة التغيير كانت لديهم توقعات غير واقعية، إلا إن روح التفاؤل التي كانت هي السائدة في عموم المنطقة انعكست في الاعلام المحلي والاقليمي، واعداً بحياة أفضل حالما يتم تدريس الكويت. اما المنطق الكامن وراء ذلك فقد كان محصلة المصالح الذاتية والاعتبارات البرجماتية والتوقعات السياسية المرحبة بأي شكل من أشكال الانفتاح السياسي ستضطر إليه الاسرة الحاكمة في البحرين وغيرها من الاسر الحاكمة في المنطقة. كان المنطق المطروح في البحرين هو أن الاسرة الحاكمة لا يمكن أن تقاوم ضغوط الاعصار الدولي نحو الديمقراطية اذي يجتاح العالم منذ نهاية الحرب الباردة. فإن لم تستجب كان عليها مواجهة خطر ازمة محتملة من جراء تمسكها بصورتها الكئيبة كمنتهك لحقوق الانسان. لخص جو ستورك (١٩٩٦) خلفية الأزمة التي نشبت مؤخرا كما يلي: "وجد الليبراليون في البحرين في أعقاب حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي والتطورات البرلمانية المشجعة في الكويت، الفرصة سانحة لطرح قضية الانتخابات

وعـودة البرلمان. وعلى اثر مناقشات غير رسمية بادرت مجموعة من المهـنيين ورجـال الأعمال أساساً إلى صياغة عريضة وقعها أكثر من ٣٠٠ مـن الشخصيات البارزة. وكما قال لي أحد قادة العريضة[٤٥]: "لقد دعونـا إلى انتخابات لعودة البرلمان واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسـماح للمـنفيين بالعودة. كانت لهجة العريضة مهذبة جداً وأظهرت إحـتراماً فائقـاً لآل خليفة. لقد كنا على علم بخطة الأمير باقامة مجلس الشورى وكنا نحاول إحباطها ويتوجب أن لا يحل مجلس الشوري محل المجـلس الوطني. وقد وعد الأمير بدرس العريضة والرّد على موقعيها لكنه لم يفعل ذلك ابداً".

وفي ظل مؤشرات الانفتاح، تشجع المثقفون والمحامون والمدافعون عـن حقـوق الانسـان وأعضـاء البرلمان المحلول ونشطاء سياسيون آخـرون على الشـروع في مناقشات علنية تتناول سـبل التحرك الى الامـام. وجـرى أيضاً تداول المقالات التي يكتبها منفيون بحرينيون في الخـارج، بشـكل واسع داخل البلاد. وبدورها عكست مقالات الصحف المحـلية المشاعر ذاتها، وإن بحذر ملحوظ. وتوجت الحركة في نهاية ١٩٩٢ بما يعرف بالعريضة النخبوية.

يـبدو أن موقعي عريضة ١٩٩٢ التي قدمت إلى أمير البحرين في نوفمبر ١٩٩٢ صدقوا فعلا وعود النظام العالمي الجديد التي قدمها قادة الغـرب وفـي مقدمتهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. لذا نلاحظ حرصـهم عـلى تـأكيد إنهـم أخذوا بعين الإعتبار "المتغيرات المحلية والاقـليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخـلق نظام عالمي جديد، فإن الأمر يستدعي ــ إن لم يتم الأخذ بالمادة رقـم ٦٥ مـن الدستور ــ الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد عـلى الإنتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور من أجل ممارسة

الدولـــة نظامها الديمقراطي."(انظر النص الكامل للعريضة النخبوية لعام ١٩٩٢ في الملحق).

لقـــد نجـــح النظام في الماضي في احباط جميع المحاولات لتحويل الســـكان مـــن جماعـــات مجزأة عمودياً الى مجتمع متماسك. كما نجح الـــنظام وخصوصاً بعد ١٩٧٥ في استباق وإحباط أي محاولة لإنصهار المجـــتمع في بوتقة الوطنية. ويبدو أن بؤرة الحكم مقتنعة تماماً، مثلما أنا مقتـــنع، بـــأن هذا الإنصهار ضروري لتحول شرائم الرعية إلى أمة موحدة. وهنا نستعير تعبيرات انتوني سميث (١٩٩٦) بأن عملية التحول إلى أمـــة تعـــني عملية تحويل السكان من حالة الخضوع والسلبية إلى حالة المشاركة النشطة والفعالة في مجتمع مســـيس.

كـــان موقعـــو العريضة النخبوية لعام ١٩٩٢ يحاولون الدفع باتجاه الاعـــتراف بالـــبحرين كوطـــن وباتجـــاه تعزيز الدولة من خلال إلغاء التشـــطير العمودي. وكما هو حال من سبقهم في هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينات فقد كانوا يحاولون تفعيل عملية تحويل أفراد كل مجموعة إثـــنية إلى مواطـــنين متساوين وذوي حقوق. شددت عريضة ١٩٩٢ عـــلى المواطـــنة القائمة على الإنصهار الوطني وعلى المبادئ الأساسية للدستور والتي تشمل الحرية والعدالة والمشاركة في تحمل المسؤولية في الحكومة والادارة وضمان الحرية والمساواة والالتزام بالتكافل والتضامن الاجتماعي كما وردت في مقدمة الدستور.

بـــررت العريضة الدعوة لاحترام نصوص الدستور بما يلي: "ومن أجـــل إرســـاء الثقة والإحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصاً عـــلى تضـــافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكاماً ومحكومين في تقدم وازدهـــار هـــذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في

عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون". نص العريضة النخبوية لعام ١٩٩٢ – في الملحق.

جرى تكرار هذه الأفكار خلال حملات التعبئة الجماهيرية طوال أشهر عدة. وبالرغم من التأكيد على دور المجتمع المدني، ظل الدور الذي لعبته القطاعات المنظمة من المجتمع المدني بما فيها الاندية والجمعيات المهنية دوراً لعبت دوراً هامشياً وغير رسمي. قاد نشطاء سياسيون معروفون، وبصفاتهم الشخصية، المناقشات طوال أشهر الحملة التعبوية.

ورغم أنني لا أقصد القيام بتقييم أساليب تلك الحملة التوعوية أو نتائجها، إلا إن هناك نقاط أولية يمكنني ذكرها:

– مع انطلاق التعبئة بين قطاع هام من السكان من أجل إستعادة الدستور والحياة البرلمانية فقد برزت إلى الواجهة قضايا أخرى لها ارتباط بالحقوق الدستورية وجرى تغييبها في الماضي. ومن بين هذه القضايا انتهاكات حقوق الانسان، وحقوق المرأة، وعودة المنفيين السياسيين وحق البدون في الجنسية البحرينية وغيرها. وبهذا أضحت هذه القضايا محل اجماع وطني وتتصدر المطالب الشعبية. وقد أسهمت الحملة أيضاً في توعية الجمهور بمن فيه أولئك الذين لم يكونوا مهتمين بهذه الانتهاكات من قبل. فلأول مرة منذ عقدين على الأقل استطاع النشطاء مواجهة الجمهور وجهاً لوجه في عدد من الفعاليات مما مكن المنظمات السرية من اختبار قدراتها ومن الوصول إلى

جمهـور أوسـع من أنصارها. وفي ذات الوقت كشفت الحملة الحدود الضـيقة المُـتاحة أمام المعارضة للمناورة السياسية في مواجهة الأسرة الحاكمـة. ومن بين معيقات المناورة، الحواصر التي يتضمنها الدستور ويـنص عـليها بمـا في ذلك عدم السماح بمحاسبة ممارسي السـلطة. وبالمقـابل بدا واضحاً إن الموقعين على العرائض قد اختاروا الاستقرار ضـمن الحدود القائمة لدستور ١٩٧٣ وعدم تخطيها. إلا إن النظام لم يكـن في وارد التصالح مع الناس. وبدلا من الاستجابة للمطالب المرنة الـتي طرحـتها المعارضة، قام النظام بتشـكيل مجلس الشورى عام ١٩٩٢ وهـو المجـلس المعيـن الـذي يفتقد للصلاحيات وذي طبيعة استشارية. (ولكنسون ١٩٩٦).

ينـتمي أعضـاء المجلس المعينون بشكل متساو إلى طائفتي الشيعة والسـنّة. وكما تقضي الترتيبات الطائفية غير المعلنة وكإنعكاس لصورة التشـطير العمـودي لمجـتمع البحرين وطائفيتها فقد تم تعيين وزير شيعي، بعد تقديم استقالته، رئيساً لمجلس الشورى.

اتخـذ النظام إلى جانب اقامة مجلس الشورى عدداً من الإجراءات لاسـتعادة المـبادرة السياسية. من بين ذلك زيارات قام بها كبار أفراد العائـلة الحاكمة بمن فيهم أفراد بؤرة الحكم إلى الوجهاء التقليديين وكبار رجـال الدين، حيث قدموا الوعود بإجراء تحسـينات اضافية على البنية التحـتية، كما تعهدوا علناً للجمهور بمنح المزيد من المكرمات بما في ذلـك التقـليل مـن الرقابة الصارمة على الكتاب والفنانين والصحفيين. والحقيقـة إن إعطاء المكرمات فعلاً أو إعطاء الوعود بتقديمها هو جزءٌ مـن القدرات السياسية الموضوعة بتصرف بؤرة الحكم، وهو جزء تهتم بـؤرة الحكـم بالـتركيز عليه بشـكل خاص في أوقات الأزمات. أما الاسـتثناء الوحيـد والـذي لم يكن متوقعاً فقد برز في سياق التوقعات

المتفائلة للنظام العالمي الجديد، فهو الاعلان عام ١٩٩٢ عن مكرمة أميرية، بالعفو حسب نص الإعلان الرسمي عن " أشخاص يعيشون في الخارج بسبب نشاطاتهم السياسية". ان عبارة أشخاص يعيشون في الخارج بسبب نشاطاتهم السياسية تشير إلى المنفيين قسراً والذين اختاروا المنفى والمبعدين. وكما حدث في مرات سابقة فلم يؤخذ هذا العفو على محمل الجد، لأنه كان مشروطاً بشروط مجحفة.

وفيما وزعت الترويكا الحاكمة وعوداً لا تتحقق بالاصلاح السياسي وبإيجاد فرص العمل وبتوفير الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية كانت أجهزتها الأمنية وبخاصة مباحث أمن الدولة منكبّة على عملها بنشاط. فلم تمض سوى بضعة أشهر على تدشين النظام العالمي الجديد، الا وألغى النظام بعض الضوابط التي فرضها على مباحث أمن الدولة خلال ١٩٩١ وبداية ١٩٩٢. فمع حلول منتصف ١٩٩٢عادت الأوضاع للتدهور مرة أخرى وأضحت الأوضاع مخيفة. وبحلول ديسمبر (ك١) ١٩٩٢، حسبما ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية، كان هناك: "زيادة ملحوظة في انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، اثر اندلاع مظاهرات واسعة مطالبة بالديمقراطية. وللمرة الأولى فقد جرى اعتقال نساء وأطفال لا تتعدى أعمارهم ٩ إلى ١٠ سنوات، فيما ذكرت تقارير عن تعرض بعضهم لاساءة المعاملة في المعتقل. كانت تلك المرة الأولى يشاركن فيها بنشاط في احتجاجات عامة، وهو تحول من دورهن التقليدي بعيدا عن الساحة العامة. كذلك فقد بادرت مجموعة من النساء إلى كتابة عريضة إلى الامير يناشدنه فيها اعادة الديمقراطية، كما قدن مظاهرات يطالبن فيها باطلاق سراح رجالهن وجميع المعتقلين السياسيين. انضم الاطفال إلى حركة الاحتجاجات، والاعتصامات في المدارس والمشاركة في مظاهرات الشوارع التي تحولت أحيانا إلى

صـــدامات مع قوات الأمن. وقد تعاملت الحكومة مع هاتين المجموعتين باعـــتقالهم تعسفياً واحتجازهم لفترات طويلة بمعزل عن العالم الخارجي وإساءة معاملتهم أو حتى تعريضهم للتعذيب خلال فترة التحقيق. وجرى الانـــتهاك المســـتمر للمســـتويات الدولية المتعلقة بشكل خاص بالأطفال والنســـاء والأحكـــام المتعلقة بأوضاع اعتقالهم ومحاكمتهم" (منظمة العفو الدولية ١٩٩٦).

كذلـــك فقـــد تـــم تقديم تقييم مماثل في بداية العام في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٣ :

"لـــم يجـــر سوى القليل من التغير في أوضاع حقوق الانسان ومن ذلـــك الحـــريات المدنيـــة الـــتي بقيـــت مقيدة. تشمل الانتهاكات أساساً الاعـــتقالات التعسفية والحجز بمعزل عن العالم الخارجي والنفي القسري وغيـــاب تفـــتيش محـــايد للســـجون والمعتقلات، وحالات الإساءة إلى المعتقـــلين والحـــرمان من الحق في محاكمة علنية عادلة وخصوصاً في محكمـــة أمن الدولة والقيود على حرية التعبير والصحافة وحرية التجمع والتـــنظيم وحقوق المرأة وحقوق العمّال. ان المواطنين ليس لديهم عملياً الحق في تغيير حكومتهم".

وبالـــرغم مـــن كـــل ذلـــك، فقد كانت هناك مؤشرات على التداعي الـــتدريجي للحصار الفعّال الذي فرضه النظام وسنوات القمع على قنوات الحـــوار بيـــن معارضي النظام. كما عبرت مباحث امن الدولة عن هموم الـــترويكا الحاكمـــة بتحركها القوى لمنع اقامة احتفال مشترك لرجلي دين بارزين وهما الشيخ عبدالأمير الجمري والدكتور عبداللطيف المحمود[٤٦]

أدى الـــتذمر المـــتزايد مـــن ردود النظام القاســـية على المطالب المتواضـــعة التي تضمنتها العريضة النخبوية إلى البحث عن إجراءات

مضـــادة. ففي ابريل (نيسان) ١٩٩٤ أصدرت أربع منظمات معارضة، تقيم قياداتها في الخارج، بياناً مشتركاً [٤٧] كررت فيه مطالب العريضة النخـــبوية. ان أهمية هذا البيان المشترك نابعة من ثلاثة اعتبارات الأول هـــو اعـــلان هـــذه المنظمات علناً اعترافها المتأخر بفشلها في مواجهة الـــنظام مـــنفردة. والـــثاني إشـــارتها إلى إن تعاونها يجب ان يتجاوز خلافاتهـــا الأيديولوجيـــة. والـــثالث هو إقرارها بأن تعاونها المرحلي لا يـــلزمها بالذهـــاب به إلى أبعد من تنفيذ مطالب الحد الادنى كما ورد في العريضـــة النخـــبوية. تبدو مبادرة المعارضة السرية البحرينية وقدرتها على الإتفاق على التعاون خطوات خارقة للعادة إذا ما أخذنا في الإعتبار تـــاريخ كل من هذه التنظيمات الأربع والفجوة الواسعة التي تفصل بين الديـــنيين والعـــلمانيين في المنطقة العربية. جدير بالملاحظة إن الدينيين خاطـــروا ســـياســـياً أكثر من غيرهم بقبولهم الدخول في هذا "التحالف" مع العلمانيين بمن فيهم الشيوعيين.

أمـــا الخطوة الثانية فكانت عريضة ١٩٩٤ والتي عرفت بالعريضة الشـــعبية. كـــانت تـــلك العريضة تتويجاً لإتصالات عديدة ولمفاوضات ولأعمال مشتركة طوال الأشهر الماضية (الملحق ب). وتم تشكيل لجنة للعريضـــة الشـــعبية لتنظيم جمع التواقيع عليها ولتكون صلة الوصل مع الأميـــر و باقي أفراد بؤرة الحكم. وحسب خطتها المعلنة فقد كان مقرراً أن تســـلم العريضـــة الـــتي وقعتها الجماهير إلى الأمير في ١٦ ديسمبر والذي يصادف العيد الوطني. وحسب ما ذكرت المعارضة "فقد جرى خـــلال فـــترة وجيـــزة جمع ما يقارب من ٢٢ ألف توقيع رغم أنه كان محـــرماً ذكر أي شيء عنها في وسائط الاعلام وانه كان يجري تداولها باليد فقط". (ستورك ١٩٩٧)

اســـتخدم الذيـــن كتبوا عريضة ١٩٩٤ ذات التعبيرات المعتادة في

أدبيات المعارضة طوال الخمسين سنة الماضية مثل متطلبات التقدم الثقافي والنهوض المشترك بالمسؤوليات ومتطلبات السلم والاستقرار المستند إلى التكافل والتضامن والتماسك الاجتماعي. وفي اجراء قُصدَ منه ترويج العريضة الشعبية عمد كاتبوها إبراز المعاناة الجسيمة للبلاد والنتائج الخطيرة لانقطاع التجربة البرلمانية الرائدة. أكدت العريضة مخاطبة الأمير على "إننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية مالم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهي عطلها لكانت خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة متعددة الأوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من أبنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من إنعدام حرية التعبير وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعاً مباشراً الى جانب الإعلام الموجه من قبلها. وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة ....." (للرجوع إلى النص الكامل للعريضة انظر الملحق).

أصبح من الممكن خلال حملة جمع التواقيع على العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ تنظيم القوى المطالبة بعودة البرلمان تحت مظلة لجنة العريضة الشعبية. ويعطي بعض هذه المجموعات والشبكات وبعض

النشـــطاء، الانطباع بانها تشكل حركة ذاتية التنظيم لقوى المجتمع المدني وتعكـس تعدديـتها. إن الصـورة التي أخذت تتبلور تدريجياً تنبئ عن إجمـاع وطـني بعيـد عن السياسة التقليدية المستندة إلى تعبئة الهويات الاثـنية والانـتماء الاثني. ومع ذلك يجب القول إن النتائج الفعلية كانت أقل مما هو مرغوب.

لقـد خيـم تـاريخ طويـل من الخلافات العميقة والمتأصلة في الأيديولوجيـا والأسلوب وصار سبباً في التوتير المتواصل للعلاقات بين اليساريين والدينيين. رغم ذلك فان اتفاقهم على برنامج مشترك وان كان مشـــوباً بالكـثير مـن العمومية وعدم الوضوح، يمثل بداية معقولة لجهـود إرساء التعددية كأساس مقبول للعمل السياسي. وكان مفهوما أن توقيـع العريضة لا يعني أفضلية سياسية معينة لأي هدف من الأهداف المتبايـنة لـلقوى المعارضـة فيمـا عدا الهدف المركزي أي استعادة البرلمان. رغم ذلك فان توقيع العريضة يعني تجاوز العداوات المتأصلة بين مختلف الأفراد والجماعات من اليساريين والدينيين والقوميين العرب والوطـنيين الآخرين. إلا أن إحدى نقاط الضعف على المدى البعيد كانت الـتركيز الملحوظ خلال الحملة من أجل العريضة، على سيادة الشعب وعلى إعتبار الشعب مصدر السلطات دون تحديد الإستحقاقات الأخرى الـتي ستترتب على استعادة الدستور. عمل أغلب المشاركين في حملات الـتوقيع على العريضة على ابراز الأساس الوطني للحركة وطابعها اللا طـائفي. ويبقى الحد الفاصل ذي المغزى السياسي هو ذلك الذي يفصل مـن جهة ما بين الأسرة الحاكمة وحلفائها الكثيرين، ومن الجهة الأخرى العـدد المتزايد من البحرينيين المطالبين بعودة دستور ١٩٧٣، وما يمثله من عقد بين الحاكم والمحكوم (ستورك ١٩٩٦)

تجـدر الإشـارة إلى إن النظام ، مدعوماً بالوجهاء التقليديين من

السنة والشيعة، كان يصور الحركة النامية من منظور آخر. كان الإعلام الرسمي، وبخاصة في الخارج، يروج لفكرة أن ما تعاني البلاد منه هو نزاع بين الطائفتين الشيعية والسنة أساساً. من جهة أخرى عمد النظام من أجل احباط تحرك لجنة العريضة الشعبية إلى اسلوبه المعتاد، أي القيام في بداية ديسمبر بحملة اعتقالات واسعة شملت عدداً من رجال الدين الشيعة ونشطاء آخرين. وقد جاء اعتقالهم قبل عشرة أيام من الموعد المحدد لتسليم العريضة إلى الأمير في عيد جلوسه (المعروف رسميا بالعيد الوطني) ليطلق موجة احتجاجات توجت بأعمال شغب. وبضربة واحدة نجح النظام في ضرب الأرضية الهشة التي كانت تقف عليها لجنة العريضة الشعبية. ظلت اللجنة، وهي عاجزة عن لجم جماح أنصارها، تراقب صدامات الشوارع بين قوات الأمن والجيش المجهزين بشكل جيد من ناحية ومجموعات الشباب غير المنظم من ناحية أخرى. منذ ذلك الوقت ازداد تركيز النظام على التطبيق الدقيق لإستراتيجية فرق تسد وخاصة بعد أن اندلعت مظاهرات عنيفة غير منسقة في أجزاء من العاصمة ومعظم القرى تطالب بإطلاق سراح رجال الدين المعتقلين وزملاءهم. وبعد مرور أسبوعين سقطت أول ضحية لتلك الصدامات.

يشكل الجدال حول البدائل الاستراتيجية باستخدام العنف أو عدمه من قبل النشطاء السياسيين في البحرين، كما هو حال المناطق العربية الأخرى، مسألة إيمان أكثر من كونه خيار سياسي محسوب الكلفة والعواقب. لقد ظلت الدعوة لاستخدام العنف خلال معظم التاريخ البحريني الحديث لسياسة التجاذب عبارة عن خطابة وبلاغ إيمان. وحتى أولئك الذين رددوا شعار النضال المسلح خلال الستينيات، لم تتجاوز استعداداتهم الجانب التقنيفي. وفي الواقع فان معظم تاريخ الأشكال

الحديـثة من سياسة التجانب في البحرين هو تاريخ أعمال اللاعنف أما ممارســـة العنف فبقيت ممارســة لفظية. وعلى امتداد العقود الماضية فقـد كـانت الأعمـال النضـالية من البحرين غير عنيفة وتقتصر على المظاهـرات، والاضـرابات العمالية واعتصامات الطلبة، ثم شملت بعد ١٩٧٤ توقيـع العـرائض وتشكيل وفود لتقديم العرائض إلى الأمير. ان هـذه التكـتيكات مـلحوظة فـي مختلف مراحل تاريخ المعارضة في الـبحرين. ٥٣-١٩٥٦ / ٥٦-١٩٦٨، ١٩٧٢، ٧٣-١٩٧٥ ومـنذ ١٩٩٢ حـتى الآن. هناك استثناءان فقط لهذا السجل وهما محاولة جبهة الـتحرير الوطـني الـبحرانية في ١٩٦٦ اغتيال القائد البريطاني للقسم الخـاص (المـباحث)، والمحاولة الفاشلة للقيام بانقلاب من قبل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين[٤٨].

عمـد الـنظام بإثارتـه للشـغب، في ٥ ديسمبر (ك١) إلى اعطاء النـزاع بعداً يمكن التحكم فيه. شملت ترسانته المعتادة اجراءات مضادة أكـثر خطـورة تستهدف الحد كثيراً من المخاطر التي تتهدد التشـطير العمـودي للمجـتمع، حيث شملت تجريد الحركة الناشئة من برنامجها الوطـني، ومطالبها الدستورية، ومن تركيبتها السياسية التعددية (من أجل رصـد الأحـداث الـتي أدت إلى اندلاع الشغب، راجع بحري ١٩٩٧) وكمـا هو الحال في ظروف أزمات مماثلة، فان النظام استخدم ذخيرته التقليدية وهي تحريك مرتكزات قوته الداخلية والخارجية. ولقد وصمت الـبيانات الرسـمية الـتي ترددها وسائط الإعلام المحلية الحركة بأنها رجعيـة وأصولية وطائفية وأنها مدعومة من الخارج. استهدف إلصاق هـذه الـتهم إرضاء مختلف مرتكزات القوة المحلية والإقليمية والدولية. وفيمـا حافظ النظام على إيمانه بفائدة هذه الاتهامات وفاعليتها في إقناع حـلفائه. كـان لكل من الناطقين باسمه أولياتهم الخاصة. ففي خطاب له

كتب خصيصا ليلائم الجمهور الأمريكي أكد سفير دولة البحرين في الولايات المتحدة إيمانه "بأن البحرين سوف تستمر في تلقي الدعم الدولي الواسع الذي تلقته دائما بسبب تصميمها على ضمان استمرار السلم والأمن في البلاد". كذلك أكد البيان "بأن البحرين قد شهدت حملة من الاضطرابات المنظمة من قبل مجموعات إرهابية مدعومة من الخارج. وأن الجرائم المرتكبة من قبل الإرهابيين تشمل القتل والتخريب وزرع القنابل وتدمير الممتلكات العامة والخاصة ونهبها. إن هذه الأعمال الإرهابية تشكل خطرًا مباشرًا وإنتهاكاً لحقوق الانسان الأساسية لشعب البحرين. إن المجموعات التي تقف خلف الاضطرابات تستهدف ضرب وتهديد تماسك مجتمعنا وخلق انقسامات فيما بين شعب البحرين. اضافة إلى ذلك فان ايديولوجيتهم تستهدف جر البحرين إلى الوراء قرونا عديدة. وسوف يفرضون قوانين وقواعد متطرفة تتناقض كلية مع التطور المستمر للمجتمع الحديث وثقافتنا المتسامحة المنفتحة نسبياً (عبد الغفار ١٩٩٦).

لا شك أن النظام اعتبر انفجار العنف هبة من السماء. لا حاجة للمرء للتشكيك في صحة الادعاءات الرسمية في ان المحتجين ارتكبوا الكثير من أعمال العنف والتخريب. فإندلاع أعمال عنف متشنجة من قبل مجموعات الشباب هو أحد الملامح المتكررة لسياسة التجانب في البحرين طوال العقود الخمسة الماضية. ومع ذلك جرت الدعوة تكراراً ، خلال الأزمة الحالية وخصوصا عندما كان قادة من لجنة المعريضة الشعبية في المعتقل، إلى الإلتزام بالنضال اللاعنفي بإعتبار إن العنف هو السلاح الوحيد الذي يجيده النظام [٤٩].

تدل دروس تاريخ الحركات غير العنفية في مناطق أخرى من العالم، أن جميع الطغاة القساة حسب تعبير (شارب ١٨٧٣) يتشاركون

في الإعتقاد بأنهم يستطيعون إرتكاب جرائمهم بنجاح أكثر، إذا ما استطاعوا تصويرها كردود أفعال على عنف حركة المقاومة. والأمر يعني بكل بساطة هو أن الطغاة سيعملون جل جهدهم حسب ما يقوله (شارب ١٩٧٣) لإثارة معارضيهم لارتكاب العنف. ويمكن إثارة العنف في البحرين، مثل غيرها من البلدان ذات التقاليد السياسية المشابهة، بعدة وسائل. أولى هذه الوسائل هي جعل القمع شديداً بحيث يكسر إرادة المعارضين وتصميمهم على إتباع السبيل اللاعنفي. أما الثانية فهي إغلاق جميع قنوات التواصل الإعتيادية والفعالة بين معارضي النظام وكذلك بين قادة المعارضة وقاعدتها. فإلى جانب تجزئة الخصوم فان إغلاق قنوات التواصل يؤدي الى بروز قيام مجموعات متفرقة تضم أفراداً أقل انضباطا. أما الوسيلة الثالثة فهي اختلاق وقائع جنائية مثل الإعترافات الملفقة أو المنتزعة بالقوة، لإثبات النوايا العنفية لدى المعارضين. والرابعة هي قيام أجهزة الأمن المختلفة بأعمال عنف تتسبب بها للمعارضة، أو توحى بها هذه الأجهزة إلى عناصر تجندهم من بين صفوف من سماهم جواهر لال نهرو ــ قبل ستين عاما ــ قبيلة المخبرين والعملاء وأمثالهم (شارب١٩٧٣)

وبغض النظر عما إذا كانت أعمال العنف منذ ديسمبر ١٩٩٤ وما بعده قد ارتكبت من قبل شباب غير منضبط أو من قبل قبيلة المخبرين والعملاء، فانها مثلت خطراً يتهدد حركة المعارضة بالانقسام. لقد انعزل الكثيرون بسبب محاولات اقحام قضايا غير متفق عليها عن تلك التي جرت صياغتها في العريضة. استهلكت جهود لجنة العريضة الشعبية خلال ١٩٩٥ لانهاء العنف واعادة تركيز الانتباه على المطالب الدستورية معظم وقتها وجهودها. وعكست التصريحات العلنية للشيخ عبد الأمير الجمري وأبرز قيادي الحركة طوال الفترة من ديسمبر

١٩٩٤ حتى أبريل ١٩٩٥، مخاوفه ومخاوف رفاقه من تردي الأوضاع.

هناك مبادرة أخرى تصب في مجرى النضال اللاعنفي، وهي العريضة النسائية من قبل شخصيات نسائية بحرينية (انظر النص الكامل في الملحق د) ويبدو انه من خلال معرفتهم الأكيدة بهوية مرتكبي ومشجعي أعمال العنف فقد دعت الموقعات على العريضة النسائية الأمير بالقول "وفيما نرفض كلية وبصرامة أعمال التخريب، فاننا لا نعتبرها مبرراً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن وخصوصاً ضد الأطفال والمواطنين العزل". ناشدت النساء الموقعات الأمير شخصياً ، وقبل تقديم مطالبهن الدستورية، بالتدخل "لكسر دائرة العنف وفتح الباب أمام الحوار لتقرير ما تراه حكمتكم المعهودة في التعامل مع الوضع والذي يمكن تحقيقه بالوسائل التالية:

١ ــ وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

٢ ــ التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

٣ ــ توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات معيشتهم وايجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية.

٤ ــ فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول الى الحل المناسب.

٥ ــ تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

٦ــ مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة

من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.

وحسب ما تذكره فوزية عبد الله (١٩٩٧) فقد كانت الرغبة في التصدي للعنف أحد الأسباب الرئيسية لشعور النساء البحرينيات الثلاثمائة وعشرة على إختلاف خلفياتهن الاجتماعية واللواتي وقعن العريضة النسائية بضرورة التحرك. وفيما دعمت العريضة النسائية بشكل واضح مطالب الحركة الدستورية، فانها تلاحظ أن من بين رعاة العريضة الشعبية الأربعة عشرة، لا توجد إلا امرأة واحدة فقط، بينما لو إحتوت على المزيد من توقيعات النساء لعكس ذلك المزاج العام السائد في البلاد آنذاك. تفسر فوزية عبد الله اهمال المرأة بأنه تعبير عن الموقف المتأرجح تجاه قضايا المرأة لدى الحركة الوطنية في البحرين وباقي المنطقة. وتعتبر فوزية عبد الله العريضة النسائية بمثابة تصحيح للوضعية الماثلة وتأكيد للوحدة الوطنية وتثبيت لحقيقة ان حقوق المرأة السياسية هي جزء عضوي من مطالب الحركة باتجاه الحكم الدستوري.

أما النوع الآخر من الذخيرة التي يلجأ إليها النظام في أوقات الأزمة، فهو محاولة شق الحركة من خلال إستمالة بعض قادة الحركة علاوة على تقديم بعض التنازلات لمجموعات معينة بهدف الحفاظ على ولائها أو كسب دعمها. أما أكثر الناس استفادة من جهود النظام لكسب الولاء فهم القبليون والمؤسسات الدينية. ولهذا رأينا كيف جرى تعزيز دور القبليين في قوة الدفاع وقوات الأمن اضافة إلى تعيين ظابطين من ظباط قوة دفاع البحرين على رأس وزارة التربية والتعليم وجامعة البحرين، وكلاهما من ذوي الإنتماء القبلي.[٥٠] أما المؤسسة الدينية فقد حظت بالمزيد من الامتيازات بدءً بالاعتراف بدورها المتميز في مجلس الشورى. ومن بين التنازلات المقدمة أو الموعود بها لمختلف الأفراد والجماعات فان أخطرها على ما يبدو تلك الوعود المقدمة إلى

الطائفة الشيعية. ففي خطاب مهم، في مغزاه التاريخي الإجتماعي، ألقاه الشيخ عبدالأمير الجمري من موقعه كقائد وطني وليس مجرد رجل دين مرموق ذي قاعدة قروية. في ذلك الخطاب قدم الشيخ نصيحة إلى الحكومة لانهاء الأزمة بقوله "ان أي حل يجب أن شاملاً بما فيه الكفاية ليشمل جميع الاتجاهات وفئات المجتمع. أن أي مبادرة تفتقد لهذا العامل هي عبارة عن حل جزئي وغير كامل وبالتالي مرفوض. لقد سمعنا أن هناك بعض التحركات لتحسين الأوضاع المعيشية للشيعة. ويقود بعض رجال الأعمال الشيعة هذا التحرك. إن هذه مبادرة قصيرة النظر لانها تحول النظر عن المطالب بالاصلاح السياسي وتركز على الأوضاع المعيشية فقط. إن مثل هذا التحرك يهدف لخلق الانقسام في أوساط الأمة التي تعمل على اهداف موحدة وواضحة". وفي إعتقادي، جلب هذا الخطاب الحازم على الشيخ الجمري غضب النخبة الحاكمة وحلفائها بمن فيهم المؤسسة الدينية التقليدية.

المشـــــية العوجاء

فـــي ٦ مـــارس ١٩٩٩ خـــلف الأميـــر حمد بن عيسى أبيه كأمير للـــبحرين. وبعـــد فـــترة الحداد الأربعينية التقليدية تحدث الأمير إلى شعبه مؤكـــداً أن الـــبلاد تدخـــل عهداً جديداً نحو الأفضل في جميع المجالات. وأضـــاف الإعلان الأميري أن الوحدة الوطنية والأمن الداخلي من خلال الـــتكافل بيـــن المواطنين البحرينيين بدون تمييز بغض النظر عن أصولهم ومذاهـــبهم هـــي فـــي مقدمة أولوياته. ومن خلال مراجعة سجل الأشهر السابقة من حكمه وتفحص البيئة السياسية (١٩٩٥ :٩) التي يتحرك فيها ســـنحاول التوصـــل إلى استخلاصات. إلا أنني أشـــير بدايةً إن تحليلي يـــتفق مع إحدى ملاحظات مايكل هدسن التي تقول : "هناك نسمات ولكن ليس هناك ريح تدل على تحول سياسي."

اعتـــبر كـــثيرون أن تصريحات الأمير تحمل بشـــائر الخير بشكل خـــاص فـــي بـــلد تميز تاريخه الحديث بالصراعات التي أدت دوريا إلى حالات من الفوضى. أدت المواجهات بين المحتجين وقوات الحكومة منذ بداية ديسمبر (ك١) ١٩٩٤ إلى صدامات عنيفة وترتب عليه حتى كتابة هـــذا النص سقوط عشرين ضحية على الأقل. ولقد صورت التصريحات

التي أدلى بها مسؤولون حكوميون الصراع بأنه نتيجة أعمال إرهابية تقوم بهـا مجموعات إرهابية صغيرة من الشباب الشيعة والمضللين المغرر بهم مـن قـبل جهـات أجنـبية (أنظر عبد الغفار ١٩٩٧) وبالمقابل كانت المعارضـة البحريـنية تصور الصراع بأنه إنتفاضة تستهدف إعادة الحكم الديمقراطي الدستوري (أنظر فخرو ١٩٩٩) أما المعلقون الأجانب (أنظر واينـبرجر، ١٩٩٥ وجـودات ١٩٩٩) فـإنهم يستندون إلى تكرار مقولة الإسـتقطاب الطـائفي فـي وصفهم للأوضاع بأنها صراع بين الأغلبية الشـيعية المفقـرة والأقلية السنية الحاكمة ذات الامتيازات. وفيما اتفق مع مقولـة أن الـتوتر الطـائفي يـلعب دوراً فـي الأزمـة الراهنة إلا إن الإسـتقطاب الشيعي السني هو مجرد عامل واحد من عدة عوامل مؤثرة في النـزاع القائم الحالي.

أثار برنامج الأمير شعورا قويا بالأمل لدى الكثير من البحرينيين، لقد جـرى تقديـم هـذه الوعود قبل ثلاثة عقود وبالتحديد في أغسطس (آب) ١٩٧١ عـندما أُعلـنت البحرين دولة مستقلة وعندها بدا المستقبل واعداً أيضـاً. فـي ذلـك الحيـن كان من المأمول أن تبتعد البلاد عن التركيبة السياسـية التشـطيرية لتنـتقل إلى عالم جديد شجاع يبنيه شعب متنور. وعـدت الخطابـات الرسـمية الناس بأن يصبح الاستقلال بداية مشروع صـياغة الوطن وأن تكون لمهمات بناء الوطن مرتبة الأولوية لدى الدولة الحديـثة الإسـتقلال. حينها سُـمح للمنفيين السياسيين بالعودة إلى الوطن حيـث رحـب بهم الأمير وكبار أفراد الأسرة الحاكمة علناً. وكان التحول المطـلوب باديـاً فـي الأفق بل وفي متناول اليد. هناك إجراءان رمزيان عززا تلك الآمال. الأول هو إصدار جواز السفر الجديد الصادر عن دولة الـبحرين والذي وصف فيه كلمة "مواطن" بدلا "من رعايا دولة البحرين" بالـرغم مـن تصـنيف المواطنين الى ثلاث فئات. الثاني ما تسرب من

لقاءات ممثلي المحميات البريطانية الخليجية التسع، بما فيها، البحرين من أجل إقامة اتحاد خليجي. فقد أصرت البحرين خلال هذه المفاوضات على أن تعكس اتفاقية الاتحاد إرادة شعوب المنطقة. وفيما يتوافق مع رغبة سكان البحرين، اقترحت حكومتها نظام "التمثيل النسبي" كأكثر الآليات ملائمة لإيصال صوت المواطنين إلى اتحاد المشيخات[٣]. وأصرت البحرين كذلك بأن يتم التعبير عن التمثيل النسبي من خلال انتخابات مباشرة (البحارنه ١٩٧٣ : ٦٦ ــ ٦٤).

تسبب الصوت المفاجئ للشيخ عيسى بن سلمان آل الخليفة في ٦ مارس ١٩٩٩ بالحزن حتى لدى خصومه. كان ينظر إليه كشخص مسالم مقارنة بأخيه الأصغر خليفة والذي يحتل منصب رئيس الوزراء منذ استحداثه في ١٩٧١. عمدت مجموعات المعارضة إلى إرسال التعازي وأعلنت عن إيقاف موقت لأعمال الاحتجاج. أعتقد قادة المعارضة أن الأمير الجديد سيتبع بعض إن لم يكن جميع خطوات ملكي الأردن والمغرب الجديدين.

ويمضي المتفائلون بما يزيد عن اللازم في تبريراتهم بأن الأمير الجديد يحتاج إلى بداية جديدة والتصدي للأجنحة المتشددة في أسرته الحاكمة. وكمثال على بعض ذلك فقد أثلج صدر المعارضة نشر الصحافة المحلية لمقالات حول الحاجة إلى تدعيم النظام الدستوري، وهو ما اعتبروه تغييرا في البيئة السياسية.

كرس حمد معظم طاقاته لتدعيم حكمه ومما أحبط المعارضة إن جميع خطواته سارت ضمن إطار النظام القديم. فقد ركز حمد جهوده على تعبئة ذات القوى الخارجية والداخلية لإضفاء الشرعية على حكمه كما هو حال والده. لا تشمل هذه التعبئة بالطبع الإلتزام الفعلي بالحقوق

والالـــتزامات الدستورية المتوجبة على الحاكم والمحكوم منذ ١٩٧٥. يمكن للمرء أن يلخص القضايا التي ركز عليها الأمير طوال الســـنة الأولى من عهده كما يلي:

١ ــ الأسرة الحاكمة

إلى جـــانب الحفاظ على السلم المحلي فمن المؤكد إن تماسك الأسرة الحاكمة يمثل أولى أولويات حمد بإعتبار ذلك التماسك يعكس تأكيد هيبته داخـــل الأســـرة الحاكمة. تمثل الصراعات داخل العائلة آلخليفة، مثلها في ذلـــك كمـــثل العوائل الأخرى الحاكمة في الخليج، مصدر الخطر الجدي الأساسي على إســـتقرار حكم العائلة واستمراره ازدهاره.

و مـــع إنـــني لا أود هـــنا الدخول في التفاصيل إلا إنه يجدر بي أن أشـــير إلى إنـــه ومـــنذ العام ١٩٥٩ حتى العام ١٩٧٠، فقد مثل الأمير عيســـى بن حمد وشـــقيقاه خليفة ومحمد، قيادة الاسرة الحاكمة. أجبرت الـــنـــزاعات الداخـــلية الأخ الأصـــغر محمد بن ســـــلمان على التقاعد المـــبكر عـــام ١٩٧١. عـــندها حل حمد بن عيسى محل عمه كواحد من الـــترويكا الحاكمـــة التي يطلق عليها رســـمياً صفة "القيادة السياسية". لهذا مـــن جهة أخرى تحرك حمد بعد وفاة والده لرص صفوف الاسرة الحاكمة وراءه ســـريعا وحاســـما. فبعد أيام من صعوده للحكم عمد إلى تعيين ابنه ولياً لـــلعهد، وبالـــتالي تمكـــن مـــن تصحيح ميزان القوى داخل "القيادة السياســـية". أمـــا الخطـــوة الأخـــرى والتي قصد بها إستثارة عمه رئيس الـــوزراء فتمثلت في إعادة عمه الآخر من عزلته السياسية. لكن الأهم كان سلســـلة الإجراءات التي اتخذها لتعزيز وضعه من مجلس العائلة الخليفية، إضـــافة إلى تعيـــن بعض أبنائه وأخوته وثقاته لمراكز في المجلس. كما عمـــد إلى زيـــادة المخصصات الشهرية للأفراد الذكور في العائلة الحاكمة

الذين يقدر عددهم ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ، حسب تصنيف معقد.

عمد الأمير خلال السنة الأولى من عهده إلى تعيين نساء ورجال من العائلة من المتعلمين وذوي الكفاءات وآخرين يفتقدونها في مواقع قيادية في الحكومة والمؤسسات العامة. ومن الواضح إن بعض المؤهلين منهم حقق بعض النجاح في مجال اختصاصهم إلا إن كثافة هذه التعيينات أدت إلى تعرض الأمير إلى انتقادات المعارضة التي أشارت إلى إنه يقوم بخلفنة جهاز الدولة.

و الحاصل في هذا المجال إن الامير يحتاج إلى بذل جهوداً أكبر وإلى أن يعمل أكثر مما عمله حتى الآن إذا ما أراد حقيقةً أن يوازن قوته مع قوة عمه رئيس الوزراء وأن يفرض سلطته، الفعلية وليس الرمزية فقط على العائلة والدولة. وبالرغم من كل جهوده فقد يتبين له بأن عليه أن يقرر آجلاً أم عاجلاً أن يتعايش مع عمه أو أن يحيله إلى التقاعد.

٢ ــ المؤسسة القبلية والدينية

تكمن الأولوية الثانية في مرتكزين أساسين من مرتكزات حكم آل خليفة ألا وهما المؤسسة القبلية والدينية .

أود في البداية أن أشير إلى أن كلمة القبلية تثير سوء فهم في مناقشة التركيبة الاجتماعية السياسية في البحرين فمن بين ما يقارب دزينتين من "القبائل" التي تسكن في البحرين فإن قليل منها يتجاوز أفرادها المائة شخص (الزياني ١٩٧٧). فبعض هذه "القبائل" حتى بالمقاييس البحرينية المتواضعة ليست أكثر من عائلات ممتدة. ومن المهم أيضاً إعادة التذكير بأن قبلية بؤرة الحكم في البحرين ليست أكثر من أداة

سياسية. فهي، في نظري. أداة من أدوات الحكم أكثر من كونها قناعة وخيار أيديولوجي. وتتواتر الشواهد على كيف يجري تعبئة القبلية وتفكيكها بما يتناسب مع الأهداف الظرفية للعائلة الحاكمة كما تصوغها بؤرة الحكم. .

وفيما يجري استخدام القبلية كمصدر تقليدي للشرعية، فإن القبلية والولاء القبلي لم يمنحا أية امتيازات سياسية خاصة للقبليين، كما لم تؤديان إلى الإعتراف بالقبليين كمؤسسة لها حقوق، كما هو الحال في الكويت أو السعودية على سبيل المثال. فما يحصل عليه أيُ قبلي هو مكرمة شخصية تعتمد في مغزاها وقيمتها على إرادة الواهب، أي أحد ثالوث بؤرة الحكم. ورغم ذلك، فإن من الصحيح القول أن شخصاً ينتمي إلى قبيلة معروفة يكون في العادة أكثر حظوة لدى العائلة الخليفية من غيره ويكون بالتأكيد أكثر منهم حظاً في الحصول على وظيفة في وزارة الدفاع أو الديوان الأميري على سبيل المثال.

مما لايلاحظه المراقبون أن القبليين تعرضوا خلال مرحلة مهمة وقريبة إلى التمييز ضدهم. إذ يبدو ملحوظاً أن الأسرة الحاكمة عمدت إلى استثناء القبليين من تسلم المناصب السياسية. فحتى عام ١٩٩٦م يحظ أيُ قبلي بمنصب وزاري واحد. وفيما تقتصر الوزارات الاستراتيجية على آل خليفة، فإن وزارات الخدمات الأخرى تقتسم مناصفة بين الوزراء الشيعة والسنة. ويتم إنتقاء الوزراء السنة عادة من "الهولة" وهم العائلات السنية التي سكنت الجانب الفارسي من الخليج وهاجرت إلى البحرين مع مطلع هذا القرن. لم يغير حمد من هذ النهج التشطيري المجرب من قديم رغم إن بداية عهده شهدت استبدال وزيرين من الهولة بوزير من آل خليفة وآخر من الشيعة. أما العمود الثاني الأكثر تعقيدا في حكم آل خليفة فيتمثل في المؤسسة الدينية المنظمة،

الآن، في إطار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي يتعاطى مع الشؤون الداخلية للطائفتين السنية والشيعة، وتشمل صلاحياته الإشراف على إدارة أملاك الأوقاف المدرة للأموال والإشراف على التعليم الديني وتوظيف رجال الدين وغيرهم من كادر المؤسسات الدينية المختلفة.

استفاد حمد من تركة الإدارة البريطانية والتي لا زالت تطبع بطابعها العلاقة الحميمة بين الأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية. فمنذ الأيام الأولي لقيام إدارات الحكومة في عهد الحماية البريطانية كان رجال الدين الشيعة والسنة يتحاشون التورط في مواجهات سياسية أو غير سياسية مع النظام. وشكل هذا أحد السمات المميزة والثابتة في السياسة المحلية حتى بعد الإستقلال. ويمكن ملاحظة كيف إنعكس ذلك بقيام النظام، إثر حل المجلس الوطني في ١٩٧٥، بتشجيع رجال دين من الطائفتين على زيادة أدوارهم في المجال العام وتفعيلها بما في ذلك عن طريق ظهورهم المتكرر وبإنتظام على شاشة التلفزيون وعبر الإذاعة. كما جرى تشجيع بعضهم على إقامة "روابط خيرية" وجمعيات إرشادية للتواصل مع الناس. لكنه تبين، فيما بعد، أن المجموعات الدينية السرية استفادت من تلك الصناديق الخيرية والجمعيات الإرشادية كقنوات لنشاطها السياسي المعارض. وشكل هذا النشاط إحد أسباب قيام إجهزة الأمن، في منتصف الثمانينات، بحل بعض تلك الصناديق الجمعيات مشيرة إلى أنها تستخدم من قبل النشطاء من الشبان المتدينين للوصول إلى الجمهور الأوسع.

إن الروابط التي تجمع الأسرة الحاكمة وكبار رجال الدين مستمرة بالرغم من الإنقطاع المؤقت بسبب نشاط المجموعات الدينية السرية بمن فيهم الحزبيين الشباب من جامعات القاهرة وحوزات النجف وقم. إن

أهميـــة هذه الروابط لا تنحصر فيما توفره لرجال الدين من قنوات مجربة للوصـــول إلى مراكـــز القوة في الدولة وبخاصة إلى بؤرة الحكم. بل هي توفـــر أيضـــا رصيداً ســـياســـياً وماليا يمكنها من التدخل لصالح اتباعهم ومـــن يواليهـــم فـــي مناطقهم. ومن المعلوم أن المنافع التي يمكن تحقيقها بالواســـطة تـــتفاوت ما بين تســـهيل الحصول على وظيفة أو على قرض إســـكان أو قطعـــة أرض للسكن بل وحتى تأمين إطلاق سراح معتقل أو الإفـــراج المـــبكر عن ســـجين. ولقد لاحظنا أن نفوذ بعض رجال الدين هـــؤلاء قد أدى إلى توقف الاحتجاجات في بعض المناطق السكانية الريفية والمدنيـــة خلال الأحداث الأخيرة التي عصفت بالبلاد منذ ١٩٩٤. وتدعم هـــذه الملاحظـــات ما ذهب إليه الدكتور فؤاد خوري (١٩٨٠ ــ ٢٤١) مـــن إن القبـــلية كشـــكل للتنظيم الاجتماعي والتدين كقوة سياسية تدعمان بعضهما البعض.

قدم الأمير خلال عام من حكمه مبادرات تؤكد حرصه على الثمرات السياســـية لاســـتمرار ولاء المؤسســـة الديـــنية. ولاحظنا مبادرة مبتكرة ســـــــنها حمـــد في أول عهده، و هي مبادرة تدل على الكرم لكنها تثير الإســـتغراب، ألا وهـــي تقديمه هبة من الخرفان وأكياس الرز لمئات من "الحسينيات" الشيعية خلال شهر محرم الماضي.

جديـــرٌ بالذكر أن إستمرار حمد في نهج الإستناد على المؤسسة الدينية لـــم يـــؤد، حـــتى الآن، إلى إنخـــراطه المباشـــر في جهود التعبئة الدينية وإســـــــتغلال الديـــن سياســـياً، أو إدعاء التدين وأداء صلاة الجمعة مع الجمهور كما يفعل حكامٌ عربٌ آخرون. كما أن خطته لمنح المرأة حقوقها يتطـــلب مـــنه بـــذل المزيد من الجهود لارضاء حلفاء أسرته الحاكمة من رجال الدين .

٣ ــ قضايا حقوق الانسان

أطلق حمد خلال العام الأول لحكمه عدداً من التصريحات حول قضايا حقوق الانسان. ولبعض هذه التصريحات والاجراءات مغزىً تاريخياً لا يمكن التقليل من أهميته. ومن بينها الوعد باعطاء المرأة حقوقها. لكن المحصلة المترتبة على جردة حساب ما قاله وما فعله لا تشير إلى رغبة جدية في التخلي عن الحكم الاستبدادي. فيما تؤكد بعض الخطوات مهارة حمد التكتيكية فإنها تكشف في ذات الوقت عن تردده في معالجة أسباب الازمة التي عصفت بالبلاد منذ ١٩٧٥. لكن أكثر ما يثير القلق هو كون بعض هذه الخطوات لا يستهدف أكثر من إرضاء الرأي العام الدولي ومنتقدي ممارسات النظام في الخارج. في هذا الصدد بالذات علينا أن نلاحظ أنه حقق بعض النجاح. وتبدو محاولاته لتحسين صورة البحرين الخارجية وطمأنته المستثمرين الاجانب محاولات جسورة ومبتكرة لكنها تبقى حتى الآن غير مثمرة وغير مضمونة الإستمرار. فلقد تعرضت جهود النظام في مجال العلاقات العامة إلى نكسة في بداية هذا العام. فعلى مدى سنوات دأبت منظمة دعم ضحايا التعذيب (REDRESS) ومقرها لندن ومنظمات حقوق إنسان أخرى على رصد وتوثيق شهادات ضحايا التعذيب في البحرين. وفي يناير (ك١) ٢٠٠٠ بدأت الشرطة البريطانية تحقيقاتها الأولية في ادعاءات ضد مدير مباحث أمن الدولة الجنرال إيان هندرسون.

أما الاجراءات الأخرى التي إتخذها حمد في العام الأول من عهده، والمتعلقة بحقوق الانسان فهي كما يلي:

١ ــ بددت إحدى إجراءات حمد المبكرة أية آمال غير واقعية

بإقدامه على تدشين حوار مع شخصيات المعارضة المعتدلة باتجاه مصالحة وطنية. فلقد شهد البحرينيون بتاريخ ٨ يوليو "مكرمة" أميرية غير معقولة. فقد ظهر على شاشة التلفزيون الشيخ عبد الأمير الجمري وهو أحد قادة العريضة الشعبية والمعتقل منذ بداية ١٩٩٦ وهو يقدم إعتذاره للأمير بعد يوم واحد من إصدار محكمة أمن الدولة حكمها عليه بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها خمسة ملايين دينار. وشهد الناس كيف قام الأمير، في استعراض للقوة لا يليق، بالعفو عن رجل الدين المهان. وبدا واضحاً أن المحاكمة الصورية في محكمة بالغة القسوة في أحكامها، ومشهد العفو المهين الذي تلاها تؤكد، جميعاً، ما يردده معارضو النظام الراديكاليون منذ زمن وهو أن النظام لا يتحمل أي شكل من المعارضة حتى المعارضة السلمية التي يدعو إليها الشيخ عبد الأمير الجمري.

على امتداد العام الأول من حكمه أصدر الأمير عدداً من "المكرمات" منح بموجبها العفو المشروط حيث جرى إطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين والسماح بعودة أربعين منفيا سياسيا إلى البلاد. ومن أجل الاستفادة من المكرمة الأميرية فإنه مطلوب من الشخص المعني أن يرسل استرحاما شخصيا يتضمنه إعلان التوبة والتعهد بعدم التدخل في السياسة ويبدو أنه نتيجة هذه الشروط القاسية فقد فضل بضع مئات من المعتقلين وغالبية المنفيين السياسيين عدم التجاوب مع مكرمات حمد المتكررة .

٢ــ أعلن الأمير ضمن خطبه في الأيام الأولى الحاكمة لحكمه مكرمة وعد بموجبها منح الجنسية لجميع الذين يستحقونها، حيث تمكن ٨٥٠ من البدون من إنهاء معاناة استمرت أجيالا يستحق حمد المديح هنا، لكنه تتوجب الإشارة إلى إن هؤلاء البدون هم بدون أمان في وضعهم

الجديد حيث أن المجنسين هم في مرتبة دونية من المراتب الثلاث الجنسية في البحرين.

٣ ــ أعلن الأمير في أكتوبر ١٩٩٩ عن إنشاء لجنة حقوق الانسان. وتتكون هذه اللجنة من ستة أعضاء من مجلس الشورى ، أنيط بها دراسة القوانين والتشريعات النافذة في البحرين واقتراح التعديلات عليها بما يتلاءم مع التزامات البحرين الدولية. أما أبرز منجزاتها فهو الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان في ١٠ديسمبر (ك١) لكنه جرى انتقاد اللجنة لعدم فاعليتها وجديتها.

٤ــ أعلن الأمير في خطابه في العيد الوطني خطة لإجراء انتخابات بلدية حيث تشارك المرأة في التصويت. مثّل هذا الإعلان صدمة للنساء البحرينيات اللذين لحظوا حظا أوفر لشقيقاتهن القطريات واللواتي تمتعن بحق الانتخاب والترشيح في الانتخابات البلدية. ويبقى أن يقرر النظام تاريخ وإجراءات هذا المشروع الجديد.

رغم كل ماتحقق في السنة الأولى من حكم الأمير الجديد يبقى السؤال محقاً: هل هو غير حاسم أم غير قادر أم هو لا يريد؟

ويظهر سجل حمد خلال عام حكمه الأول أنه سجل متواضع وغير مثير. قد يكون خطأه أنه أوحى بتوقعات كبيرة سيحققها دون الاصطدام بعمه القوي. حاول حمد أن يغطي مساحات واسعة دون أن يؤمن متطلباتها ومن ضمنها تأمين قاعدة شعبية لدعم تحركاته. كان إنجاز كل ذلك يتطلب أن يمسك الأمير بالثور من قرنيه.

لقد استبعد حمد أي لقاء مع لجنة العريضة الشعبية ناهيك عن إجراء حوار سياسي ذي معنى يؤدي إلى المصالحة الوطنية. كما سار الأمير

عـلى نهج أبيه فرفض هو أيضاً إستلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية أُرسـلت إليه عبر أحد مستشاريه الجدد. ومن الغريب إن ما قام به الأمير يتسـجم مـع نصوص الدستور حيث تنص المادة ٢٩ بأن من حق أي فرد مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ويمكن للمنظمات والمؤسسات المعـترف بهـا فقـط مخاطـبة السلطات العامة جماعيا. وباعتبار لجنة العريضـة الشعبية بأنها ليست منظمة أو مؤسسة معترف بها، فإن الأمير كـان محقاً من الناحية الشـكلية في رفضه مقابلتها ، إلا إن ذلك هو خطأ إسـتراتيجي واضـح. فالثمن النهائي لذلك الخطأ لن يقتصر على مجرد تأجيل عودة الشرعية الدستورية والديمقراطية .

لم يركن الشيخ حمد إلى الراحة طوال عامه الأول. لقد ركز جهوده فـي الحفـاظ عـلى تماسـك أسرته فيما كان يحاول إقامة قاعدة يعتد بها لسلطته، يستطيع بها منافسة إن لم يكن تقليص سلطة عمه رئيس الوزراء، والـذي يوصف حسب سيرته الذاتية الرسمية بأنه هو باني الدولة الحديثة. ومـن الواضـح إن للعم تصوراته ولا يمكن اسـتبعاد إنه سيكون سعيدا بـتحويل ابـن أخيه إلى مجرد رمز للدولة بدون سلطة. ومع ذلك فما زال مـن المـبكر الحكم على نتائج هذا التنافس أو الصراع الدائر في صفوف العائلة الحاكمة في البحرين أو التكهن بنتائجه المستقبلية.

ملاحظات ختامية

يمكن القول أن تطور أشكال النزاع السياسي في البحرين منذ ١٩٩٢ هو استمرار لعملية اجتماعية ــ سياسية، تحددت معظم معالمها ومساراتها في بداية هذا القرن. فما تشهده الآن هو إمتداد لتاريخ عملية مستمرة وإن كانت متعرجة المسارات بإتجاه إلغاء الطائفية كمؤثر سياسي على بناء المجتمع والدولة. وفيما تغيرت الوجوه والأشخاص وطرأ بعض التغييرت الظاهري على البنى التي يستندون إليها، فإن أهم سمات الصراع ظلت كما هي. إنه صراع بين أداتين من أدوات التعبئة الاجتماعية والسياسية ألا وهما الأداة المستندة إلى القاعدة الإثنية في مواجهة الأداة المستندة إلى القاعدة الوطنية.

لقد كانت الشخصيات التي اجتمعت لصياغة أول عريضة في عام ١٩٩٢ للمطالبة بالعودة إلى الحكم الدستوري تختلف في كل النواحي عن أولئك الذين اجتمعوا في عام ١٩٥٣ لإقامة ما أضحى يعرف بهيئة الاتحاد الوطني. كذلك فان النظامين اللذين واجهاهما مختلفان أيضاً. لكن المهمة التي تصدت لها الحركتان السياسيتان لم تتغير في جوهرها. وتعكس صراعا لم يتم حله بين القوى الاجتماعية – السياسية المحافظة

على الأمر الواقع والقوى الاجتماعية ــ السياسية التي تسعى لإصلاح هذا الوضـــع. وفي حين أن التعبئة من أجل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي عـــام ١٩٥٣ كـــانت مـــرادفة لمواجهة الطائفية والاستعمار والقبلية، فان حـــركة الإصلاح التي بدأت عام ١٩٩٢ طرحت برنامجاً مماثلا رغم ان العنصـــر الدستوري في بناء الدولة حظى بالصدارة . وبالرغم من التباين فـــي خلفيتهما ونمطهما ودرجة تعقيدهما، فان قادة الحركة التي بدأت عام ١٩٩٢ تجـــاوزوا الـــدروس المستخلصة من حركة هيئة الاتحاد الوطني ومـــن الـــتجربة البرلمانية وعلى الأخص تجاوزوا الرأي القائل بضرورة الإنطـــلاق مـــن خـــلال حركة ذات قاعدة وطنية تتخطى التشـــطير الذي فرضه النظام على المجتمع، وأن هذه الحركة وحدها هي المؤهلة والقادرة على تحدي النظام والتقدم بمشروع بناء الدولة.

لا شـــك ان الإجراءات التي اتخذها النظام تجاه حركة الاصلاح التي بدأت عام ١٩٩٢ أشد قســـــوة وضراوة وابتكاراً من تلك التي استخدمت في مواجهته لمحاولات سابقة. فالمعاملة القاسية التي عامل النظام بها قادة الحـــركة وفـــي مقدمـــتهم سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري الذي جرى اعـــتقاله لـــلمرة الثانية منذ يناير (ك٢) ١٩٩٦ تدلل على أن النظام وبؤرة الحكـــم فيـــه قد تعلموا كثيرا من التجربة البريطانية في سياسة التجاذب. وكمـــا هـــو حالهـــا في الماضي ظلت بؤرة الحكم على نهجها في رعاية القـــوى القبـــلية والطائفيـــة والإســـتفادة من خطاب هذه القوى. كما ظلت مســـتمرة في إصرارها على إحباط بناء الوطن ، حتى بالقوة. لقد أضاع الـــنظام فرصة تاريخية كما أهدر امكانيات كبيرة حصل عليها من مصادر اقـــليمية ودولية وبددها على إدامة مشروع لا يمكن إدامته لأنه ضد التاريخ وضد إرادة الناس.

ســـعت هـــذه الدراسة إلى توضيح أن توقيت إنطلاق جهود التعبئة

السياسية في البحرين، كما هو حال المجتمعات المائلة، يعتمد على المتغيرات الظرفية وعلى توافر الفرص التاريخية. إلا أن قدرة هذه الجهود والتحركات على الوصول إلى أي من أهدافها يعتمد على المهارات التكتيكية التي يتمتع بها مخططو تلك الجهود وقادة تلك التحركات سواءً أكانوا يناضلون من أجل المحافظة على الوضع القائم والدفاع عنه أو كانوا من دعاة تغييره. في البحرين، وكما هو الحال في مجتمعات أخرى، تتغير بإستمرار لا مجال لتحاشيه، تلك الأسس التي يقوم عليها التضامن السياسي وتستند إليه جهود التعبئة السياسية. ففي خلال الفترة التي ندرسها غيرت الأطراف المتنازعة أساليبها وتكتيكاتها بما في ذلك مواقفها من تسييس الهوية سواء أكانت أثنية أم غير إثنية. وجاء هذا في مسار مساعي الأطراف لتفعيل جهودها التعبوية أو لتسهيل إقامة التحالفات فيما بينها. وباعتبار الأسرة الحاكمة هي المشارك الأنشط في مختلف عمليات التجاذب السياسي في البلاد يمكن ملاحظة أنها كانت أكثر المتنازعين قدرة على التغلب على خصومها. ويعود ما حققته من إنتصارات على خصومها إلى خبرتها التاريخية الطويلة وإلى ما تلقاه من دعم خارجي، أيضاً إلى تفوقها على جميع خصومها في القدرة على إقامة تحالفات وقتية مع أي من هؤلاء الخصوم. هذا التفوق هو من الأمور التي قد تفسر سهولة إنهيار التحالفات التي تقوم بها بعض أطراف المعارضة حالما تقوم بؤرة الحكم بالتلويح إما بسيف المعز أو ذهبه.

لا تزال الهزيمة التي انتهت إليها الحركتان التاريخيان الساعيتان إلى إنجاز مهمة بناء الوطن، في ٥٤-١٩٥٦ و كذلك في ٧٣-١٩٧٥ ماثلة في الذاكرة الجمعية للنشطاء السياسيين البحرينيين. وتدل مراجعة المسار السياسي خلال العقدين اللذين تليا حل البرلمان عام ١٩٧٥ على أن النشطاء السياسيين من جميع الاتجاهات مصممون على عدم السماح

ان تتكرر الهزيمة أو أن تطوى الدروس المستقاة منها طي النسيان. وعلى الرغم من التشرذم الحالي لحملة العريضة التي انطلقت عام ١٩٩٤، فان المعاني الرمزية التي اطلقتها باعادتها تركيب الصورة وإعادة المصداقية للهوية الوطنية تبقى إنجازاً تاريخياً لا يمكن الإستهانة به. من جهة ثانية نرى أن قيم المقاومة المدنية قد انتشرت في مختلف أوساط الشعب بمن فيهم أولئك الذين كانوا يحبذون الكفاح المسلح حتى وقت قريب كطريق مجد للتغيير السياسي.

سأتوقف هنا لأشير إلى مناقشة ديلانتي لإطروحة هابرماس (١٩٩٢) حول الوطنية الدستورية لشرح الحالة التي تولدت عن الحركة التي بدأت عام ١٩٩٢. لقد وُضعت الصيغة الأصلية لفكرة الوطنية الدستورية في ظل أوضاع أكثر تعقيداً سياسياً واجتماعياً من تلك السائدة في البحرين في الوقت الحاضر، إذ وكما يلاحظ (ديلانتي) فقد برزت الفكرة في اطار الثقافة السياسية في المانيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تشير فكرة الوطنية الدستورية إلى إنتماء يمكن تسميته بما بعد الوطنية، إذ أن نموذجها المرجعي هو التوافق على دستور ديمقراطي. و يشكل الإلتزام بهذا النموذج المرجعي المتوافَق عليه إلتزاماً أكثر إتساعاً وحيوية من النماذج المرجعية التقليدية السائدة. وحسب (هابرماس)، فان هذه الهوية المركبة على اساس الإلتزام بهذا النموذج المرجعي المتوافَق عليه هي الأكثر ملائمة لمتطلبات مجتمع متعدد الثقافات والإثنيات.

تبدو فكرة الوطنية الدستورية فكرة جديرة بالدراسة المعمقة إذ إنها قد توفر وسيلة لتجاوز ان لم يكن حل المشكلة المدمرة النابعة من صراع الهويات المتوازية في مجتمعاتنا. ولقد اعتقد القوميون العرب في البحرين، وفي مناطق أخرى من الوطن العربي، ان مشكلة الهويات

المتنازعة في مجتمعاتنا هي مجرد مشكلة انتقالية وستختفي بعد توحيد الأمة العربية. حين تم إستبدال الحل المستند إلى طموحات الوحدة الشاملة في السبعينيات بطموح يتجه نحو وحدة محدودة هي وحدة الخليج العربي فإن المشكلة لم تختف ولم تقل حدتها. واذا أخذنا بالاعتبار ضخامة العقبات التي ما زال المشروعان الوحدويان يواجهانها تتضح أهمية التفكير في مخارج من صراع الهويات المتوازية.

في هذا الاطار، يبدو أن الوطنية الدستورية تقدم اساساً عقلانياً بديلاً لتشكيل الدولة في المنطقة. وهنا أيضا فإن إغراءات إضفاء هالة خاصة على الأرض أواللغة أوالجماعة الاثنية بشكل أساساً لإستمرار التجزئة والتشرذم. لهذا أيضا فإن تشكيل المواطنة الدستورية قد يكون وسيلة ناجعة لصياغة هوية جديدة تقوم على الإعتراف بالتعددية لا على تجاهلها أو محاولة القفز عليها. ان مثل هذه الهوية اذا استعرنا تعبير ديلانتي إنما ترتكز على المحاولات المبذولة لتخطي نواقص الثقافة السياسية السائدة بما في ذلك العقبات الكأداء التي ما تزال تواجه الجهود الرامية لإتمام بناء الوطن والدولة. ان هوية مستندة إلى المبادئ الدستورية المتوافق عليها، هي أكثر واقعية من استمرار العيش في إطار المأزق الذي يسببه استمرار قدرة العائلة الحاكمة، من خلال الدولة، على هزيمة المحاولات لاستبدال الهويات الإثنية المتنافسة بهوية وطنية. وبكلمات أخرى فإن الوطنية الدستورية، أو المواطنة الدستورية، قد تصبح هي القوة التاريخية التي تمكننا من تحويل التجاذب في البحرين من تجاذب يقوم حول الهوية إلى تجاذب يتمحور حول بناء مؤسسة الدولة.

حاولتُ في الصفحات الماضية إيضاح ان أربعة عقود من السعي الدؤوب للإبقاء على التشطير العمودي لمجتمع البحرين لم توفر للنظام لا الإستقرار ولا الشرعية. كما أن هذه المساعي لم تسمح للبلاد ولا لأهلها

بالتحول إلى دولة وأمة. وتبقى الفجوة التي تفصل بين الجانبين المتصارعين في البحرين عميقة بشكل مخيف.

وتبدو هذه الفجوة ماثلة للعيان بشكل يومي عبر الإمثلة التي توفرها عقودٌ من ممارسات تشطير المجتمع. ومن هذه الأمثلة وجود تاريخين في أجندة البحرين وهما ١٦ ديسمبر و ١٥ أغسطس. يعكس هذان اليومان بوضوح شديد الفجوة التي أشرت إليها والتي تفصل العائلة الخليفية وبؤرة الحكم فيها وأتباعهم من جهة وبين معظم معارضيه من جهة أخرى. ففي العيد الوطني، إي ١٦ ديسمبر ، هو في الواقع يوم عيد جلوس الأمير السابق على العرش عام ١٩٦١، تحتفل العائلة الحاكمة ومؤسسات الدولة، بينما يتجاهل هؤلاء يوم الاستقلال الوطني هو ١٥ أغسطس، حيث لا يُحتفل به رسمياً. وبالمقابل تحتفل مجموعات المعارضة داخل البحرين وخارجها بيوم الاستقلال.

أود في نهاية استنتاجاتي أن أشير إلى ما كتبه بارثاجي (١٩٨٦) حول فكرة الخط المتعرج[٥١] Crooked Line . فما قمت به من متابعة لمسار التغييرات السياسية والاجتماعية في البحرين إنما يبرز السمة المتعرجة لهذا المسار. كذلك تبرز حقيقة أن التغييرات في الواقع وفي العمق هي أكبر مما تبدو عليه على السطح. صحيحٌ أن ظواهر الأمور يشير إلى إن العلاقات السياسية والإجتماعية في البحرين بقت كما كانت عليه رغم عقود من النضال الدؤوب . إذ تشير ظواهر الأمور أن العائلة الخليفية ما تزال ممسكة بزمام الوضع وما تزال المؤسسات والبنى الإجتماعية والسياسية، في جوهرها، على ما كانت عليه رغم مرور سبعة عقود على الخطوات الأولى التي اتخذها الإنجليز لتحويل النظام القبلي إلى دولة. كذلك فان موازين القوى، في ظاهرها، تبدو كما كانت عليه رغم مرور خمسة عقود على أول تحرك

قـــامت به قوى التنوير المحلية المتمثلة في هيئة الإتحاد الوطني، لتحويل الدولـــة الهشـــــة إلى دولة دستورية. أقول إنه ورغم هذه المظاهر، فان قـــراءتي لمســـــار العلاقات السياسية والاجتماعية في البحرين يظهر ان ســـبعة عقـــود مـــن العمل الدؤوب، وإن كان متعرجاً، قد أدخلت تغييرات جوهـــرية على المؤسسات السياسية وبنية وميزان القوى في البلاد. وعلى حـــد تعـــبير (بارثـــاجي) فإننا نســـــتطيع من خلال متابعة الانعطافات والـــتقاطعات علاوة على متابعة التحركات غير المقصودة وما هو كامن وما هو معلن وما هو مباح وما هو محرم أن نتبين كم هي معقدة الأحداث الـــتي تجري أمام أعيننا وأن نتبين إنها ليست إحداثاً طارئة بل حلقات في سلسلة عملية ديناميكية تســـــهم في تشـــكيل التاريخ.

هوامش

١ ــ لمــزيد من التفاصيل حول الفتح من مصادر آل خليفة، انظر الخليفة و أبا حسين ١٩٩٣

٢- انظــر الــلحق (د) فــي كتاب خوري (١٩٨٠، ص٢٦٢ – ٢٦٣) لمعــرفة أســماء بعــض الــوزراء الشيعة المحليين. كتب خوري "ومن أجل مضــاعفة الايجار، إعتمد الشيوخ على نصائح خبراء محليين لديهم معرفة بنوع الــتربة، ومحصــول الــنخيل، والمياه والري وأنواع النخيل وغير ذلك. حظي الــوزراء وجميعهــم مــن الشــيعة، من خلال علاقاتهم مع الشيوخ بمكانة في عــائلاتهم واكتسبوا نفوذا في قراهم. ولا يزال من جمعوا ثروة منهم ، يحظون مكانــة مــتقدمة في مجتمعاتهم. (ص٤٧). ومما يجدر ذكره أن وجود الوزراء الشــيعة كوسطاء للحكام في البحرين هو أمر سابق لغزو آل خليفة (سيرجنت ٩٣-٩٤ – ١٩٩٣). وهكــذا وفر الوزراء الشيعة لآل خليفة ذات الخدمات التي كانوا يقدمونها للغزاة والحكام السابقين.

٣- تعكس التصريحات الرسمية للقادة الاثنيين قدرا من التأدب حتى عندما يــلمحون إلى تفوق مجموعتهم الاثنية مقابل تخلف المجموعات الاثنية الأخرى. إلا إنــه وبعــد عدة أسابيع من اندلاع الاحتجاجات في ديسمبر ١٩٩٤، نُشرت قصــائد متــبادلة بين شخصيتين من كبار شيوخ ال خليفة، وجرى توزيعها على

نطـــاق واســـع مـــن قبل أنصار ومعارضي النظام على السواء. أثارت قصائد الشـــيخ أحمد بن محمد الخليفة، شاعر الأسرة الخليفية المعروف والشيخ خالد بن أحمـــد الخـــليفة رئيس ديوان ولي العهد، الغضب والاستنكار وشجع ذلك ظهور قصـــائد مضـــادة من قبل أشخاص مجهولين من الشيعة. والنوعين من القصائد يحمل في طياته نزعات عنصرية واضحة.

٤- يشـــمل ذلـــك تعيـــن ممثل بريطاني في البحرين. ففي الفترة ما بين ١٨٧٩-١٩٠٠ كـــان يـــتم تعيين مواطنين محليين لمثل هذا المنصب الرفيع في بلدان المنطقة. (انظر Leinharat ١٩٧٤)

٥- النســـــــــبة، بحـــراني، في اللغة العربية، هي نســـــبة مشتقة من الـــبحرين، لكنها أضحت لاحقاً تشير إلى الشيعة في البحرين مواطنين وغيرهم، وعلى ذات المنوال فان كلمة عرب أضحت تشير إلى السنة في البلاد عرباً كانوا أم لم يكونوا. وباستثناء فترات الاستقطاب الحادة فان الجمهور لا يستخدم تعبير البحارنة والعرب الذي انتهى في الخمسينيات.

٦- أشـــار كيلي (١٩٩١) إلى إن "سبعينيات القرن التاسع عشر شـــهدت إنـــتهاء مرحـــلة تاريخية في الخليج فقد جرى القضاء على القرصنة والحروب البحرية باستثناء اندلاع اشتباكات ذاتوية حول مصائد اللؤلؤ خلال أشهر الصيف، كمـــا تـــراجعت كثيرا تجارة الرقيق بسبب محدودية المصادر في شرقي أفريقيا. جـــرى ترويض القبائل العربية المتوحشة على سواحل الجزيرة العربية وفرض عليهم حصر خلافاتهم التافهة ضمن أراضيهم".

٧- الوقائع المذكورة تتضمنها أوراق مؤتمر البحرين خلال العصور الذي نظمـــته وزارة الإعـــلام. وقد حضر المؤتمر ما يقارب مائة وعشرين باحثاً من مختلف أنحاء العالم ونشر في مجلدين

أنظر Al -khalifa &Rice,eds ١٩٩٣

٨- فيمـــا ترتـــبط المقاومة اليومية بالفلاحين في الأصل، فإنها ليست شأناً

فلاحياً، تلاحظ ايكستين (١٩٨٩: ٨ ــ ٩) ان جميع الفئات الاجتماعية يمكنها أن تقاوم المجموعات المهيمنة بطريقة عنيفة مماثلة. أما شارلز بلجريف (١٩٦٠) المستشار البريطاني فيقدم أمثلة على الدور المجرب لسلاح الضعفاء في السياسية المحلية. نفذ سائقو الباصات والتاكسي الإضراب. وقد استعاروا التكتيك من سائقي التاكسي في بيروت والذين يشنون إضرابات متكررة. تسبب ذلك في توقف شبه شامل لحركة السيارات حيث قامت عصابات منظمة من الصبية والبنات أحياناً برش الطرق بالمسامير المثبتة في أغطية زجاجات المياه الغازية، والتي تثقب عجلات مئات السيارات. عمد الصبية إلى الانطلاق من الازقة الضيقة ووضع المسامير في الطريق ومراقبة النتائج من الأزقة المظلمة التي يمكنهم الانسحاب اليها بسهولة. انه من السخف أن تتسبب أعمال بضعة صبيان وأطفال في هذا المشكلة العويصة، لكنه لم يكن بامكان الشرطة القبض عليهم، ورغم القبض على بعضهم والتعامل معهم بما يناسب فعلتهم الا انهم لم يرتدعوا. أما السبب الرئيسي وراء الاضراب فهي الكلفة العالية للتأمين من قبل شركات التأمين البريطانية. وعندما سمحت الحكومة بانشاء شركة تأمين محلية للتفاوض مع الشركات الاجنبية تراجعت المعارضة وانتهى الاضراب لكنه ومع تعلم الصبية "لعبة المسامير" فقد وجدوها هواية ممتعة. يلجئون اليها كلما اندلعت اضطرابات في البحرين، ويلعبونها أحياناً لمجرد المتعة. ص ٢٠٤

٩- أدى تسجيل الأراضي إلى تعزيز العناصر الطائفية في نظام التشطير، حيث جرى تسجيل القطع المتنازع عليه او غير المدعي فيها على أنها أراض للأوقاف. وجرى تسجيل مجلس للأوقاف السنية ومجلس للأوقاف الشيعية للاشراف على هذه الممتلكات ويقوم الحاكم بتعيين رجال دين ووجهاء من كلا الطائفة لكل من المجلسين.

١٠- بالرغم من أن ظروف العمل في صناعة النفط أفضل كثيرا من ظروف أعمالهم السابقة فقد شن العمال اضرابات عمالية متفرقة لتحسين هذه الظروف. أما أول اضراب منظم وطويل فقد جرى في ديسمبر ١٩٤٣ وكان

الاضراب ناجحاً ويعود ذلك جزئياً إلى خوف الانجليز من انعكاساته السلبية على الجهود الحربية في المنطقة (انظر عبد الله خالد ١٩٧٩. ١٠٤-١٢١)

١١- يقسم عبد الله سيف (١٩٩٥) وهو دارس للمجموعات الاثنية المحلية ويحظى بدعم كبار رجال الشيعة، سكان البحرين إلى أربع فئات.

المواطنون الاصليون المعروفون بالبحارنة. ينحدر البحارنة من قبائل عربية (ربيعة وبني عقيل، ومعظمهم يعيش في القرى الساحلية للجزيرة الرئيسية).

الأسرة الحاكمة وحلفاؤها الذين استقروا بعد غزو آل خليفة. هؤلاء هم عرب سنة لكن المثير للاهتمام هو أن عبد الله سيف يذكر فئة أخرى وهم شيعة عرب جلبهم الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين في ١٨٦٩.

الهولة السنة ويدعون انهم عرب هاجروا إلى البحرين مؤخراً

عرب آخرون هاجروا إلى البحرين من مناطق عربية أخرى مثل الجزيرة العربية واليمن وعمان والعراق وغيرها. وغير عرب هاجروا إلى البحرين من ايران والباكستان وأفغانستان والهند وأفريقيا، هم مسلمون تعربوا.

١٢ ــ كتب لوسون (١٩٨٩: ٦): "في الواقع فإن خلافات عقيدية عميقة أسهمت في اندلاع نزاعات حادة بين العائلة الحاكمة والقبائل التي تتبع المذهب الحنبلي من وسط وشرق الجزيرة العربية وكذلك اختلافات حادة بين المؤسسة الدينية في الجزء الشمالي من الخليج وتلك القائمة في الجزر". يلاحظ أيضا وجود خلافات عقيدية ضمن المذهب الشيعي بين الأصوليين والاخباريين.

١٣ــ في دراسته حول التمايز في لهجات البحرين، لاحظ (هولز١٩٨٧) وجود تمايزات بين الشيعة والسنة وكذلك ضمن الطائفة الواحدة. ومن هذه الزاوية فان هذا البلد نموذج على التباينات الكبيرة بين المجموعات البشرية: بمعنى أن التباينات اللغوية المستندة إلى المجموعات تستبدل تدريجيا بعوامل تستند إلى المتغيرات الاجتماعية مثل الطبقة والتعليم. يلاحظ هولز ان التغيير في

الـــنظام الاقتصادي في البحرين. "انطلقت القوى الاجتماعية مما أثر مباشرة على العلاقـــة مـــا بين الانتماء للمذهب واللهجة. ومن أهم العوامل: الاختلاط المتزايد والـــذي ينتج عن التطور في الصناعة الحديثة واعادة التوزيع السكني تدريجيا في مـــناطق مختـــلطة في المدن الجديدة، والأهم في المدارس الحكومية حيث التعليم الالـــزامي للأطفال المنتمين للطائفتين. للانتشار السريع للراديو والتلفزيون خلال الســـنوات الخمسة عشرة الماضية تأثير عميق في تعميق احساس الناس بالهوية الوطنية والتخفيف من التعلق بالطائفة.

١٤ــ كـــتب تشـــارلز بلجريف ١٩٦٠ أنه قبل وصوله إلى البحرين عام ١٩٢٦ "العـــبت القـــبائل العربية في البحرين مثل النعيم والبنعلي والدواسر قبلهم دوراً مهمـــاً فـــي شؤون البحرين. جرى تشجيع ولائهم لآل خليفة بمنحهم قطع أرض وأضـــحوا أغـــنياء من تجارة اللؤلؤ. ومع تدهور تجارة اللؤلؤ فقد افتقرت تـــلك القبائل، وانفصل أفرادها من الاعتماد على القبيلة. ان قليلا من أفراد الجيل الشـــباب يعلقون أهمية على أصلهم القبلي، والحقيقة أن انتماء شخص إلى النعيم والبنعـــلي لا يحمل في طياته مكانه متميزة، الا في أوساط الاسرة الحاكمة" ص ١٢٧

١٥ــ تقدم المؤسسة العسكرية الأمريكية (جامعة الدفاع الوطني ــ١٩٩٧) الوصـــف الـــتالي للـــبحرين "انها موطن واحدة من أقدم الحضارات في الشرق الأوسط وأول دولة سيشح النفط فيها ومن بين البلدان القليلة التي تشهد مواجهات سياسية عدائية من قبل معارضة اكثر راديكالية وضجيجاً. تعتمد البحرين أساساً عـــلى عوائد من صناعة تكرير النفط الذي يأتي اغلبه من السعودية، والخدمات. يتمـــتع أميرها المريض الشيخ عيسى بدعم السنة والشيعة طوال حكمه الذي امتد ٣٥ عامـــا. يحكم الشيخ عيسى بالتشاور مع أفراد عائلته وخصوصاً أخيه الشيخ خـــليفة رئيس الوزراء وابنه ولي العهد الشيخ حمد، وأعضاء الحكومة التي تضم شـــيعة وســـنة. تسمح البحرين بتناول الكحول وأنماط الملابس الغربية المتحرّرة الـــتي لا تحـــتمل في جارتها السعودية. كما تسمح للجاليات المسيحية واليهودية

والهندوسية والبهائية بممارسة عباداتهم علناً."

١٦ــ يشـــدد يوسف الفلكي (اسم مستعار لأحد قادة الهيئة) على أن تأسيس اتحاد العمل العام كان بضغط من قواعد الهيئة على قيادتها.

١٧ــ بالـــرغم مـــن أن تشارلز بلجريف كتب كتابه وهو يشـــعر بمرارة شـــديدة بعد تقاعده في ١٩٥٧ فقد كان محقاً في قوله: "اعلنت قيادة هيئة الاتحاد الوطـــني أنـــه ليس من خلاف بين الشيعة والسنة وأن جميع مواطني البحرين قد اندمجـــوا فـــي الحـــركة الشعبية. لكنهم حرصوا بشدة على مراعاة التوزيع بعدد متســـاوٍ للشـــيعة والســـنة في جميع اللجان التي شكلوها بما في ذلك الوفود التي شكلوها لمناقشة الشيخ".

١٨ــ جـــبهة الـــتحرير الوطني، هي التنظيم الشيوعي في البحرين. حركة القوميـــين العـــرب كـــان لها فرع في البحرين تحول لاحقاً إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ــ البحرين وحالياً الجبهة الشعبية في البحرين.

١٩ــ بـــدأ أحـــد هـــذه الإضرابات في ٩ مارس في شركة النفط (بابكو) المملوكة لشركات أمريكية جاء في مطالبهم إلى جانب المطالب المرتبطة مباشرة بالســـلامة المهنية وأوضاع العمل، الاعتراف بحق التنظيم العمالي. وإنهاء حالة الطـــوارئ، والاعتراف بحرية الصحافة والتجمع والتعبير، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورجوع المنفيين ووضع حد لتحرشات رجال الشرطة (انظر موسى ١٩٨٧ ونخلة ١٩٧٦: ٧٩).

٢٠ــ مـــنذ انشاء قوة دفاع البحرين وحتى عام ١٩٨١، كان يمكن لبعض الشباب الشيعة الالتحاق بها من خلال الوسطاء المناسبين ولكن ليس في مناصب تتطـــلب مهـــام قياديـــة أو قتالية. ويشمل المعتقلون السياسيون من الجنود حتى ١٩٨٧ أشخاصـــاً شـــيعة وســـنة. لكنه وعلى اثر المحاولة الفاشلة للانقلاب في ١٩٨١ فقـــد توقفـــت قـــوة دفـــاع الـــبحرين عن تجنيد الشيعة وسرحت الجنود والميكـــانيكيين والسواق الشيعة، وكذلك أولئك الذين يشغلون وظائف ثانوية، وبذا

فان قوة دفاع البحرين سنية قبلية خالصة.

٢١ــ حسب ما ذكره د. حسين البحارنة و هو أحد كبار المسؤولين البحرينيين المعنيين بالمفاوضات فان معظم الامارات عارضت المبدأ الديمقراطي المقترح من البحرين قبل المفاوضات الدستورية المتعلقة بالانتخاب المباشر لاعضاء المجلس الاتحادي المقترح من قبل سكان الامارات منفردة. وتغلبت وجهة النظر القائلة بتعيين أعضاء المجلس الوطني من قبل الحكومات المعنية ". (١٩٧٣: ٦٤)

٢٢ــ هادي المدرسي شخصية قيادية معروفة في أوساط الاسلاميين العراقيين وكان يعيش في المنفي في الكويت وهو أحد الذين حصلوا على مكرمة الجنسية بطلب منه. ولربما يكون منح الجنسية للمدرسي تعبيراً عن امتنان حكومة البحرين للذين زكوه من رجال الدين الشيعة وخصوصاً آية الله شيرازي، وهو خاله. لكن هذه المكرماة شكلت تذكيراً أيضا للمؤسسة الدينية المحلية بقدرة النظام على تجاوزها والحصول على دعم من السلطات الشيعية في الخارج. منذ وصوله إلى البحرين غداة الاستقلال، أصبح المدرسي متحدثاً ومقرئا مشهوراً في مختلف مجالس العزاء الشيعية. وكما هو حال الشيوعيين العراقيين السابقين في الخمسينيات فقد جلب المدرسي معه إلى البحرين دروس خبرة النضال السري في بيئة أكثر تطورا وقساوة. لكنه وعلى خلاف من سبقوه من الشيوعيين العراقيين لم يعتبر قصر مدة إقامته في البحرين عاملاً يحدُ من استيعابه الكامل للظروف المحلية. اضافة إلى ذلك فقد اعتبر وجوده في البلاد مهمة تاريخية وتكليفاً أوكل اليه لبناء الحركة الجماهيرية للمضطهدين وقيادتها رغم التضحيات ، كما هو حال السيد الخميني. في البداية عمل المدرسي في ظل المؤسسة الدينية الشيعية، وعلى هامش كتلتها البرلمانية لتأسيس خلايا مناضلة تطمح في القيام بدورٍ يتجاوز دور رجال الدين الشيعة في طائفتهم أو الدور الوطني للكتلة الشيعية البرلمانية. قدم المدرسي من خلال ظهوره المتكرر في التلفزيون والاذاعة الحكوميتين بعد حل البرلمان،

أفكاراً بدت جذابة للشباب الشيعة المدنيين تتلائم سياسة النظام الذي تشجع التمثيل المتناثر. كانت خطاب المدرسي، وهو الحاصل على الجنسية البحرينية بمكرمة أميرية، تتصاوق مع وجهة النظر الرسمية التي أخذت بتشجيع الخطاب الديني في مواجهة الالحاد والعلمانية وغيرها من الأيدلوجيات المستوردة اضافة إلى الدعوة للسلوك المعتدل ومحاسن الأخلاق. إلا إن الأمر لم يدم. ففي أعقاب انتصار الثورة الايرانية في ١٩٧٩ إتهمت الحكومة الشيخ المدرسي بالتورط في عدة أعمال لدعم الثورة، وجرى إسقاط جنسيته وإبعاده في صيف ١٩٧٩. بعدها أتهم أيضاً بأنه المخطط للمحاولة الانقلابية الفاشلة في عام ١٩٨٠. و يمكن ملاحظة إن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين قامت بعد ابعاد المدرسي بفترة قصيرة أعلنت عن إنه كان ممثلاً للامام الخميني في البحرين وهو أمرٌ لا يمكننا التحقق منه. (انظر بيان ج ا ت ب بتاريخ ٢٨/٨/ ١٩٧٩).

٢٣ــ أخذاً بالاعتبار معارضة القيادات الدينية، فقد ظلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ترفض الترخيص بتشكيل جمعيات نسائية في المناطق ذات الاغلبية الشيعية. وانطلاقا في ذات الاعتبارات ظلت الوزارة ترفض الترخيص لـلجمعيات النسائية في المدن بفتح فروع لها في الريف. ولا يزال الحظر غير المعلن مستمراً. ظلت جمعية فتاة الريف (٧٠ــ١٩٧٩) وهي جمعية غير مرخصة الوحيدة من نوعها في الريف.

٢٤ــ مثلت مجلة المواقف الاسبوعية اطاراً للمؤسسة الدينية الشيعية، إلى جانب كونها منبرا لترويج طروحات الحكومة. ظلت المواقف طوال الفترة البرلمانية وسيلة للتحريض ضد المجموعات والأفراد المختلفين مع الاتجاه الديني والذين تطلق عليهم صفة العلمانيين الماركين.

٢٥ــ جاء في الدراسة القيمة التي أعدتها جمعية المحامين في انجلترا وويلز عام ١٩٩٨ حول النظام القضائي في البحرين ما يلي: "ينص دستور ١٩٧٣ على مبدأ الفصل بين السلطات وتحصر المادة التنفيذية بالحكومة

والسلطة التشريعية بالمحاكم. تنيط المادة ١٠٢ فقرة (أ) بالسلطة التشريعية صلاحية تنظيم المحاكم، بما في ذلك تحديد نوعها ودرجاتها ومهماتها وولايتها حسب القانون. شهدت السبعينيات اقامة عدة محاكم بما في ذلك محكمة الاحداث بموجب القانون رقم ١٧ لعام ١٩٧٦".

٢٦ــ الاستثناء بالطبع هو الشيخ إبراهيم بن سلمان آل خليفة والذي خالف أوامر كبار أفراد العائلة وخاض الانتخابات ونجح فيها. عرف خلال التجربة البرلمانية بالشيخ الأحمر بسبب آرائه السياسية وتعاونه مع كتلة اليسار. تزايدت شهرته اثر اعتقاله في مايو ١٩٧٤ خلال زيارته لمصنع "البا" وهو مصهر المونيوم تملكه آنذاك شركة متعددة الجنسيات. وبالرغم من انتمائه العائلي والحصانة البرلمانية التي يتمتع بها واحتجاج زملائه البرلمانيين فقد جرى اعتقال الشيخ ابراهيم بن سلمان لمدة اسبوع.

٢٧ــ جرى ادخال ضوابط ادارية وتشريعية لمنع الحملة الانتخابية من التحول إلى حملة سياسية للأحزاب. بدت الحملة الانتخابية على السطح وكأنها تسير في اطار إستراتيجية النظام التشطيرية. وبالرغم من إن المرشحين تصرفوا كممثلين لاحزاب سياسية، فلم يُسمح لأي كتلة بخوض الانتخابات ككتلة وبشكل جماعي. من جهة أخرى أصدرت الحكومة في سبتمبر ١٩٧٣، أي قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات قانوناً جديداً (قانون بمرسوم رقم ١٨) يمنع فعليا أي اجتماع عام دون موافقة مسبقة من الشرطة.

٢٨ــ حصل المرشحون الدينيون على فتوى حول قضية حقوق المرأة المتساوية وهي قضية جدالية من كبار رجال الدين الشيعة المحليين تدين ما يعتبرونه فقرة "غير اسلامية " من برنامج اليسار الداعي إلى حقوق اقتصادية وسياسية واجتماعية متساوية للمرأة. ومن الجدير بالإشارة إليه نجاح مرشحي اليسار باقناع رجال الدين الشيعة ذاتهم بإصدار فتوى مضادة.

٢٩ــ يتوجب هنا أن نضع تحفظاً بسبب إستثناء النساء من المشاركة في الانتخابات، وبالرغم من احتجاج عدد من المنظمات النسائية ومعظم النشطاء

السياسيين غير الدينيين، فقد حصر قانون الإنتخابات المواطنين المؤهلين للتصويت في الذكور ممن تزيد أعمارهم عن ٢١ عاما.

٣٠ـ خاض اليسار حملته الانتخابية تحت إسم كتلة الشعب وببرنامج انتخابي واحد. تم إنتخاب ٨ من بين ١٢مرشحا في الكتلة وجميعهم معروفون بأنهم علمانيون ولهم تاريخ من النشاط السياسي السري، ومعظمهم قضوا فترات كسجناء سياسيين. اما الكتلة الدينية والتي تضم رجليْ دين فقد كانت أقل تحديدا حيث تراوح أعضاؤها بين ٤ و٦ بحسب الظروف وتبعاً للقضايا المطروحة. تطلب التوازن البرلماني تبادل الدعم بين أعضاء الكتلة الدينية وزملائهم من أعضاء الكتل الإخرى أو الحكومة. بدا واضحاً في البداية إن الحكومة كانت تنظر إلى الكتلة الدينية كإضافة على ما في حوزتها من الوسطاء المحايين. تدعمت طموحات الكتلة الدينية في رؤيتها لنفسها بسبب التطورات خارج البحرين. وتنم مقالات وافتتاحيات مجلة الموقف المؤيدة لهم عن طموح نحو السعي لدورٍ مماثل لتنظيم شيعة لبنان (حركة أمل) وخصوصاً لدور مؤسسها الامام موسى الصدر. باستثناء الشيخ الأحمر، الشيخ ابراهيم بن سلمان الخليفة ، فقد كان لمعظم النواب المستقلين تجربة سياسية في الماضي سواء كنشطاء في هيئة الاتحاد الوطني أوعبر عضوية مختلف المنظمات الوطنية. (لمزيد من التفاصيل انظر موسى ١٩٨٠ و خوري ١٩٨٧)

٣١ـ في عام ١٩٧٤ تحالفت الكتلة الدينية وبعض المستقلين والحكومة بحيث هُزم اقتراح اليساريين بجعل الأول من مايو عطلة رسمية. اما مشروع الكتلة الدينية بخصوص الفصل بين الجنسين وهو المشروع الذي عارضه اليساريون وأكثر نواب الوسط فقد تم أقراره بدعم أصوات الحكومة (١٤ وزيرا هم أعضاء البرلمان حكما). وفيما جرت مناقشة الاقتراحين بحماس من قبل أعضاء الكتلتين فقد كان من الواضح أن الحكومة اعتبرت القضيتين هامشيتين. ولتأكيد الطابع الإنتقالي وغير المبدئي لهذه التحالفات فان الحكومة لم تحاول تنفيذ إقتراح فصل الجنسين. إضافة إلى ذلك فانه ومنذ ١٩٨٧ فقد كانت

الحكومة تحتفل بالأول من مايو كيوم عالمي للعمال.

٣٢ــ ينص المرسوم:

"اذا قــامت دلائل جدية على أن شخصا أتى من الافعال أو الاقوال أو قام بنشــاط أو اتصــالات داخل البلاد أو خارجها مما يعد اخلالاً بالأمن الداخلي أو الخــارجي للــبلاد أو بالمصــالح الدينية والقومية للدولة أو بنظامها السياسي أو الاجــتماعي أو الاقتصــادي او يعد من قبيل الفتنة التي تؤثر أو من المحتمل أن تؤثــر عــلى العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة أو بين المؤسسات المختلفة لــلدولة أو بين فئات الشعب أو بين العاملين بالمؤسسات أو الشركات أو كان من شــأنها أن تســاعد على القيام بأعمال تخريبية أو دعايات هدامة أو نشر المبادئ الالحادية جاز لوزير الداخلية أن يأمر بالقبض عليه وايداعه أحد سجون البحرين وتفتيشه وتفتيش سكنه ومحل عمله واتخاذ أي اجراء يراه ضروريا لجمع الدلائل واستكمال التحريات".

٣٣ــ نشــرت صــحيفة الاضــواء المحلية بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٥ بياناً مشــتركاً جاء فيه "أن الحكومة وعدت بمراجعة المرسوم وآخر موعد لذلك يوليو تمــوز ١٩٧٥". كما لاحظ أن المراجعة بمفهومهم تعني الغاء المرسوم، وانه في جميــع الأحوال فان نهاية يوليو ١٩٧٥ الموعد النهائي لالغاء المرسوم. وقد وقع عــلى الــبيان نائبان من الكتلة الدينية الشيخ عبدالأمير الجمري وعبد الله المدني، ونائــبان مســتقلان هما رسول الجشي وعلي الصالح وثلاثة نواب يساريون هم محمد سلمان حمادة ومحسن مرهون وخالد النوادي.

٣٤ــ جاء حل البرلمان على اثر استقالة رئيس الوزراء بحجة أن حكومته عاجــزة عن تأدية مهامها لانها لم تحظى بالتعاون من قبل المجلس الوطني. وقد ذكــر الأميــر فــي تكليفه رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة الجديدة. "وقد أشار ما ذكــرتموه فــي كتاب استقالة الوزارة السابقة من استحالة التعاون ما في الدستور من الثغرات فان العمل على تلافي تلك الثغرات وسد ذلك النقص ليكون المجلس الوطــني أصدق تمثيلا لمجموع الأمة باختلاف طبقاتها وهيئاتها. يصبح صورة

توجهها مصلحة البلاد العليا. والتاريخ العام للحياة النيابية في مختلف الدول حافل بهـذه التحيلات التي تقع في جو السكينة الشاملة مع الحرص على بقاء الأصول العامة للدستور، ولذلك نأمل أن يرفع الينا من الوزارة ما يحقق هذا الهدف." نقلا عن الجريدة الرسمية ٢٨/٨/ ١٩٧٥

٣٥ــ كان محمد بن سلمان آل خليفة رئيسا للشرطة والأمن العام في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧١. واستنادا الى ثروته الطائلة وسلطته غير المحدودة، فانه يـلعب دوراً رئيسـياً فـي السياسـة المحلية اضافة إلى النـزاع داخل الاسرة الحاكمـة. وحسب ما ذكر خوري فان محمد بن سلمان يلعب دورا مرسوماً. لكن هناك دلائل على عكس ذلك. ويُلاحَظ إن محمد بن سلمان يقوم بتوجيه إشارات إلى شخصيات معارضة معروفة باتجاهاتها اليسارية ويعرض أحيانا عليهم تقديم الحمايـة وأحيانا التعاون. لكن الكثير من أعماله وسوابقه مضرة وتتجاوز الدور المرسوم.

٣٦ــ الاستثناء من هذه الممارسات غير التمييزية هم "البدون". وكما ذكرنا سـابقا فـان "الـبدون" البحرينيين هم المنحدرون من المهاجرين الفقراء العرب والايـرانيين والأفغان. وهناك شيعة وسنة من "البدون". وهؤلاء معزولون بحجة انهـم غيـر مواطنين بحرينيين لكن التفسير الذي يعتد به لعزلهم هو تشرذمهم وضعفهم.

٣٧ــ يـتوجب عـلى العـامل الأجنبي أن يكون مكفولا من قبل شخص محـلي أو مؤسسـة تجاريـة أو مؤسسة عامة. ان الوضع المثالي هو في كون الكفيـل هو رب العمل أو الشريك التجاري للمكفول. ويقوم بدور الوسيط لتسهيل الاتصالات بين الاجنبي ومختلف المؤسسات الرسمية المحلية. أما في الواقع فهو ان الكـثير مـن الكفلاء يستوردون عمالة اجنبية بموجب نظام الفيزا الحرة غير المـربوطة بمستخدم معين ولذا فانه تخول حاملها حرية الحركة في سوق العمل. يدفـع حـامل هذه الفيزا بغض النظر عن مهنته أو مستواه الوظيفي مبلغا مناسبا مـن المال بما يتناسب مع دخله. تتراوح المبالغ المدفوعة من جراء ذلك من ٣٠

دولار الى مـئات الـدولارات شهريا. تقدر د. منيرة فخرو (١٩٨٧) ان العامل الاجنـبي يدفع مقابل الفيزا الحرة لكفيله ما يقارب ١٢٥٠ دولار سنويا. يضطر العمـال الاجانب ذوي الدخل المنخفض إلى العمل ورديتين أو العمل في مهنتين للـتمكن من دفع ما يترتب عليهم تجاه الكفيل في البحرين بالاضافة إلى ما يتربت عـليهم دفعـة في بلدهم. من أجل تحليل مفصل حول نظام الكفالة في الكويت، انظـر لونجوفـا (١٩٩٣: ٧٢ ــ١٠٩) ة تعتبر لونجوفا انه ينظر لنظام الكفالة بانـه طـريقة مغـرية وسهلة للحصول على المال سواء عبر الشراكة التجارية الشرعية أو عبر بيع الفيز غير الشرعية (ص١٠٧)

٣٨ــ كـان الوزير الشيخ خالد بن محمد آل خليفة، زعيما لجناح مهم من الأسرة الحاكمة وبلغت شدة تمسكه بالعادات القبلية البالية إنه أمر بجلد أحد خدمه علـناً عقابـاً له عـلى قيامه بفعل أزعج الشـيخ المذكور. استفاد أعضاء الكتلة الـبرلمانية اليسـارية مـن الحـادث الذي اثار غضب الناس وهددوا بمقاطعة الـبرلمان. امـا الـنموذج المعاكس فهو ابراهيم ال خليفة وهو في افراد الاسرة الحاكمـة وقد جرى انتخابه للبرلمان على الضد من ارادة النخبة الحاكمة. وعلى الرغم من الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها، فقد جرى حبسه لمدة اسبوع كعقاب له لدعمه العلني للعمال المضربين.

٣٩ــ جرى حتى عام ١٩٩٦ تخصيص ثلث مقاعد مجلس الوزراء لافراد الاسـرة الحاكمـة، فيمـا يجري تقاسم الثلثين بالتساوي بين الشيعة والسنة. وفي خطـوة دراماتيكيـة نادرة قدمت الوزارة استقالتها في ٢٥ يونيو ١٩٩٦. مثلت الـوزارة الجديـدة تغيرين ذي معنى سياسيا واجتماعيا. الأول هو تخصيص ما يـزيد عـلى نصـف مقاعد الوزارة للاسرة الحاكمة. اما المقاعد التسعة الباقية فقسمت بين السنة ٤ مقاعد و الشيعة ٥ مقاعد. لكنه بالاضافة إلى رئاسة الوزراء فـان الـوزارات الـتي يحتلها آل خليفة هي الوزارات الاستراتيجية مثل الدفاع والخارجيـة والداخلية والعدل والنفط والنقل والاسكان. اما التغيير الثاني فهو انه لأول مـرة يجـري تعيين وزير منحدر من احدى القبائل التي شاركت في غزو

١٧٨٣. فقد عين عبد العزيز الفاضل وهو ضابط بقوى دفاع البحرين كوزير للتربية. وهو اجراء ينظر اليه بمثابة اشراك القبائل في الاطار العام للعملية السياسية أما باقي الوزراء السنة فهم من اصول الهولة. انظر الملحق (د) لمزيد من التفاصيل.

٤٠ــ يلحظ مؤلفو كتاب "انتهاكات روتينية ونفي روتيني" الصادر عن (مراقبة حقوق الانسان) "أن الأتفاقية قد انتهت رسمياً في٢٠ اكتوبر ١٩٧٣، لكنه جرى اعادة العمل بها وتوسيعها في صيف ١٩٧٥ ومرة أخرى في يونيو ١٩٧٧ لكن البحرين طلبت من واشنطن أن تكون هذه الترتيبات غير رسمية وان يطلق على قيادة قوات الشرق الأوسط الامريكية تسمية "وحدة الدعم الاداري المؤقت" حتى منتصف ١٩٨٠، عندما أضحى التعاون العسكري أكثر اتساعاً وعلنية. (ص٩٢)

٤١ــ لا تشمل هذه الأرقام المعونات والمساعدات الامنية من قبل مجلس التعاون الخليجي، ففي قمة ١٩٨١ جرى الالتزام بتقديم بليون دولار لتطوير قوة دفاع وقوات أمن البحرين كما لا تشمل الأرقام قيمة المعدات العسكرية وتسهيلات التدريب المقدمة من الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة العربية السعودية (انظر خلف ١٩٨٠)

٤٢ــ لمزيد من التفاصيل انظر (جبهة التحرير الوطني البحرانية،١٩٨٦).

٤٣ــ من ضمن الشخصيات البارزة في جمعية التوعية الاسلامية الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد الأمير الجمري، وهما رجلا دين بارزين في الكتلة البرنمانية الدينية. ظل الشيخ الجمري يمارس نشاطات دينية واجتماعية بعد رحيل الشيخ عيسى قاسم إلى المنفي الاختياري في قم. وعلى اثر اعتقال ابنه الأكبر وزوج ابنته أقيل الشيخ الجمري من منصبه كقاض في المحكمة الشرعية. وعلى اثر حل جمعية التوعية الاسلامية رسمياً تحول نشاطها إلى السرية، وتحول كثيرٌ من أعضائها إلى حركة أحرار البحرين. لمزيد من التفاصيل ولرؤية مختلفة قليلا انظر دوبرسكا (١٩٩٧: ص ١٠١ــ١٠٢)

٤٤ــ بــدا واضحا التأثير المتراكم للصعوبات الدورية بنهاية الثمانينات كما جــاء تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٣ "أدى تصاعد الطلب على الــنفط والزيادة في أسعاره طوال عقدي الستينيات والسبعينيات إلى زيادة عوائد صــادرات هــذا البلد بسرعة وبالتالي توسعا سريعا في اقتصاد البلد ككل. ومع التطور المعاكس في اقتصاديات العالم خلال الثمانينات فقد سجل البلد أدنى معدل نســبة النمو الاقتصادي بما هو دون ١ % بالأرقام الفعلية. في الحقيقة فان الناتج المحــلى الاجمالي بالارقام الثانية خلال النصف الأول للثمانينات قد هبط إلى ما معدله ٠،٥ % سنوياً، لكنه صعد خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى ٢،٣% ومــع النمو السكاني للبحرينيين والأجانب المقيمين فقد تراجع معدل دخل الفرد. واذا اســتندنا إلى الأسعار الحالية فان معدل دخل الفرد قد هبط من ٨٨٤٣ دولار في الثمانينات إلى ٧٠٨٠ في التسعينات

٤٥ــ تشــمل قائمة دعاة العريضة النخبوية لعام ١٩٩٢ الشيخ عبد الأمير الجمــري (وهو رجل دين شيعي وعضو في الكتلة البرلمانية الدينية). والدكتور عــبد اللطيف المحمود (وهو رجل دين سني واستاذ جامعة) والسيد محمد جابر الصباح (عضو كتلة الشعب البرلمانية) والشيخ عيسى الجودر (رجل دين سني) والسيد عبد الوهاب حسين (قيادي محلي) والمحامي حميد صقور، وقد وقع عليها ما يقارب ٣٠٠ شخصية بارزة وسلمت العريضة إلى الأمير في نوفمبر١٩٩٢ .

٤٦ــ الاثــنان هما من دعاة عريضة ١٩٩٢ و يمثلان شطرين متباعدين للتقســيم العمودي للمجتمع في البحرين. فالدكتور عبد اللطيف المحمود هو رجل ديــن مــن خــريجي الأزهر وهو من الهولة ويسكن في الحد والتي كانت قرية صــيادين فقيرة إلى وقت قريب. أما الشيخ الجمري فهو رجل دين من خريجي الــنجف ولــه قــاعدة واســعة في قرى الشيعة. كان بامكان مشاركتهما معاً في الاحــتفال ان تشير إلى انهيار الجدار الفاصل الذي جرى بناؤه وتعزيزه من قبل الــنظام ليفصل بين المجموعتين من السكان الشيعة والسنة. كما كان مقدراً للدلالة الرمزية للاحتفال أن تتعزز باختيار مكانه في وسط العاصمة المنامة.

٤٧ــ هاتــان منظمــتان دينيــتان وهما الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وحــركة أحــرار الــبحرين الاســلامية ومنظمتان يساريتان هما جبهة التحرير الوطني ــ البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين. لكن الجبهة الاسلامية لتحرير الــبحرين نأت بنفسها عن هذا التحالف مؤكدة على خلافاتها التنظيمية والتكتيكية والاستراتيجية (انظر نشرة ج أ ت ب، البحرين الوجه الآخر ــ عدد رقم ١٤٨/ ١٩٤٩ يوليو ــ أغسطس).

٤٨ــ لــم آخــذ فــي الحسبان مقتل السيد عبد الله المدني في ١٩٧٦ وهو صــحفي وبرلماني سابق في الكتلة الدينية، حيث كشفت محاكمة المتورطين انهم تصرفوا من جراء أنفسهم.

٤٩ــ لاحــظ بايارت "يعتبر العنصر الاجتماعي حاسماً في مواجهة نظام الهيمــنة لانه ليس لدى الشباب المهمش تحت السلطة القاسية للكبار ما يخسرونه. كمــا أنهــم الأقل تأهيلا لإدارة مسار التغيير الذي يثيرونه. (نقلاً عن اوبرين (١٩٩٦. ٧١)

٥٠ــ ان أحــد النــتائج المترتــبة عــلى ذلك ما ورد في تقرير الخارجية الأمــريكية حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين للعام ١٩٩٦ والذي تضمن مــا يــلي: "أدخلت الحكومة عام ١٩٩٦ سياسة جديدة للقبول في الجامعة تعطي الافضــلية للســنة وأولــئك المواليــن والمأمونين، بدل الاستناد إلى المؤهلات الاكاديميــة والخــبرة العمــلية. وترافق مع هذه السياسة تغييراً شاملاً في تركيبة ادارة الجامعة حيث ازيح العديد من الشيعة من المراكز القيادية ".

٥١ــ يشــير هيري شارتاجي إلى آخر مشهد (المشهد ١٤) من مسرحية بيــرتولد بريخت. حياة جاليلو، حيث نقل عن العالم قوله: "اذا كانت هناك عقبات فان الخط المتعرج هو أقرب خط بين نقطتين. (شارتاجي ١٩٨٦) .

ملاحق

ملحـــــــق (أ)

المذكرة النخبوية التي رفعت الى الامير ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعـــد، لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولـــة الـــبحرين بتاريخ ١٣٩٢/١١/١٢هـــ الموافق ١٩٧٢/١٢/٦م. بعد أن ناقشـــه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم إلى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧٢/١٢ بتاريخ ٩/٥/ ١٣٩٢هـــ الموافق ١٩٧٢/١٢/٦م. في الوقت الذي تســتعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام، وتتطلعون بإيمان وعـزم إلى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للإخاء والتضامن الإجتماعي، كمـــا جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من أحكام وأصول الشورى المستمدة مـــن ديننا الإسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل والحرية والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في الحضارة الإسلامية والإنسانية.

وما كان ذلك الأمر إلا تغييراً رائداً سعى إليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازاً حضارياً سينكره التاريخ لسموكم.

وإذا كـــان حل المجلس الوطني يوم ٢٦ /٨/ ١٩٧٥م بالمرسوم الأميري

رقم ١٩٧٥/٤ بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة ٦٥ لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على إعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل صلاحياته الدستورية، علماً بأن المادة ١٠٨ من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

وبناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد، فإن الأمر يستدعي — إن لم يتم الأخذ بالمادة رقم ٦٥ من الدستور — الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الإنتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور من أجل ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي، الذي نصت عليه المادة (١) فقرة(د) القاضية بأن: " الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور". ومن أجل إرساء الثقة والإحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصاً على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكاماً ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

إننا الموقعين أدناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب انطلاقاً من مسئوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستناداً إلى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بأن : " لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه." وباعتبار سموكم رأس الدولة وطبقاً لنص المادة (٢٣) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بإصدار الأمر لإجراء الانتخابات

للمجلس الوطني عملاً بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

إن المجلس الوطني كمجلس تشريعي لا يتعارض مع ما ذكر مؤخراً عن عزم الحكومة لإنشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام بـــه. ولا يحـــل المجـــلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

نتمـــنى ان تجـــد هـــذه الرغبة الشعبية استجابة من سموكم، لما فيه خير الجميع.

وتقبلوا فائق شكرنا وتقديرنا

الموقعون

الشيخ عبد الامير الجمري: عضو المجلس الوطني // المحامي حميد صنقور، الاستاذ عبد الوهاب حسين // الدكتور عبد اللطيف المحمود، الاستاذ محمد جابر الصباح، عضو المجلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر

قدمت الى الامير بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

ملحـــــق (ب)

العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضـــرة الفاضل/ صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديـثة بعـد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٣ وإجـراء الانـتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديـث، وتـاريخ المـنطقة تؤكد ايمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على اسـاس مـن الشـورى والعـدل، لمواجهـة متطلبات مستقبل التطور الحضـاري لدولتـنا الحديثة وتوطيد مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بأبـنائها وبأهليـتهم لـتحمل مسـؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

وإذا كـان وطنـنا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ١٩٧٥/٨/٢٦ وحـتى يومـنا هـذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسـب نـتيجة تعطيـل المسيرة الديمقراطية الرائدة التي اقتحمتموها بافتـتاحكم أول فصـل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم

حريصـــاً على توفير فرص التفكير المتروي لسموكم الكريم من التجربة الـــتي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حلـــه بموجب المرسوم الأميري رقم ١٩٧٥/٤، فإن أملنا كان كبيراً في فـــتح بـــاب التحاور مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخبة من أبناء وطنكم بالعريضة التي قدمت لسموكم في ١٥/١١/ ١٩٩٢ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقاً للدستور.

وكمـــا تعـــلمون ســـموكم، فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم بإرادة أميـــرية لا يســـد الفـــراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة تشريعية عن العمل.

والحقيقـــة الـــتي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصـــرين فـــي تحملـــنا المسؤولية مالم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمـــة المؤمـــنة بمـــا نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظـــروف مـــن المـــتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدســـتورية، والـــتي لـــو انـــتهى عطلها لكانت خير معين على ايقاف الـــتراكمات الســـلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة مـــتعددة الأوجـــه فـــي محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد مـــن ابنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت مـــنذ غيـــاب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مـــع الدســـتور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير وخضوع الصحافة للســـلطة التـــنفيذية خضوعاً مباشراً الى جانب الإعلام الموجه من قبلها. وهـــذه الأمـــور مجـــتمعة يـــا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطـــنين الى المطالـــبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشـــراك المـــرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة ان

ارتأيـــتم عـــدم دعوة المجلس الوطني الى الانعقاد وطبقاً للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها:

(للامير أن يحـــل المجلس الوطني بمرسوم يبين فيه اسباب الحل، ولا يجـــوز حـــل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل.

فـــان لـــم تجر الانتخابات خلال تلك الفترة يسترد المجلس المنحل كـــامل ســـلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد).

وإنـــنا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصـــدنا مـــنها الحـــث عـــلى استكمال هيكل دولتنا الفتية. وتقديم العون لقيـــادتكم الحكيمـــة على أساس العدل والشورى والإيمان بما ارساه ديننا الإســـلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة. ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة وطننا.

الموقعـــون : الدكتور عبد اللطيف المحمود//الشيخ عبد الامير الجمري: عضـــو المجـــلس الوطني ورجل دين // الاستاذ محمد جابر الصباح، عضو لمجـــلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر // المحامي احمد عيسى الشملان // الاســـتاذ عبد الوهاب حسين، مشرف اجتماعي// علي قاسم ربيعة، مدير عام وعضو المجلس الوطني // المهندس هشام عبدالملك الشهابي // د. عبدالعزيز حســـن ابـــل، مدير شؤون ادارية // ابراهيم السيد علي كمال الدين مسؤول

تســـويق // د. مـــنيرة أحمد فخرو ، استاذة جامعة // المهندس سعيد عبد الله العســـبول // الصـــحفي عبدالله محمد صالح العباسي // عبد الله محمد راشد ، موظف

ملحـــق (ج)

العريضة النسائية

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر

أمير دولة البحرين

تحية من نساء البحرين

انطلاقاً من ثقتنا الراسخة بسعة صدر سموكم، ومن إيماننا العميق بأهمية إيصـــال آرائـــنا إليكـــم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدتم تمسككم به مـــرات عديدة، يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب البحرين.

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام العنف بـــدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجـــاهل مـــا يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حـــلاً للقضية وإنما يفاقمها. إن استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلاً أو عاجلاً. إن تجارب الشعوب قد اثبتت أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهايـــة لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف. وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيثخن بلدنا بجراح لن تندمل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكد قناعتنا التامة بأن التخريب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أننا نتفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قنوات الحوار وانعكاســـاً لعمـــق وحجـــم التراكمات الهائلة من المعاناة ومن تدني الأوضاع الاقتصـــادية والاجـــتماعية لـــدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً

العاطلين منهم. هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قوى الأمن والشغب مع المواطنين من أهل القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الإهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات.

إننا مع تأكيدنا القاطع على رفض أعمال التخريب إلا أننا لا نراها مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن، خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تعدم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة أن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا لؤمن ياصاحب السمو بأنه لن يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. وإننا على ثقة تامة بقدرتكم على إخراج بلادنا من هذه المحنة العصيبة للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نتقدم الى سموكم بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يجب أن تتحقق عبر الوسائل التالية:

١ ــ وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

٢ ــ التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

٣ ــ توفيــر فــرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات معيشتهم وإيجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية.

٤ ــ فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول الى الحل المناسب.

٥ ــ تفعيــل دســتور دولــة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

٦ ــ مشــاركة المــرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.

وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة وبحكمتكم البالغة مدركون حساســية الموقف وقادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدمــاء وإنقــاذ الأمــة مــن هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز. هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم

الموقعــون: عزيــزة البسام ــ معدة برنامج في اذاعة البحرين//د. خولة محمد مطر صحفية //د. منيرة احمد فخرو استاذة جامعة // عائشة خليفة مطر ــ مديــرة الصناعات الحرفية الحديثة // د. فضيلة طاهر المحروس ــ طبيبة أطفــال // جليــلة السيد أحمد ــ محامية // وداد محمد المسقطي ــ موظفة// فوزية السندي ــ موظفة // د. سبيكة محمد النجار ــ موظفة// سوسن ابراهيم الخياط ــ موظفة // حصة الخميري ــ رئيسة التعليم المستمر // مريم عبدالله فخــرو ــ موظفــة // خديجة علي مسعود ــ موظفة // شيخة مبارك حمد ــ موظفــة // نادية المسقطي ــ محاسبة // كوكب عبدالله ابو ادريس ــ موظفة // ليــلى علي ــ موظفة // منى عباس منصور ــ موظفة (إضافة الى ٣٠٠ امرأة أخرى)

ملحق (د) هيئة مجلس الوزراء الحالية ــ فبراير ١٩٩٩

	المركز	الخلفية	الاسم	القرابة
١	الامير	الخليفة	عيسى	
٢	رئيس الوزراء	الخليفة	خليفة	أخ الامير
٣	ولي العهد	الخليفة	حمد	ابن الامير
٤	رئيس الحرس الوطني	الخليفة	راشد	ابن الامير
٥	رئيس شؤون الديوان الاميري	الخليفة	علي	ابن الامير
٦	وزير الدفاع	الخليفة	خليفة بن احمد	ابن عم الامير
٧	وزير الخارجية	الخليفة	محمد بن مبارك	ابن عم الامير
٨	وزير الداخلية	الخليفة	محمد بن خليفة	ابن عم الامير
٩	وزير العدل	الخليفة	عبدالله بن خالد	ابن عم الامير
١٠	وزير الاسكان	الخليفة	خالد بن عبدالله	ابن وزير العدل
١١	وزير المواصلات	الخليفة	علي بن خليفة	ابن رئيس الوزراء
١٢	وزير النفط والصناعة	الخليفة	عيسى بن علي	ابن عم الامير
١٣	وزير التعليم	قبلي ــ سني	عبدالعزيز الفاضل	ضابط جيش
١٤	وزير الاعلام	سني ــ هوله	محمد المطوع	ابن عم وزيري المالية والكهرباء

١٥	وزير المالية	سني ــ هوله	ابراهيم عبدالكريم	ابن عم وزيري الاعلام والكهرباء
١٦	وزير الكهرباء	سني ــ هوله	عبدالله جمعه	ابن عم وزيري المالية والاعلام
١٧	وزير التجارة	شيعي حضري	علي صالح الصالح	
١٨	وزير الصحة	شيعي حضري	فيصل الموسوي	ابن عم وزير الزراعة
١٩	وزير العمل	شيعي حضري	عبدالنبي الشعلة	
٢٠	وزير الاشغال والزراعة	شيعي حضري	ماجد الجشي	ابن عم وزير الصحة
٢١	وزير الدولة	شيعي حضري	جواد العريض	

ملحق (هـ)

مبيعات، وشحنات الاسلحة الاميركية للبحرين بالآف دولارات

FMS مبيعات، البنتاغون، الخارجية

DCS مبيعات المصانع الاميركية

	FMS	DCS	الاجمالي
١٩٨٧	١٦١,٤٩٨	٢,٩٧٥	١٦٤٤٧٣
١٩٨٨	٣٢	٣٠٦٥	٣٠٩٧
١٩٨٩	٢٦٢٢٧	٤٨٦٢	٣١٠٨٩
١٩٩٠	٢٥١٠٨٢	٢٥٣٦	٢٥٣٦١٨
١٩٩١	٦٠٠٩٨	٦٧٧	٦٠٧٧٥
١٩٩٢	١٠٦٣٠٧	٨١٧	١٠٧١٢٤
١٩٩٣	٦٩٤٥٤	٨٥	٦٩٥٣٩
١٩٩٤	٧٠٧٦٩	٧٢٩	٧١٤٩٨
١٩٩٥	٣٩٧٩٣	٤٥٣	٤٠٢٤٦
١٩٩٦	٤٠٨٩٩	٥٧٣	٤١٤٧٢
المجموع	٨٢٦١٥٩	٦٧٧٢	٨٤٢٩٣١

المصدر: مبيعات السلاح الخارجية ، ١٩٩٦، وزارة الدفاع الامريكية

المراجع

١ــ أحمـــد الشـــملان وآخرون، الحركة الدستورية، ١٩٩٧ دار الوحدة الوطنية، بيروت.

٢ ــ ســـيف بن علي، قضايا التحرير والديمقراطية في البحرين والخليج العربي، بيروت، ١٩٨٠

٣ ــ شـــيلي بدران : السياسة التعليمية في البلدان النفطية و المجتمع في الشرق الأوسط، المستقبل العربي العدد ١٧٥، المجلد ٩، ١٩٩٣

٤ ــ حســـين الـــبحارنة : دول الخليج العربية الحديثة، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٣

٥ ــ عـــبد الـــرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، سانت هيلانة. دار مكتبة الحياة، بيروت

٦ ــ لجـــنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية، شيء من تاريخ الطبقة العاملة البحرانية، بيروت

٧ ــ اللجـــنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين ــ حركة عمال البحرين: الـــتاريخ و المهام مذكرة موجهة إلى اتحاد و النقابات العالمي، فارنا، بلغاريا، اكـــتوبر ١٩٧٣ و أعيـــد اصـــدارها مـــن لجنة التضامن مع شعب البحرين، الولايات المتحدة ١٩٧٧

٨ ــ يوسف الفلكي: قضية البحرين بين الماضي و الحاضر.

٩ ــ محمد عبد الغفار سفير دولة البحرين في واشنطن، رسالة إلى هيومن رايتس ووج . ميدل أيست ريبورت ، اكتوبر ١٩٩٦ (بالإنجليزية)

١٠ ــ لجنة حقوق الإنسان في جمعية محامي إنجلترا وويلز، أزمة حقوق الإنسان في البحرين: حكم القانون تحت الخطر، لندن ١٩٩٨ (بالإنجليزية)

١١ ــ جريجوري، كوز: تحديات الخليج، واشنطن كوارترلي ١٩٩٧ واشنطن (بالإنجليزية)

١٢ ــ بهجت عودات، السلم في الخليج، مجلة السلم والتغيير المجلد ٢٤ المقالة ١٩٩٩

١٣ ــ هيومن رايتس ووج: انتهاكات روتينية ونفي روتيني ١٩٩٧ نيويورك(بالإنجليزية)

١٤ ــ ميشيل مان، ادارة السلطة للدولة من كتاب جون هل الدولة في التاريخ بازبلاكويا (بالإنجليزية)

١٥ ــ حسين موسى ، البحرين: النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ــ ١٩٨١ الحقيقة برس، بيروت ١٩٨٧

١٦ ــ جوليان شر ويدر وآخرون، نحو مجتمع نفطي في الشرق الأوسط ، لبان (بالإنجليزية)

١٧ ــ جوي ستورك أزمة البحرين في تدهور، ميدل ايست ريبورت، يوليو سبتمبر ١٩٩٧ (بالإنجليزية)

١٨ ــ روبرت ولكنسون، نتحدث معا عن الحرية. المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان لندن.

١٩ ــ فيصل إبراهيم الزياني، مجتمع البحرين وتأثير الهجرة الخارجية

في تحولات البنية الاجتماعية، دار اللطائف، القاهرة.

٢٠ ــ الــرابطة الاسلامية لطلبة البحرين، اليسار الأمبريالي يتآمر على البحرين.

٢١ ــ الجــبهة الاسلامية لتحرير البحرين، البحرين الوجه الآخر، العدد ١٤٨/ ١٤٩ــ يوليو ــ أغسطس

٢٢ ــ عــبد الله خــالد، حــول تأســيس أول نقابة عمالية في الخليج، الطريق، المجلد ٣٨ــ العدد ٦

٢٣ ــ فــؤاد خوري، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الانماء العربي، بيروت

٢٤ ــ محمد صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، دروس السبعينيات وآفاق المستقبل عالم المعرفة، الكويت

٢٥ ــ سعيد سيف، مشاركة في الحوار حول الحركة الدينية. دار حوار

٢٦ ــ ســعيد الشــهابي ، البحرين ١٩٢٩ــ ١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت .

٢٧ ــ محمــد عــلي التاجر، عقد اللآلئ في تاريخ أوال، تحرير ابراهيم بشمي، مؤسسة الأيام .

٢٨ ــ د. عــبد الهادي خلف، الحركة العمالية في البحرين مايو ١٩٨٥ (بالإنجليزية).

هذا الكتاب

يشير تعبير "المهمة غير المنجزة" إلى دور الأسرة الحاكمة، من خلال الدولة، في مواجهة وإعاقة محاولات إبدال الهويات الإثنية المتنافسة بهوية وطنية. وبالرغم من أن الإنصهار الإثني في بوتقة الوطن يشمل عمليات معقدة وصعبة نظراً لإرتباطها بصراعات اجتماعية وسياسية، إلا إنها تبدو أكثر صعوبة في البحرين. ولا تنبع هذه الصعوبات من نزق ممثلي المصالح الاثنية أو جهودهم المناهضة للإنصهار الوطني، بل من الإستراتيجيات المضادة التي تتبناها الدولة، بإعتبارها أداة للأسرة الحاكمة، وخاصة بعد أن توفرت لها موارد إضافية بعد الطفرة النفطية. وتقوم هذه الإستراتيجيات على رفضها الحازم لإعادة تأسيس شرعيتها واستعادة الإجماع الوطني الذي يرمز له دستور ١٩٧٣، وعلى تجريم كل نشاط يسهم في تفعيل الجهود الهادفة إنصهار جميع الهويات الإثنية في بوتقة الوطن. ويشير الكاتب إلى أن الحركة الدستورية التي بدأت في ١٩٩٢ هي نتيجة إشكالية لإستمرار الأسرة الحاكمة في إعاقة محاولات إبدال الهويات الإثنية المتنافسة بهوية وطنية تستند إلى فكرة المواطنة الدستورية كأداة لتعبئة قوى إجتماعية مقموعة تتجاذبها خطابات الهويات المتوازنة. وفي هذا الإطار تبدو الأهمية التاريخية للحركة الدستورية، التي بدأت في ١٩٩٢، من جهة في إثباتها عقم سياسة الدولة ومن جهة أخرى في كونها وسيلة أثبتت نجاعتها في تعبئة قوى متنوعة تسعى لبناء نوع متميز من المواطنة هي المواطنة الدستورية.

دار الكنوز الأدبية

بيروت ـ لبنان ـ تلفاكس : ٠١/٧٣٩٦٩٦

ص.ب.: ١١/٧٢٢٦